

«عقيدة ومذهبا»

بحث أعده:

الدكتور صابر طعيمة

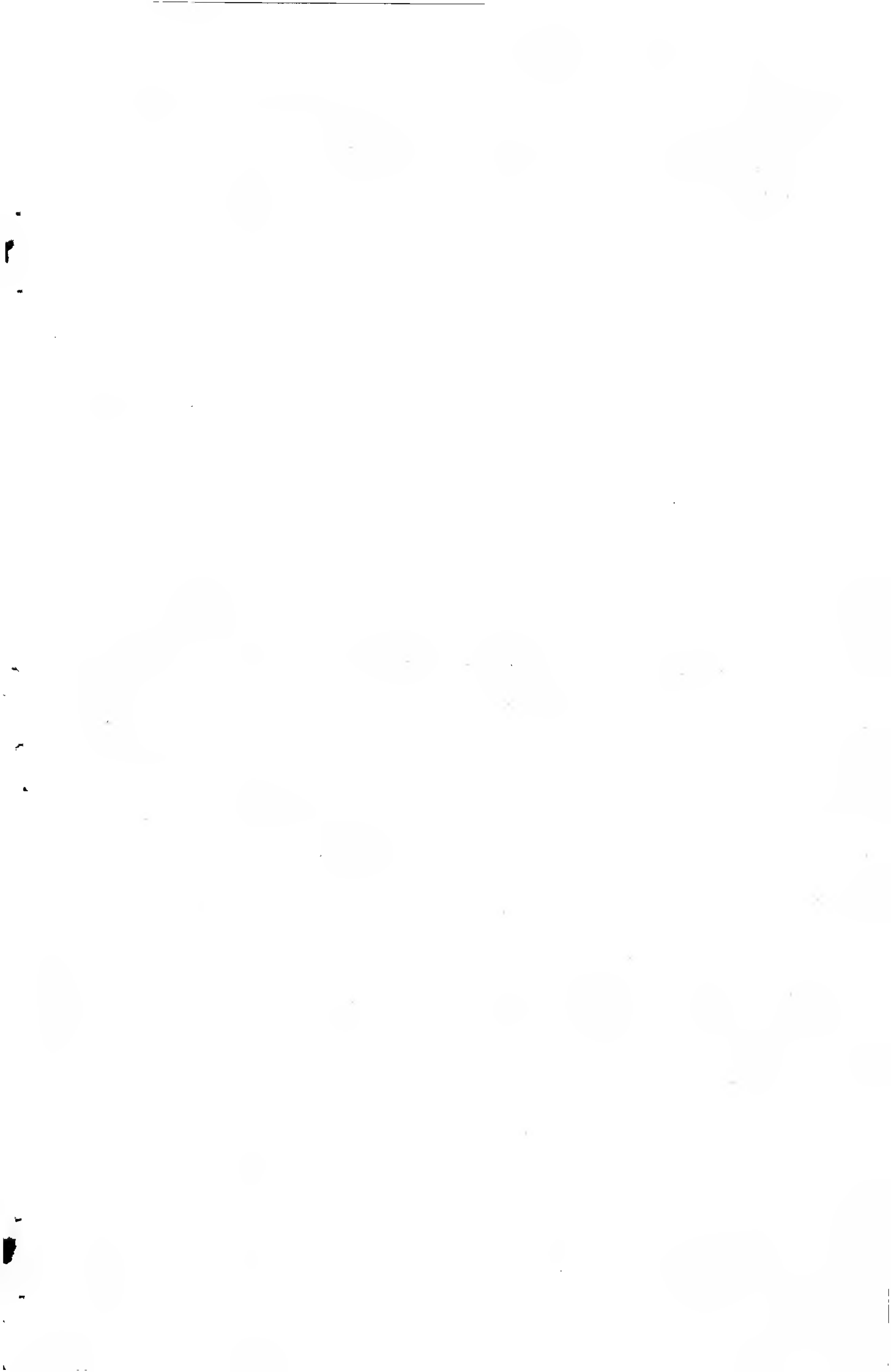
دار الجيل

بيروت

١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م

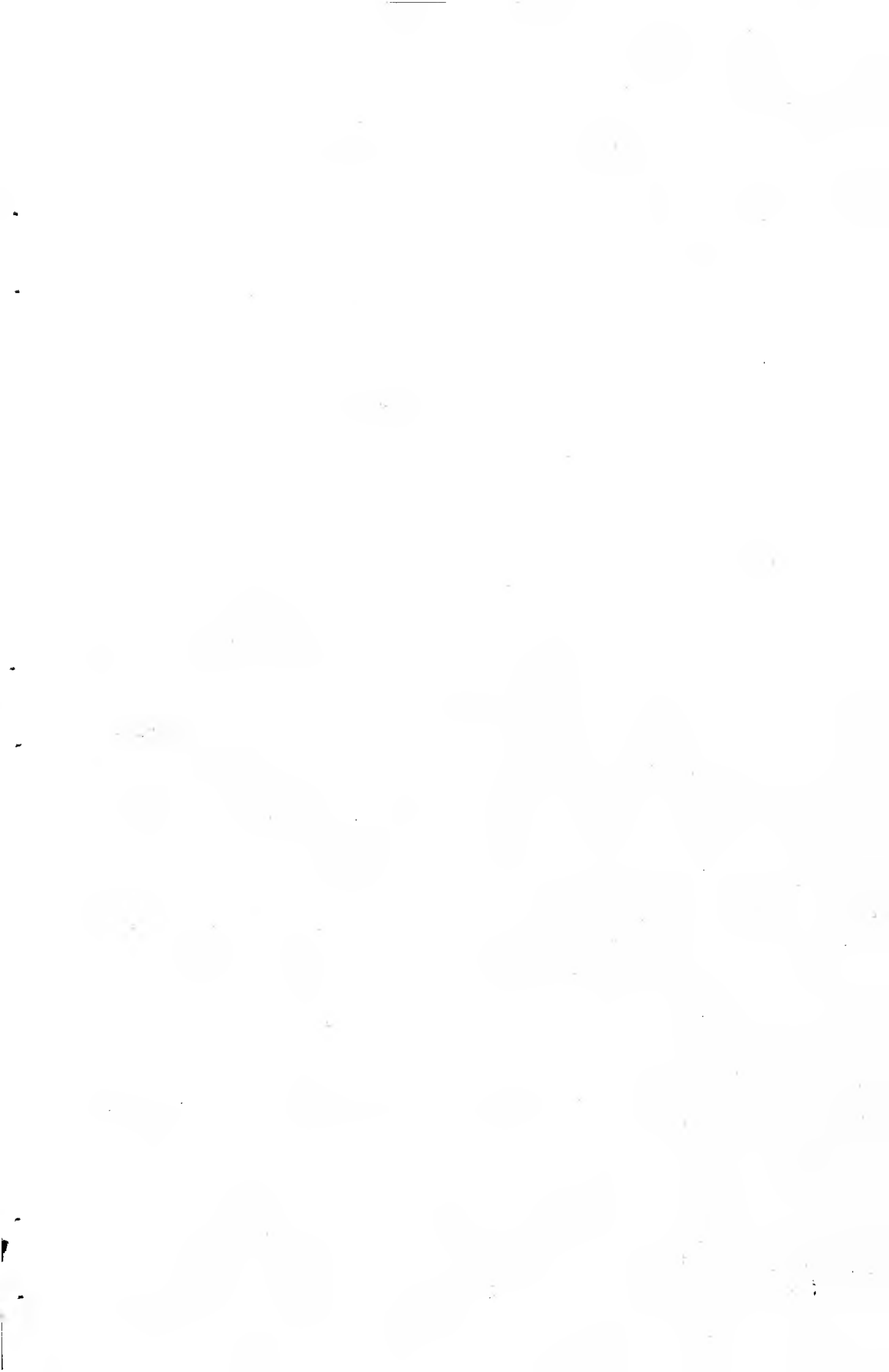

الإباضية

بسم الله الرحمن الرحيم



محتويات البحث

الموضوع | الصفحة



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

تشهد أمة الإسلام في هذا العصر على امتداد الأرض متغيرات مادية واجتماعية في العالم الواسع ، يمكن أن تنعكس هذه المتغيرات على إمكانات أمة الإسلام بالسلب ، ويمكن أيضاً أن تستثمر فيها الأجواء الصالحة لإثبات وجود أمة الإسلام وذلك لتأكيد هويتها من جانب ولتبليغ رسالة الاسلام من الجانب الآخر. وقد رأينا منذ منتصف القرن الرابع عشر الهجري جهود أوربا الغرب لتوحيد مذاهب أهل الصليب تحت انتماء واحد ، وقد نجحوا في ذلك الى حد ما ، كما رأينا الشطر الثاني من قوى الصراع في عالمنا المعاصر يحاولون تجاوز التناقضات في مذاهب الإلحاد والعلمنة ، على أمل أن يكون الشرق الشيوعي الملحد هو الآخر قوة في مواجهة أطماع الغرب الرأسمالي الكنسي وذلك لاقتسام مقدرات العالم المعاصر. ومن هنا لم يكن غريباً على أمة الاسلام ، وقد حباها الله تعالى بكل إمكانات تأكيد وجودها ، وإمكانات تبليغ رسالة ربها في العصر الحديث أن تملأ أجواء حياتها بشائر تلك الصحوة الدينية والحضارية التي تشهدها بعض بلاد المسلمين. لكنه قد يحدث وأمام الأمل المرتجى في أن تكون حركة الصحوة لأمة الإسلام نحو الالتزام والالتفاف والتطبيق لكتاب الله تعالى وسنّة نبيه صلى الله عليه وسلم ، أن تعلو بعض الأصوات

بالمذهبية أو الطائفية أو الطرائقية كما تحاول دائماً وأبداً على امتداد تاريخ أمة الاسلام جماعات الشعوبية والعرقية والباطنية وجماعات الشيعة والمتصوفة أو المتفلسفة وأصحاب النزعة العقلية، وغير ذلك من المسميات، وكل هذه النزعات مظاهر سلب تحسب على أمة الإسلام تعوق الحركة، وتكدّر الصحو، لكنه مع بشائر الصحوة ومنذ بدأت حركات الجهاد ضد الاستعمار الحديث في بعض أجزاء من أرض الاسلام رأينا أصحاب المذهب الإباضي — وهم جمهور قليل على الأرض الإسلامية — يقاتلون الاستعمار ببسالة، ويصمدون للتضحيات بصبر المؤمن وجلده، ولقي هذا الجهاد من كافة المسلمين التقدير والاحترام والإعجاب والدعوات بأن يكلل الله جهادهم بالظفر، وكان مما توجت به عمليات الجهاد التي قادها الإباضية ضد الاستعمار الغربي سواء في المشرق الإسلامي أو المغرب الإسلامي أن أصوات بعض المفكرين بدأت تعلو لتعلن أن المذهب الإباضي واحد من كبريات مذاهب الاسلام التي يجب أن يتعرفها المسلمون بغير تفريق ولا إهمال لبعضها دون البعض، وأبرز الكاتبون عبر وسائل التعبير المختلفة: صحافة وإذاعة وكتب ومؤتمرات أهم مقومات المذهب العقدية والاجتهادية التي يعتقدون أنها تجعل أتباعه بين صفوف أهل السنّة والجماعة. والمتابع لهذا الجانب من النشاط الفكري والعقدي عند الإباضية قد تجيش نفسه بالأمل المرتجى الذي يجب أن تحققه عناصر أمة الإسلام بوحدة انتماء أبنائها نحو كتاب الله وسنّة نبيه صلى الله عليه وسلم، لكن الذي يلاحظ على الباحثين والمؤرخين الإباضيين أنهم حين بدا عليهم وكأنهم ينادون على إخوانهم المسلمين لكي يعتبر أتباع المذهب الإباضي تحت لواء كتاب الله وسنّة نبيه صلى الله عليه وسلم أنهم فيما اختلفوا فيه مع جمهور أهل السنّة والجماعة لم يكتفوا بتبرير ما اجتهدوا فيه وما تأولوه من أمور العقيدة، وإنما راح بعضهم يغمز ما ذهب إليه سلف الأمة وجمهور الأئمة من علماء المسلمين: أهل السنّة والجماعة.

وهذه الدراسة الموجزة عن الإباضية ليست عرضاً تاريخياً لقصة نشاط وتطور المذهب، وليست دراسة مقارنة لمجمل فقههم ومختلف اجتهاداتهم، إنما هي دراسة للجوانب العقدية في المذهب على ضوء ما ذهبوا إليه في مدوناتهم وعلى ضوء ما هي

عليه في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم. والدراسة قصدناها على الإجمال لا التفصيل بهدف تعميم النفع بها، وهي فيما استهدفناه منها ليست حرباً مذهبية على الإباضية وتأويلات أئمتها وأتباعها، وكما أنها ليست حرباً فهي لا تحمل روح العداء الذي يتهم به الإباضيون من يكتب عنهم، وخاصة أننا لم نهمل أمهات مصادرهم، ولم نغفل مقولات أئمتهم، ولم نتعامل مع المصادر ولا الرجال بنوع من التطاول أو التهوين، وإنما كنا نذهب معهم نحاول التعرف على أوجه الحق بين سياق الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تعاملوا معها، وعندما كنا نجد الإصرار في التمييز المذهبي والتمثل في تحميل النصوص فوق ما تحمل أو إهمال ما ينطق به بعضها كنا نسجل عليهم ملحوظاتنا في شكل سؤال واستفسار، لعل بعض الباحثين والمؤرخين من أتباع المذهب المحدثين يقدمون إجابة تقرب المسافة ولا تبعد الشقة.

هذا وقد لخصنا في عناصر محددة أوجه الاتفاق والاختلاف بين كل من الإباضية وأهل السنة والجماعة على أمل أن نؤكد أن جوانب الاجتهاد التي ذهبوا إليها يمكن لو صلحت النيات أن يعيد فقهاؤهم النظر اليها، حتى لا تظلّ ابتداعاً يحول دون الرغبة في تحقيق الانتماء الواحد لأبناء الملة الواحدة.

هذا وقد تناولنا في هذا البحث مصادر النشأة التاريخية للمذهب ومراحل نموه بعد أن مهّدنا لذلك بدراسة عن عصر الفتنة التي أدت إلى قيام فريق الخوارج على الساحة الإسلامية، باعتباره جذراً تاريخياً للعوامل التي أدت إلى نشأة المذهب الإباضي، وقد عرضنا لأهم مقومات العقيدة الدينية بدءاً من عقيدة التوحيد والمسماة عند أتباع المذهب (جملة التوحيد) وما يتعلق بها من قضايا الإيمان حتى انتهينا الى الفكر السياسي عند الإباضية في موضوعات وقضايا الإمامة مروراً بقضايا تتعلق بالعقيدة مثل: عقيدة الصفات وزيادة الإيمان ونقصانه ودلالة مسماه وكلام الله والعلو والاستواء والسمعيات وكل ما يتعلق بها من اعتقادات. وختمنا هذه الدراسة الموجزة بتسجيل أهم العناصر والموضوعات والعقائد التي خالف فيها الإباضية أهل السنّة والجماعة مثبتين مجمل القضايا التي يلتقي المذهب على ضوء ما أثبتته المصادر

الإباضية مع عقيدة أهل السنة والجماعة ، معتمدين على الله في نهاية البحث ثم على ضوء ما توفر لدينا من قواعد ومقررات المذهب وما ندين به ونلقى الله عليه في النطق بحكم عقدي على المذهب الإباضي ، مستهدفين بعد مرضاة الله وحده والأمل في عفوه ورحمته ومنّه ولطفه أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يتقبل بقدر نيتنا حين قدمنا على معالجة هذا الموضوع الشائك ، كما نرجوه سبحانه أن يجعله مدخلاً لمرحلة من الانفتاح القلبي والعقلي على كتاب الله تعالى وسنّة نبيه صلى الله عليه وسلم اقتداء بما كان عليه سلف هذه الأمة من اصحاب رسول الله وأتباعه حتى تلتقي تحت لواء العقيدة الصحيحة كل الأجنحة المذهبية التي تنتمي لأمة الإسلام والتي يكاد الابتداع أن يضيّعها لكي يضع كلّ فريق أوزار ما حمّله التاريخ من أوشابه ، ومفترياته ، ومآثمه ، حتى تطهّر قلوب الجميع وتسلم العقائد وتصحّ الأعمال أمام ربّ العالمين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

دكتور / صابر عبد الرحمن طعيمة

الرياض

في غرة جمادي الأولى عام ١٤٠٥هـ.

الأصول التاريخية للمذهب الإباضي

النشأة التاريخية :

(ما قبل المذهب).

ترجع أصول المذهب الإباضي التاريخية والحركية إلى قصة أخطر شقاق وأقصى نزاع ظهر في حياة المسلمين إبان خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وعقب معركة صفين، حين فارقه معظم من كانوا معه استنكاراً لقبوله لمبدأ «التحكيم» مع معاوية رضي الله عنهما[1]. ويبدو أنه كان هناك عناصر غاضبة وأخرى مدسوسة من مصلحتها تحريك الحوادث نحو الاصطدام والاقتتال وتصاعد مجالات الصراع وميادينه، فابن عباس رضي الله عنه حين ناظرهم فيما توهموه من شبه وقع فيها أمير المؤمنين علي رضي الله عنه رجع بعضهم، لكن الأكثرية ظلت على موقفها تميل للصراع وتصعيد الأزمة، وكان الذين انعزلوا عن جيش علي فيما رواه الحافظ ابن كثير ستة عشرة ألفاً أو اثني عشر ألفاً[2]. لكنهم استمروا على حدّ ما وصفهم به ابن كثير على ضلالهم[3].

(١) الحافظ ابن كثير المتوفى عام ٧٧٤هـ. «البداية والنهاية» جـ٧ ص ٢٨٠. مكتبة المعارف — بيروت — الطبعة الثالثة عام ١٩٨١م.

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٠.

(٣) المصدر السابق ص ٢٨٠.

وقبل احتدام الصراع وبلوغه الذروة بين أتباع الجيش الواحد بل والأمة الواحدة عند « حروراء » بالكوفة فإن أمير المؤمنين قد ناقش عناصر الانفصال عنه والخروج عليه بما كان يجب عليهم أن يسمعوا له ويطيعوا ، ذلك أنه رضي الله عنه بعد ما علم ممن كان يجب عليهم أن يسمعوا له ويطيعوا ، من أولئك المتجمعين في « حروراء » من قولهم : « انسلخت من قميص ألبسكه الله واسم سماك به الله ثم انطلقت فحكمت في دين الله ولا حكم إلا الله[1] » .

أمر فأذن مؤذن ألا يدخل على أمير المؤمنين رجل إلا رجل قد حمل القرآن فلما امتلأت الدار من قرار الناس دعا بمصحف إمام عظيم فوضعه بين يديه فجعل يصكه بيده ويقول : أيها المصحف ! ! حدث الناس فناداه الناس : يا أمير المؤمنين ما تسأل عنه إنما هو مداد في ورق ، ونحن نتكلم بما روينا منه فماذا تريد؟ قال : أصحابكم هؤلاء الذين خرجوا بيني وبينهم كتاب الله ، يقول الله تعالى في كتابه : « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما » فأمة محمد صلى الله عليه وسلم أعظم دماً وحرمة من حرمة رجل وامرأة ونقموا علي أن كاتبت معاوية ، كتبت علي بن أبي طالب ، وقد جاءنا سهيل بن عمر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية حين صالح قومه قريشاً ، فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم : بسم الله الرحمن الرحيم فقال سهيل : لا أكتب بسم الله الرحمن الرحيم قال : كيف تكتب؟ قال : أكتب باسمك اللهم ، فقال رسول الله ، أكتب فكتب : هذا ما صالح عليه محمد رسول الله فقال : لو أعلم أنك رسول الله لم أخالفك ، فكتب هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله قريشاً ، يقول الله تعالى في كتابه : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » .

---

(١) المصدر السابق جزء ٧ صفحة ٢٨١ .

وعند هذا المستوى من الحوار كان يجب أن تهدأ النفوس وتسكن القلوب المضطربة وتذهب العاصفة التي أودت بألوف من المسلمين في معارك تركت آثارها المرة على مسار التاريخ الإسلامي حقباً متعاقبة ، لكن الدسائس والوشايات ونشاط الشعوبية ووثوب الباطنية اليهودية أثر في مجرى الحوادث بعد ذلك حتى شهدت الأمصار الإسلامية عناصر ثلاثة أو بالأصح أحزاباً ثلاثة تتقاتل فيما بينها حول موضوع الخلافة :

١ــ شيعة بني أمية وتركز نشاطهم في الشام بعد أن انضم اليهم من سائر الأمصار الإسلامية وخاصة مصر عناصر كثيرة كانت ترى أن تكون الخلافة في قريش وأن البيت الأموي أحق بها[١] .

٢ــ شيعة علي بن أبي طالب وكانوا ببلاد العراق وقليل منهم بمصر وكانوا يرون أن تكون الخلافة في قريش وأن علياً وأولاده من بعده أحقّ المسلمين بها .

٣ــ الخوارج وقد ناصبوا الفريقين العداء ، واستحلوا دماءهم وبعض المؤرخين المحدثين يرى أن هؤلاء الخوارج كانوا إبان هذا الصراع يمثلون الديمقراطية الإسلامية إذ كانوا فيما وصفهم به يرون أن الخلافة حق لكل مسلم ما دام كفؤاً لا فرق في ذلك بين قرشي وغير قرشي[٢] .

---

(١) حسن ابراهيم حسن : «تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي» جزء ١ صفحة ٣٧٦ طبعة ٧ عام ١٩٦٦ .

(٢) حسن ابراهيم حسن : (تاريخ الإسلام) جـ١ ص ٣٧٦ .

الخوارج وتصاعد الأزمات السياسية :

بعد أن استتب أمر الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه عام ٤١ من الهجرة بعد قتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه على يد واحد من الخوارج هو :« عبد الرحمن بن ملجم » والذي ينسب اليه بعض المؤرخين أن من بين دوافع قتله لعلي ما وعدته به امرأة جميلة من الخوارج إن فعل ما فعله وأحضر[١] لها ثلاثة آلاف درهم وخادماً ، أدرك الخليفة معاوية أن موقف الخوارج منه أنهم أشدّ كراهية له وأكثر عنفاً من موقفهم من علي ، ولذا فقد استعد لسلسلة معارك معهم خشية أن يفسدوا عليه أمصار الخلافة لكن الذي حدث أن جيش الشام الذي أرسله معاوية الى الكوفة لمحاربة الخوارج الذين لم يتجاوزوا خمسمائة رجل بقيادة « فروة بن نوفل الأشجعي » قد هزم ولما علم معاوية بهزيمة جيشه أمام الخوارج قال لأهل الكوفة : « لا أمان لكم والله عندي حتى تكفّوا بوائقكم » .

وتصاعد نشاط الخوارج وأقلقوا معاوية ، فلما تفاقم خطرهم في العراق ، ولى زياد بن أبيه على البصرة في عام ٤٥ هـ . وخطب زياد خطبته المشهورة « بالبتراء » والتي لم يبتدئ فيها بحمد الله كما هو مشروع وكما جرت به عادة خطباء المسلمين.

وفي عام ٥٣ هـ . تمكن زياد بن أبيه من إضعاف شوكة الخوارج في البصرة والكوفة وإن ظلوا يناوئونه ويكيدون له بل استمروا في محاربته وخاصة بعد أن قتل زياد : عروة بن أدية . إثر نصيحة أسداها إلى زياد ، فقام أخوه أبو بلال الى الأهواز في أربعين رجلاً من الخوارج ، فبعث إليهم عبيد الله بن زياد قوة في ألفي

---

(١) ابن كثير (البداية والنهاية) جـ٧ صفحتا ٣٢٧ و٣٢٩.

رجل على رأسهم «ابن حصن التميمي» لكنهم هزموا أمام جند أبي هلال[1] ، غير أن ابن زياد أرسل الى جند أبي هلال ثلاثة آلاف من الرجال عليهم «عباد بن الأخضر» الذي شدّ على جند أبي هلال وهم يصلون فقتلوا عن آخرهم وأخذ رأس أبي بلال[2] لكن الخوارج لم يستسلموا فقد أمروا عليهم «عمران بن حطان»[3] الذي انضوى تحت لوائه عناصر مختلفة من الخوارج كان من بينهم فيما يرويه البغدادي فرقة «الصفرية»[4] .

الخوارج يتجمعون ضد بني أمية :

لما اشتدّ عبيد الله بن زياد على الخوارج في عهد عبد الملك ، وحاول أن يسدّ في وجوههم كلّ الأبواب اجتمعوا بقيادة «نافع بن الأزرق» واغتنموا رفض الزبير بن العوام في مكة مبايعة بني أمية ، وقبل أن يتوجه الجيش الأموي الى المدينة للقضاء على قوة عبد الله بن الزبير ، كان نافع بن الأزرق قد استطاع تعبئة فريق ضخم من الخوارج تحت قيادته وتوجه به الى الحجاز على أمل أن يكون ابن الزبير على رأيهم فيما ذهبوا إليه دينياً وسياسياً[5] : وقال نافع بن الأزرق للخوارج قبل أن يتركوا البصرة والكوفة متوجهين الى الحجاز قولته المشهورة : «... إن الله قد أنزل عليهم الكتاب وفرض عليكم الجهاد واحتج عليكم بالبيان وقد جرد فيكم السيوف أهل الظلم وأولو العدد والغشم وهذا من قد ثار بمكة (يقصد عبد الله بن الزبير) فاخرجوا

---

(١) ابن الأثير (الكامل في التاريخ) جـ٤ صفحة ٩٤ دار صادر بيروت عام ٧٩م.

(٢) ابن الأثير (البداية والنهاية) جـ٤ صفحة ٩٥.

(٣) الدرجيني (طبقات المشائخ بالمغرب) جـ٢ ص ٢٢٦.

(٤) عبد القاهر البغدادي (الفرق بين الفرق) صفحة ٩٣.

(٥) الطبري (تاريخ الأمم والملوك) جـ٥ دار السويدان صفحة ٥٦٤.

بنا نأتي البيت ونلقى الرجل فإن يكن على رأينا جاهدنا معه العدو ، وإن يكن على غير رأينا دافعنا عن البيت ما استطعنا ونظرنا بعد ذلك في أمورنا »[١] .

وبالفعل سار الخوارج حتى قدموا الحجاز وقابلوا ابن الزبير فسرّ بمقدمهم ورحّب بهم وأخبرهم أنه مثل رأيهم من غير تفصيل ولا تثبت ، ويبدو أنه استهدف من هذه المشاركة أن يقنع الخوارج أنه على مثل رأيهم في الخروج على بني أمية ومن هنا فقد قاتلوا معه أهل الشام حتى مات يزيد بن معاوية وانصرف أهل الشام عن الحجاز بعد أن قتلوا عبدالله بن الزبير إثر انفضاض الخوارج عنه[٢] .

تطور الغلو العقدي عند الخوارج :

قبل موت ابن الزبير على أيدي الجيش الأموي وإعادة الحجاز إلى حظيرة الحكم الأموي وانحسار تجمعات العناصر الخارجة على بني أمية ، حدث إبان استبسال الخوارج مع ابن الزبير أثناء محاصرة مكة ، وبعد أن رأى الخوارج أن حجم تضحياتهم يتزايد مع رجل يتخذ موقفاً سياسياً من البيت الحاكم في الشام لم يتعرفوا بعد على ما تنطوي عليه نفسه من معتقدات حول بعض الرجال وحكمه على بعض المواقف خاصة وأنهم قبل تكفيرهم لعلي ومعاوية كانوا قد أعلنوا براءتهم من أمير المؤمنين عثمان بن عفان[٣] رضي الله عنه فقرر قادة الخوارج الذين كانوا حول ابن الزبير وهم : عبدالله بن نافع الأزرق ، وعبدالله بن صفار ، وعبدالله بن إباض[٤] أن يسألوه عن رأيه في عثمان على تقدير منهم وهم يجهلون حقيقة موقف ابن

---

(١) الطبري (تاريخ الأمم والملوك) جـ٥ صفحة ٥٦٤ .

(٢) ابن الأثير (الكامل في التاريخ) جـ٤ صفحة ١٦٥ .

(٣) الطبري (تاريخ الأمم والملوك) جـ٥ صفحة ٥٦٦ .

(٤) ابن الأثير (الكامل في التاريخ) جـ٤ صفحة ١٦٧ .

الزبير في الرجل ، أنه إن برئ منه اعتبروه ولياً لهم وإن أبى كان كباقي أعدائهم[1] . وبالفعل سأل الخوارج عبدالله بن الزبير قائلين له : (... إنا قد قاتلنا معك ولم نفتشك عن رأيك حتى نعلم أمنّا أنت أم من عدوّنا ! ! !)[2] .

ولما أدرك ابن الزبير أن الخوارج يتربصون به ويرتابون في أمره ويريدون دفعه وهو في محنته الى الجهر بغير ما يؤمن به ، ولم يكن قد استعدّ للدفاع عن نفسه من غدرهم عندما طلبوا منه الجهر برأيه في عثمان فطلب منهم مهلة بعض الوقت لأنه بصدد أمر شخصي يعنيه وهمّ أن يقوم به قبل أن يقدموا عليه وذلك حتى يخلص من الموقف.

يقول الطبري : فانصرفوا وبعث الى أصحابه[3] فقال البسوا السلاح واحضروني بأجمعكم ففعلوا وجاءت الخوارج وقد أقام أصحابه حوله سماطين عليهما السلاح وقامت جماعة منهم عظيمة على رأسه بأيديهم الأعمدة فقال ابن الأزرق لأصحابه : خشي الرجل غائلتكم وقد أزمع بخلافكم واستعدّ لكم ما ترون : (عبارة ابن الأثير إن الرجل قد أزمع خلافكم)[4] فدنا منه ابن الأزرق فقال له يا ابن الزبير : اتقِ الله ربك وابغض الخائن المستأثر ، وعاد أول من سنّ الضلال ، وأحدث الأحداث ، وخالف حكم الكتاب ، فإنك إن تفعل ذلك ترض ربك ، وتنج من العذاب الأليم نفسك ، وإن تركت ذلك فأنت من الذين استمتعوا بخلاقهم وأذهبوا في الحياة الدنيا طيباتهم .

---

(١) الطبري (تاريخ الأمم والملوك) جـ٥ صفحة ٥٦٤ .

(٢) الطبري (تاريخ الأمم والملوك) جـ ٥ صفحة ٥٦٥ .

(٣) الطبري (تاريخ الأمم والملوك) جـ ٥ صفحة ٥٦٥ .

(٤) ابن الأثير (الكامل في التاريخ) جـ٤ صفحة ١٦٦ .

ثم حدث في هذا الموقف على ضوء ما أورد الطبري ومعه ابن الأثير[1] أن ابن الأزرق طلب من عبيد بن الهلال[2] وصف الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه على ضوء ما يرى الخوارج فيه : قال هشام : قال أبو مخنف : وحدثني أبو علقمة الخثعمي عن قبيصة بن عبد الرحمن القحافي من خثعم قال : أنا والله شاهد عبيدة ابن هلال إذ تقدم فتكلم قال : فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فإن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم يدعو الى عبادة الله وإخلاص الدين فدعا الى ذلك فأجابه المسلمون فعمل فيهم بكتاب الله وأمره حتى قبضه الله اليه صلى الله عليه وسلم واستخلف الناس أبا بكر واستخلف أبو بكر ، عمر ، فكلاهما عمل بالكتاب وسنّة رسول الله فالحمد لله رب العالمين ، ثم إن الناس استخلفوا عثمان بن عفان ، فحمى الأحماء ، وآثر القربى واستعمل الغنى ورفع الدرّة . ووضع السوط ومزق الكتاب ، وحقر المسلم وضرب منكري الجور ، وآوى طريد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وضرب السابقين بالفضل وسيّرهم وحرمهم ، ثم أخذ في الله الذي أفاءه عليهم فقسمه بين فساق قريش ومجان العرب ، فسارت إليه طائفة من المسلمين أخذ الله ميثاقهم على طاعته لا يبالون في الله لومة لائم ، فقتلوه فنحن لهم أولياء ومن ابن عثمان وأوليائه برآء ، فما تقول أنت يا ابن الزبير؟ . انتهى .

وعلى الدارس أن ينتبه الى أن أقدم كاتب موسوعي كتب التاريخ الإسلامي وهو ابن جرير الطبري ومعه ابن الأثير قد سجلا بسندهما هذا الموقف العقدي الذي مهد له : «نافع بن الأزرق» وقاله عن الخوارج : «عبد الله بن هلال» ومع الرجلين من بين قادة الخوارج الذين تحدث باسمهم عن عثمان أمام عبد الله بن الزبير ، عبد الله بن هلال «عبد الله بن اباض» الذي نسب اليه الطبري حضور هذه الواقعة ولم يسجل له اعتراضاً عليها ، كما حدث فيما بعد مما سنعرض له حين اعترض ابن إباض على مواقف قادها الأزارقة وغلوا فيها حتى إنّه اختلف معهم واستقل عنهم .

---

(۱) الطبري (تاريخ الأمم والملوك) جزء ٥ صفحة ٥٦٥ .

(۲) ابن الأثير (الكامل في التاريخ) جـ٤ صفحة ١٦٦ .

ومع الطبري فإنه يتعين علينا أن ننظر جواب «عبدالله بن الزبير»، وخاصة أنه قبل أن يتوجه اليه جيش الشام بقيادة الحجاج وبعد موت يزيد كان عبدالله بن الزبير قد استفحل أمره بالحجاز وبايعه الناس بعد موت يزيد. وعند المسعودي واستوثق الأمر لابن الزبير وأخذت له البيعة بالشام وخطب له على منابر الإسلام الى مصر وطبرية[1] واستناب على المدينة أخاه عبيد الله بن الزبير ثم بعث اليه أهل البصرة يخطبون ودّه وبعث ابن الزبير الى أهل الكوفة «عبد الرحمن بن يزيد الأنصاري» على الصلاة[2] وابراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله على الخرج. وأرسل الى مصر فبايعوه، وبعث الى البصرة وإلى اليمن وإلى خراسان. أي أن ابن الزبير على ضوء ما أورد ابن كثير والمسعودي كان في حكم أن يكون خليفة (بالبيعة) وهو المنهج الذي يذهب اليه الخوارج ويدعوه في موضوع الخلافة، بل إنه بويع بالخلافة فعلاً في مكة[3]، لكنهم لما رأوا أن أمر الخلافة يوشك أن يستقرّ في يده وهم قوة عسكرية أساسية في مساندته ففجروا قضية تكفيرهم لعثمان ومن ولاه. ويتنبه الحافظ ابن كثير الى هذا الموقف فيقول: (... وقد كان التفّ على عبدالله ابن الزبير جماعة من الخوارج يدافعون عنه منهم نافع بن الأزرق، وعبدالله بن إباض. وجماعة من رؤوسهم، فلما استقرّ أمره في الخلافة قالوا فيما بينهم: إنكم قد أخطأتم لأنكم قاتلتم مع هذا الرجل ولم تعلموا رأيه في عثمان بن عفان — وكانوا ينتقصون عثمان — فاجتمعوا فأجابهم فيه بما يسوؤهم)[4].

موقف عبدالله بن الزبير من الخوارج:

أشرنا إلى أن الرجل رحمه الله كان قد انتبه الى أن الخوارج يحركهم معتقد

---

(١) المسعودي (مروج الذهب) جـ٣ صفحة ٩٢.

(٢) ابن كثير (البداية والنهاية) جـ٨ صفحة ٢٣٩.

(٣) ابن خلكان (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) جـ٣ صفحة ٧١ صادر عن دار صادر — بيروت.

(٤) ابن كثير (البداية والنهاية) جـ٨ صفحة ٢٣٩.

خاطئ وفهم معوج وغلوّ بيّن في التعامل مع الرجال وفهم النصوص وتطبيق المعتقد وأنهم ما نقلوا مركز الصراع بينهم وبين بني أمية في الكوفة والتوجه الى الحجاز ونصرة عبدالله بن الزبير بعد أن قتلوا أمير المؤمنين علي وعبأ بنو أمية قواهم لمعارك كثيرة خسر الخوارج أكثرها وقدموا فيها تضحيات ضخمة وكانوا يريدون من ابن الزبير أن يدفع من دينه وعقيدته ثمن مناصرتهم له . ومن هنا فإنهم بعد أن سمعوا منه رأيه في عثمان ابن عفان ولم يجدوا سبيلاً لقتله فقد احتاط الرجل واستعدّ . خذلوه وتركوه لعدوه الذي قام بهذه المهمة فيما بعد . ونورد هنا ما قاله عبدالله بن الزبير أمام قادة الخوارج الذين كان من بينهم : نافع بن الأزرق وعبيدالله بن هلال وعبدالله بن إباض قال بعد أن حمد الله وأثنى عليه ردّاً على قول عبيد الله بن هلال : (... أما بعد فقد فهمت الذي ذكرتم وذكرت به النبي صلى الله عليه وسلم . فهو كما قلت صلى الله عليه وسلم وفوق ما وصفت ، وفهمت ما ذكرت به أبا بكر وعمر وقد وفقت وأصبت ، وقد فهمت ما ذكرت به عثمان بن عفان رحمه الله ، وإني لا أعلم مكان أحد من خلق الله أعلم بابن عفان وأمره مني ، كنت معه حيث نقم القوم عليه واستعتبوه فلم يدع شيئاً استعتبه القوم فيه إلا أعتبهم منه . ثم إنهم رجعوا اليه بكتاب لهم يزعمون أنه كتبه فيهم يأمر فيه بقتلهم ، فقال : ما كتبت ، فإن شئتم فهاتوا بينتكم ، فإن لم تكن حلفت لكم ، فوالله ما جاؤوا ببيّنة ، ولا استحلفوه ، ووثبوا عليه فقتلوه ، وقد سمعت ما عبته به فليس كذلك بل هو لكل خير أهل ، وأنا أشهدكم ومن حضر — عبارة ابن الأثير أشهدكم ومن حضرني [1] — : أني ولي لابن عفان في الدّنيا والآخرة ووليّ أوليائه وعدوّ أعدائه [2] .

وردّ عليه الخوارج : فبرأ الله منك يا عدو الله . فقال لهم : فبرأ الله منكم يا أعداء الله [3] .

---

(١) ابن الأثير (الكامل في التاريخ) جزء ٤ صفحة ١٦٧ .

(٢) الطبري (تاريخ الأمم والملوك) جـ٥ صفحة ٥٦٦ .

(٣) الطبري (تاريخ الأمم والملوك) جـ٥ صفحة ٥٦٦ .

وكان لا بدّ بعد ذلك مما لا بدّ منه وهو أن تختلف وجهات نظر بعض قادة الخوارج وأن يدبّ النزاع بين صفوفهم، خاصة وأنهم لم يحققوا هدفهم من نصرة «عبد الله بن الزبير» وجعل الحجاز قاعدة سياسية لهم، فضلاً عن أنّ خصماً عنيداً لهم بدأ يقود الصراع ضدهم بعد أن استفحل خطرهم، وهو الحجاج الذي ركّز عنايته العسكرية وصب جامّ غضبه على الأزارقة على وجه الخصوص.

وبالفعل فإن جيش الخوارج الذي كان قد تجمع في «طبرستان» هاجمه الحجاج بجيش كثيف. أضعفت المعارك التي خاضها هذا الجيش شوكة الأزارقة [1]. وخاصة بعد مقتل نافع بن الأزرق في أرض الأهواز من البصرة، ومحاربة المهلب للخوارج [2]، ولما اشتدّ ساعد الخوارج بقيادة، «قطري بن الفجاءة» في طبرستان وانحاز الأزارقة الى قطري بن الفجاءة [3] وبايعوه واجتمع «لقطري» جموع كثيرة، فأتى الى أرض الأهواز وأقام بها، والحارث بن أبي ربيعة عامل مصعب على البصرة يكتب الى مصعب أن يستعمل المهلب مرة ثانية في قتال «قطري بن الفجاءة» ومن معه، وجاء المهلب الى البصرة وانتخب الناس وسار بهم نحو الخوارج، ثم أقبلوا حتى التقوا «بسولاف» واقتتلوا ثمانية أشهر أشد قتال رآه الناس [4].

مؤثرات الفكر العقدي بين الخوارج والإباضية :

بعد العرض الذي قدمنا عن نشأة الصراع السياسي في تاريخ المسلمين المبكر، وبعد أن وقفنا على مدى ما تعرضت له الساحة الإسلامية من قلاقل واضطراب

---

(١) ابن الأثير (الكامل في التاريخ) جـ٥ صفحة ١٩٤.

(٢) ابن الأثير (الكامل في التاريخ) جـ٥ صفحة ١٩٥.

(٣) حسن ابراهيم حسن (تاريخ الإسلام) جـ١ صفحة ٣٨٤.

(٤) ابن الأثير (الكامل في التاريخ) جـ٥ صفحة ٢٨٦.

فكري وعقدي، بسبب المواقف التي اتخذها بعض أتباع علي من علي حتى تشكلت المحاور الثلاثة التي شغلت عقل أمة الإسلام وفكرها منذ خلافة أمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه، فقد تشيع لبيت بني أمية فريق، وتشيع لعلي فريق، وانشق الخوارج على الفريقين، وكان ما كان بعد ذلك حين اختلطت مفاهيم العقيدة بقضايا السياسة وخاصة حول موضوع الخلافة.

وقبل أن ندخل الى عقائد الإباضية وفكرهم وفقههم لا بدّ من إلقاء نظرة موجزة على الفكر السياسي والعقدي حول موضوع الخلافة وبعض قضايا الإعتقاد عند الخوارج، بحكم أن المناخ السياسي والعقدي الذي تشكلت فيه أفكار ومعتقدات وممارسات الخوارج كان جذراً تاريخياً لنشأة المذهب الإباضي باعتبار أن عبدالله بن إباضٍ والذي تجمع المصادر التاريخية والاباضية على نسبة المذهب اليه [1] كان واحداً من قيادات الخوارج وخاصة عندما توجهوا الى الحجاز لنصرة عبدالله بن الزبير ثم حدث وأن خذلوه، ومع أن المصادر التي اطلعنا عليها لم تنسب اليه دوراً سياسياً مهماً في تحريك الحوادث نحو إراقة الدماء وتصعيد المواقف المتناقضة بين جماعات المسلمين، بل على العكس سجل له التاريخ العام موقفاً يحمد عليه، وذلك حين تجرد الناس للخوارج وأخافوهم، ولحق نافع بن الأزرق «بالأهواز» في شوال سنة أربع وستين، وخرج من بقي منهم الى البصرة الى ابن الأزرق إلا من لم يرد الخروج يومه ذلك. كان منهم عبد الله الصفار. وعبد الله بن إباض ورجال معهما على رأيهما، ونظر نافع فيما يرويه عنه ابن الأثير [2] فرأى أن ولاية من تخلف عنه لا نجاة له، فقال لأصحابه ذلك ودعاهم الى البراءة منهم، وأنهم لا يحلّ لهم مناكحتهم ولا أكل ذبائحهم ولا يجوز قبول شهاداتهم وأخذ العلم عنهم ولا يحل ميراثهم، ورأى

---

(١) سالم بن محمود السيابي: (الحقيقة والمجاز في تاريخ الإباضية باليمن والحجاز) صفحة ٣٥ مطبعة سجل العرب — القاهرة — نشر وزارة التراث القومي بسلطنة عمان.

(٢) ابن الأثير (الكامل في التاريخ) جـ٤ ص ١٦٧.

قتل الأطفال والاستعراض وأن جميع المسلمين كفار مثل كفار العرب لا يقبل منهم إلا الاسلام أو القتل، فأجابه الى ذلك بعضهم وفارقه بعضهم، وممن فارق «نجدة ابن عامر» وسار إلى اليمامة، فأطاعه الخوارج الذين بها وتركوا أبا طالوت. فكتب نافع الى ابن إباض وابن الصفار يدعوهما ومن معها الى ذلك، فقرأ ابن صفار الكتاب ولم يقرأه على أصحابه خشية أن يتفرقوا ويختلفوا، فأخذه ابن إباض فقرأه فقال: «قاتله الله أي رأي رأى؟ لو كان القوم مشركين كان أصوب الناس رأياً، وكانت سيرته كسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في المشركين، ولكنه كذب فيما يقول: إن القوم برآء من الشرك ولكنهم كفار بالنعم والأحكام ولا يحلّ لنا إلا دماؤهم، وما سوى ذلك فهو حرام علينا، فقال له ابن الصفار: برئ الله منك فقد قصرت، وبرئ الله من ابن الأزرق فقد غلا، فقال ابن إباض: برئ الله منك ومنه. انتهى[1].

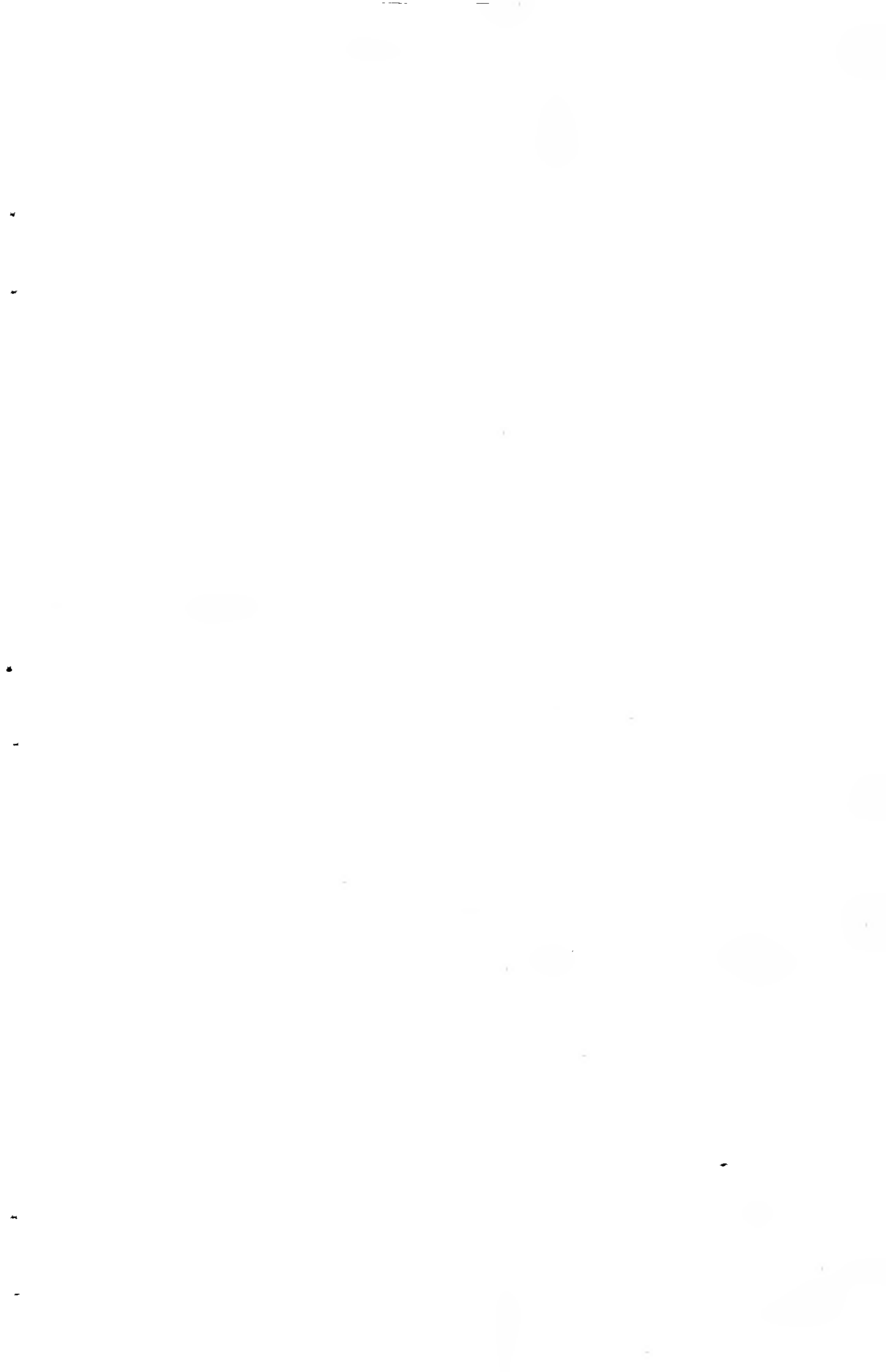
وفي موقف آخر تنقله المصادر الإباضيّة: إن عبدالله بن إباض لما عزم على الخروج بعد لقاء ابن الزبير — بالقطع — مع نافع بن الأزرق وسمع دويّ القراء ورنين المؤذنين وحنين المسبحين عندئذ قال لأصحابه: أعن هؤلاء أخرج؟ وكتم أمره واختفى ولم يخرج معهم[2].

ومع ذلك فإنه لا يستطيع الباحث أن يقطع الصلة بين مؤسس المذهب الإباضي وعلاقته بحركة الخوارج حتى وإن كانت علاقة سلبية اتخذ فيها مواقف مع الرأي العام والأغلب لعناصر الرفض، إلا أنه بانتمائه التاريخي يشكل مذهباً جذره التاريخي منطلق من تيار الخوارج، حتى وإن اختلف المذهب فيما بعد وأصبح يشكل معطيات جديدة، قد لا تضعه أبداً بين أجنحة الغلو في الفكر الخارجي.

---

(١) ابن الأثير (الكامل في التاريخ) جـ٤ ص ١٦٨.

(٢) سالم بن حميد الحارثي (العقود الفضية في أصول الإباضية) ص ١٢٢ — طبعة دار اليقظة العربية في سوريا ولبنان.



عقائد الخوارج ونظريتهم في الخلافة

تمهيد :

بغير توسع ولا استطراد يمكن على ضوء العرض الموجز لنشأة الخوارج التاريخية الذي سقناه آنفاً ، وقبل أن تفرز حركة الخوارج إفرازاتها الفرقية ، والتي يعنينا منها هنا علاقة المذهب الإباضي بالأصول التاريخية للخوارج من عدمه أن نعرض لعقائد الخوارج ونظريتهم في الخلافة على وجه الخصوص في هذه المقدمة.

يكاد أن يكون هناك ما يشبه الإجماع بين المؤرخين القدماء والمحدثين على أن الدوافع التي حركت الخوارج على مسرح التاريخ كانت في أول أمرها سياسية بحتة ثم تطورت فاختلط فيها الجانب السياسي بالجانب العقدي المتطرف الى أن كانت واقعة «النهروان». ويصفهم «يوليوس فلهوزن» وهو من المستشرقين الجادين فيقول : (... كانوا حزباً ثورياً يعتصم بالتقوى ، لم ينشأوا عن عصبية العروبة بل عن

الإسلام ، وكانوا ينظرون الى حذاق التقوى الإسلامية . والتقوى في الإسلام ذات اتجاه سياسي عام والأمر كذلك الى أعلى درجة عند الخوارج) انتهى[1] .

وهناك رأي تجدد القول به حديثاً يرمي الى البحث عن علاقة تاريخية وعقدية عند أصول الخوارج ، أو على الأقل عند القادة منهم وفرقة « السبئية » أتباع عبدالله ابن سبأ[2] ذلك أن قادة الخوارج عند من يرى هذا الرأي كانوا لا يعارضون ولاة عثمان بل ويعارضون عثمان نفسه ، واشتركوا جميعاً في المسئولية عن مقتل عثمان وفاخروا بهذا الاشتراك ، لكن هذا الرأي الذي اقتفى أثر سيف بن عمر في ربط فكر الخوارج وخاصة قادة «حروراء» والذين كان من بينهم ابن ملجم قاتل علي لا يستقيم إذا عرفنا أن الخوارج أنفسهم كانوا ينعتون خصومهم الشيعة في الكوفة بالسبئية[3] .

وأصحاب هذا الرأي من المحدثين يريدون من الربط بين قادة الخوارج الأول وبين ابن سبأ أن يحكم التاريخ على الخوارج بأنهم بذرة فاسدة بذرها اليهودي «عبدالله بن سبأ» سراً . والحقيقة أنهم كانوا نبتة إسلامية فلم يجزموا بكفر أحد في أول أمرهم وكانوا يقولون بصحة خلافة الصديق وعمر وعلي في سنيّه الأولى الى أن حكم الحكمين . . . وكانوا جادين في مسألة الخلافة ، فلم يكونوا على غرار الشيعة يلجأون الى التنظيم السري المعقد إنما كانت لهم مبادئ معلنة حول موضوع الخلافة ليس فيها ما يغري بالانضمام اليهم ، بل إنهم كانوا يتعرضون أحياناً للقتل الجماعي ، ففي أخبار سنة ثمان وخمسين يقول الطبري : اشتد عبيد الله بن زياد على الخوارج

---

(١) يوليوس فلهوزن : (أحزاب المعارضة السياسية في صدر الإسلام — الخوارج والشيعة) ترجمة عبد الرحمن بدوي صفحة ٤١ — وكالة المطبوعات الكويت — الطبعة الثانية عام ١٩٧٦ .

(٢) يوليوس فلهوزن (الخوارج والشيعة) صفحة ٣٨.

(٣) يوليوس فلهوزن (الخوارج والشيعة) صفحة ٣٨.

فقتل منهم صبراً جماعة كثيرة وفي الحرب جماعة أخرى ومن قتل منهم صبراً «عروة بن أدية» أخو أبي بلال مرداس بن أدية الذي قتل هو الآخر فيما بعد[1].

هذا ويمكن تلخيص آراء الخوارج في موضوع الخلافة في العناصر الآتية :

١ — الخلافة حق شائع بين جميع المسلمين الأحرار والأرقاء وإذا اختير الخليفة فلا يجوز أن ينزل عنها ، وإذا جار أو انحرف استحلّ الخوارج قتله إذا اقتضت الضرورة ذلك[2].

٢ — وهم يرون أن الخلافة لا تتم إلا بالشورى ، فيستحقها المسلم الذي يجتمع فيه العلم والزهد ولو كان نبطياً[3].

٣ — ومن آرائهم في الخلافة أنهم يقدمون الفاضل على المفضول وقد يعرفون الفاضل إذا ما ندب نفسه أو دعا أو خرج للجهاد فمن بادر الى ذلك فهو المقدم فيهم وهو أحق الناس بالإمامة ، وهم يذهبون الى أن الافتخار بالأجناس وتفضيل بعضها على بعض كفر وإنما التفضيل عندهم بالتقوى[4].

هذا وقد لاحظ ابن أبي الحديد أن الخوارج بالرغم من استعمالهم لكلمة خليفة وإمام إلا أن لقب أمير المؤمنين هو المحبّب عندهم فقد أكثروا من استعماله ، ولعل مرجع ذلك عنده أن ذلك كان منهم تيمناً باسم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه[5].

---

(١) «فان فلوتن» : (السيادة العربية) ترجمة حسن ابراهيم حسن صفحة ٦٩ — الأنجلو المصرية.

(٢) المسعودي (مروج الذهب) جـ٢ صفحة ٤٠٦.

(٣) ابن الجوزي (تلبيس إبليس) صفحة ٩٦.

(٤) «الناشئ الأكبر» (مسائل الإمامة) صفحة ٦٨ تحقيق يوسف فان آس بيروت عام ٧١.

(٥) ابن أبي الحديد (شرح نهج البلاغة) طبع الحلبي جـ١ صفحة ٤٠٢.

هذا موجز عن نظريتهم في الخليفة أو الإمام، أما عقائدهم والتي شكلوا على ضوئها مواقفهم تجاه مخالفيهم فيمكن أن نلخص أهم معالمها في الآتي :

من عقائد الخوارج :

الباحث حين يطالع مصادر التاريخ العام للمسلمين ومصادر المقالات والملل والنحل يجد أن الخوارج بعد تطور مذهبهم وتعدد فرقهم مثلوا جانب الغلو والعنف والتطرف في التاريخ الإسلامي فهم متشددون في معاملة مخالفيهم حتى كان منهم من لا يرحم المرأة ولا الطفل الرضيع ولا الشيخ الفاني ومع ظهورهم بمظهر الزهاد والعباد[١] فإنهم كانوا لا يتورعون عن ارتكاب أشد الأعمال قسوة، ويتشدد كثير منهم في النظر الى مخالفيهم من المسلمين فيعدونهم كفاراً بل كانوا يعاملونهم بما هو أقصى من معاملة الكفار ويقال إن واصل بن عطاء رأس المعتزلة وقع في أيديهم فادعى أنه مشرك مستجير، ورأى أن هذا ينجيه منهم أكثر مما تنجيه دعواه أنه مسلم مخالف لهم[٢].

هذا ومن عقائد الخوارج وخاصة الأزارقة منهم أنهم يجيبون امتحان من قصد عسكرهم إذا ادعى أنه منهم وذلك بأن يدفع اليه أسير من مخالفيهم ويأمرونه بقتله فإن قتله صدقوه في دعواه أنه منهم، وإن لم يقتله قالوا هذا منافق ومشرك وقتلوه[٣] أي أنهم على ضوء هذا المعتقد يقتلون من كذب عليهم وبالفعل فإنهم يتبرؤون من الكاذب ولا يعدونه منهم[٤].

---

(١) البغدادي (الفرق بين الفرق) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ص ٦٣.

(٢) حسن ابراهيم (تاريخ الإسلام السياسي) جـ١ صفحة ٣٨٩.

(٣) البغدادي (الفرق بين الفرق) صفحة ٨٣.

(٤) المبرد (الكامل في الأدب) جـ٣ صفحة ٨٩١. نقلاً عن (الخوارج في العصر الأموي) — دكتور نايف محمود معروف — صفحة ٢٠٤.

هذا ومن عقائد الخوارج أنهم لا يجيزون «التقية» في قول أو عمل بخلاف الشيعة وعلى حد ما روى الشهرستاني[1] وهو فيما نعتقد مؤرخ ثقة أن الأزارقة منذ عصر نافع بن الأزرق وهم يسقطون حد الرجم على الزاني المحصن أي أنهم لا يرجمون لأنهم يعتمدون على القرآن وحده فيما يذهبون اليه وهو لم يرد فيه نص للرجم وقد أسقطوا الحد عن قذف الرجل المحصن ، ولكن يقيمونه على من قذف المرأة المحصنة ، كما يحكمون بقطع يد السارق في القليل والكثير وهذه البدعة وأمثالها كثير جعلت علماء السنّة تكفر من استحدثها[2] .

هذا ويزيد الأزارقة من بدع معتقداتهم فيكفرون (القعدة) وهم الذين لم ينحازوا الى الفرق المتقاتلة[3] . ومن ثم فإنه على ضوء هذه البدع مرتكب الكبيرة عندهم كافر كفر ملة يخرج به عن الإسلام جملة تاب أو لم يتب ويكون مخلداً في النار مع سائر الكفار[4] .

والخوارج تاريخياً فرق كثيرة يحصيها بعضهم بعشرين فرقة[5] يجمعهم القول حول معتقدهم في موضوع الخلافة والإمامة بالشروط التي أشرنا الى بعضها ويفترقون بعد ذلك فيما يعتقدون ، ويصل الخلاف فيما بينهم إلى أعلى مراحله كما هو الشأن فيما بين فرق الخوارج مجتمعة من جانب وفرقة الإباضية وحدها من جانب آخر . وهو خلاف جعل بعض المؤرخين الإباضيين المحدثين لا يعدّ فرقة الإباضية بما انتهى إليه فقهها وجملة معتقدها من الخوارج[6] . وهو أيضاً خلاف أفرزته الأهواء والضلالة

---

(١) الشهرستاني (الملل والنحل) تحقيق محمد سيد كيلاني نشر دار المعرفة جـ١ صفحة ١٢١ . الطبعة الثانية .

(٢) البغدادي (الفرق بين الفرق) صفحة ٨٤.

(٣) الشهرستاني (الملل والنحل) جـ١ ١٢٢ .

(٤) الشهرستاني (الملل والنحل) جـ١ ١٢٢ .

(٥) حسن ابراهيم (تاريخ الإسلام السياسي) صفحة ٣٩٠ .

(٦) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) .

بين بعض هذه الفرق وبعضها بالرغم من أن الجذور التاريخية متقاربة والمنطلقات متشابهة بحيث يمكن الحكم بغير أدنى تردّد على بعضها بالمروق والكفر والخروج خروجاً كاملاً عن ملّة الإسلام إذا صحّ ما ينسب إلى بعضها مثل فرقة (العجاردة) أصبح عبد الكريم بن عجرد الذين يرون الهجرة فضيلة لا فريضة، ويكفرون المسلم بالكبيرة، ويحكى عنهم فيما رواه الشهرستاني أنهم ينكرون كون سورة يوسف من القرآن بزعم أنها قصة من القصص ويقولون: لا يجوز أن تكون قصة العشق من القرآن[1].

وفي مقالات الإسلاميين ينقل الأشعري عن: (الحسين الكرابيسي) في بعض كتبه أن العجاردة والميمونية يجيزون نكاح بنات البنين وبنات البنات وبنات بنات الأخوة وبنات بني الأخوة ويقولون: إن الله حرم البنات وبنات الأخوة وبنات الأخوات. يقول أبو الحسن الأشعري: وحكي لنا عنهم ما لم نتحققه أنهم يزعمون أن سورة يوسف ليست من القرآن[2].

هذا وقد حكى الكعبي فيما نقل عنه الشهرستاني: أن فرقة الميمونية من الخوارج تنكر هي الأخرى كون سورة يوسف من القرآن الكريم. وقالوا: بوجوب قتال السلطان ومن رضي بحكمه[3].

لكن الذي نودّ أن ننبه إليه أنه مهما تعددت الآراء واختلفت في الحكم على منهج الخوارج سياسياً وعقدياً في التاريخ الإسلامي فالذي لا جدال فيه أن الخوارج كظاهرة سياسية دينية مغالية ومتطرفة كما رأينا نماذج من بعض فرقها ليسوا كما أحب البعض أن يسميهم: «بالجناح الديمقراطي أو الجمهوري أو الحزب الثوري»[4] في

---

(١) الشهرستاني (الملل والنحل) جـ١ صفحة ١٢٨.

(٢) أبو الحسن الأشعري المتوفى ٣٢٤هـ. (مقالات الإسلاميين) صفحة ٩٦ تصحيح (هلموت ريتر) الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م طبع...

(٣) الشهرستاني (الملل والنحل) جـ١ صفحة ١٢٩.

(٤) «فان فلوتن» (السيادة العربية) ترجمة حسن ابراهيم صفحة ٦٩.

التاريخ الإسلامي خاصة وأنهم لم يكونوا في مستوى من اجتهد فأخطأ أو تأول فضلّ فلما عرف الحق ثاب إليه ولكنهم وتحت الشعار الذي رفعوه منذ البداية المبكرة لخروجهم ضد علي ، لم يكونوا قد أتوا بجديد ذلك أن هذا الشعار لا حكم إلا لله لم يكن مستحدثاً على فكر الحياة الإسلامية فقد كان الرجل الذي اختصموه رضي الله عنه يأبى هو الآخر أن يكون الحكم لغير الله لكنه الغلو الذي حذر منه النبي صلى الله عليه وسلم يوم قال : (من خرج من الطاعة وترك الجماعة فمات . مات ميتة جاهلية ، ومن قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبية ، أو يدعو لعصبية أو ينصر عصبية فقتل قتلة جاهلية ، ومن خرج على أمتي يضرب برّها وفاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها ، ولا يفي لذي عهد فليس مني ولست منه)[١] .

وقبل أن نخلص من هذه المقدمة التاريخية والعقدية لفكر الخوارج ومنهجهم وعقائدهم ونظرياتهم التي أثرت بالسلب على مسار التاريخ الإسلامي فإنه يجدر بنا أن نتعرف على رأي علماء الإسلام في جملة ما ذهب اليه الخوارج ونعني بهذا الرأي رأي علماء السنة والجماعة .

حكم أئمة المسلمين على الخوارج :

إذا ما استبعدنا من الإطار العام الذي انطلقت منه المواقف الأولى لمعظم قادة الخوارج تلك النماذج التي ذكرنا بعضها وعزلنا عن الجو العام الذي كان عليه معظم الذين تأولوا في موقف علي من التحكيم فأخطأوا وأضلوا الإفرازات التحريفية المغالية والمبتدعة التي انتسبت للفكر الخارجي فإننا سنصبح أمام عقل إسلامي شرعي يملك القدرة على الحوار وعلى الفهم المستقيم ببصيرة الدين وهديه .

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب الإمارة) باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين وتحريم الخروج عن الجماعة .

ومفتاح الموقف الذي نحن بصدده، هو ما ينسب الى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه عندما سئل عن أهل النهروان، وهم من جرّوا على أمة الإسلام بسبب مواقفهم وتأويلاتهم من الشرّ والبلاء الشيء الكثير والخطير، فقال رضي الله عنه عندما سئل عن شركهم: من الشرك فروا، فقيل له: أفمنافقون؟ قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً، فقيل فما هم يا أمير المؤمنين؟ قال: إخواننا بغوا علينا فقاتلناهم لبغيهم علينا[1].

وابن عباس رضي الله عنه هو القائل: ليس الحرورية بأشد اجتهاداً من اليهود والنصارى وهم يضلون.

وبهذا المعيار فإنه يتعين على الباحث المنصف لكي ينظر حكماً شرعياً يحسب على أمة الإسلام في شأن طائفة الخوارج ألا يعمم الحكم وأن تكون المواقف والملابسات والتأويلات والتخريجات الفكرية والسياسية والعقدية التي أحاطت بمن قعدوا القواعد لمنطلقات الحكم على الخوارج محددة وواضحة ومن خلال ذلك الإطار الذي رسمه ابن عباس حين سئل عن الحرورية قال: ليس الحرورية بأشد اجتهاداً من اليهود والنصارى وهم يضلون[2]. ومن خلال ذلك الإطار الذي رسمه عبد القاهر البغدادي وهو يبين المعنى الجامع للفرق المختلفة التي تدخل تحت اسم: ملة الإسلام على الجملة فقال رحمه الله[3]: (... والصحيح عندنا أن أمة الاسلام تجمع المقرين بحدوث العالم وتوحيد صانعه وقدمه وصفاته، وعدله وحكمته ونفي التشبيه عنه وبنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ورسالته الى الكافة وبتأييد شريعته وبأن كل ما جاء به حق وبأن القرآن منبع أحكام الشريعة وأن الكعبة هي القبلة التي تجب

---

(١) ابن كثير (البداية والنهاية) جـ٧ صفحة ٢٩٠ والطبري في (تاريخ الأمم والملوك) جـ٥ صفحة ٧٣.

(٢) الملطي: (التنبيه والردّ على أهل الأهواء والبدع) تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري — مكتبة المثنى بغداد مكتبة المعارف بيروت — عام ١٩٦٨م ص ١٨٤ سطر ١٣.

(٣) عبد القاهر البغدادي (الفرق بين الفرق) صفحتا ١٣ و١٤.

الصلاة اليها فكل من أقر بذلك كله ولم يشبه ببدعة تؤدي الى الكفر فهو السني الموحد. وإن ضم الى هذه الأقوال بما ذكرناه بدعة شنعاء نظر، فإن كان على بدعة الباطنية أو البيانية أو المغيرية أو الخطابية الذين يعتقدون إلهية الأئمة أو إلهية بعض الأئمة أو كان على مذهب الحلول، أو كان على بعض مذاهب أهل التناسخ أو على مذهب الميمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين أو على مذهب اليزيدية من الإباضيّة بقولها بأن شريعة الاسلام تنسخ في آخر الزمان أو أباح ما نص القرآن على تحريمه أو حرم ما أباحه القرآن نصاً لا يحتمل التأويل فليس هو من أمة الاسلام ولا كرامة له.

وإن كانت بدعته من جنس بدعة المعتزلة أو الخوارج أو الرافضة الإمامية أو الزيدية أو من بدع النجارية أو الجهمية أو الضرارية أو المجسمة فهو من الأمة في بعض الأحكام وهو جواز دفنه في مقابر المسلمين وفي ألا يمنع حظه من الفيء والغنيمة إن غزا مع المسلمين، وفي أن لا يمنع من الصلاة في المساجد وليس من الأمة في أحكام سواها، وذلك ألا تجوز الصلاة عليه ولا خلفه ولا تحلّ ذبيحته ولا نكاحه لامرأة سنية، ولا يحل للسني أن يتزوج المرأة منه إذا كانت على اعتقادهم وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه للخوارج : علينا ثلاث لا نبدؤكم بقتال ولا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ولا نمنعكم من الفيء ما دامت أيديكم مع أيدينا[1].

ومن خلال هذا المنظور الذي مهدنا له برأي ابن عباس رضي الله عنه ومنهج البغدادي رأينا بعدهما عدداً غير يسير من علماء أئمة السنة والجماعة لا يذهبون على الإطلاق يكفرون الخوارج. بل رأينا ابن بطّال يقول : (... ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين)[2].

---

(١) الطبري (تاريخ الأمم والملوك) جـ ٥ صفحة ٧٣.

(٢) (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني ٧٧ــ ٨٥٢هـ جـ ١٢ صفحة ٣٠١ طبعة المكتبة السلفية.

وقال الخطابي : أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين وأجازوا مناكحتهم وأكل ذبيحتهم ، وأنهم لا يكفرون ما داموا متمسكين بأصل الإسلام(١) .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني : (... وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة والجماعة الى أن الخوارج فساق وأن حكم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام ، وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد(٢) .

ومن قبل الإمام ابن حجر كان الإمام مالك وأصحابه فيما نقل عنه القاضي عياض لا يذهب الى تكفير الخوارج بل يعتبرهم أهل بدعة ، ورأى أنهم يستتابون ، فإن تابوا وإلا قتلوا(٣) .

وشيخ الإسلام ابن تيمية عندما تناهى اليه أن هناك من أصحاب الإمام أحمد من حكم بتكفير جميع أهل البدع ، ومن بينهم بالقطع الخوارج بحكم أنهم أهل بدعة قال : (وهذا غلط على مذهبه — يقصد مذهب الإمام أحمد — وعلى الشريعة... فكما أن من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحداً بذنب ، فكذلك لا يكفرون أحداً ببدعة)(٤) .

والشاطبي رحمه الله نظر الى نهج أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في معاملة الخوارج مع حثه على قتالهم ، فوجد أنه لم يعاملهم معاملة المرتدين ، كذلك فقد رأى أن عمر بن عبد العزيز قد أمر بالكف عن مطاردة الخوارج ما لم يسفكوا دماً أو يأخذوا مالاً ، فمن هنا فلم يقطع بكفر الخوارج وإنما تردد في تكفيرهم(٥) .

---

(١) المصدر السابق صفحة ٣٠٠.

(٢) المصدر السابق صفحة ٣٠٠.

(٣) القاضي عياض (الشفا بتعريف حقوق المصطفى) جـ٢ صفحة ٢٧٢.

(٤) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جـ٣ صفحتا ٣٥١ و٣٥٢.

(٥) ابراهيم موسى الشاطبي (الاعتصام) جـ٢ صفحة ١٨٥.

وخلاصة الرأي أنه إن كان جمهور أهل السنة لم يكفر الخوارج فإن هناك بعضاً منهم قد صرح بأن الخوارج كفار، واستندوا فيما ذهبوا اليه من استحلال الخوارج لدماء المسلمين وأموالهم، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بشأنهم ووصف حالهم فيما رواه البخاري في كتاب (استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم) باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم قال: حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب قال: سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني محمد بن ابراهيم وعطاء بن يسار أنهما: (أتيا أبا سعيد الخدري فسألاه عن الحرورية أسمعت النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: لا أدري ما الحرورية، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: يخرج في هذه الأمة — ولم يقل منها — قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم يقرءون القرآن لا يجاوز حلوقهم — أو حناجرهم — يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، فينظر الرامي الى سهمه، الى نصله، الى رصافه فيتمارى في الفوقة هل علق بها من الدم شيء).

وقد استند القاضي أبو بكر العربي بهذا الحديث في حكمه بكفر الخوارج وذلك لما فهمه من قوله صلى الله عليه وسلم (يمرقون من الدين) لكن بقية الحديث تشرح هذه العبارة التي ساعدت بعض العلماء على الحكم بعدم تكفير الخوارج وهو قوله صلى الله عليه وسلم: (... فينظر الرامي الى سهمه الى نصله الى رصافه فيتمارى في الفوقة هل علق بها من الدم شيء)؟ لأن التماري من الشك وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الاسلام لأن من ثبت له عقد الاسلام بيقين لم يخرج منه إلا بيقين[1].

بهذا العرض الموجز عن نشأة وأصول وقواعد (فريق الخوارج في التاريخ) نكون قد عرفنا بأهم المعالم والملامح العامة لهذا النوع من النشاط الحركي والمذهبي

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني — طبعة المطبعة السلفية جـ ١٢ صفحة ٣٠١.

الذي أثر تأثيراً ضخماً في مسار التاريخ الاسلامي وترك بصماته التاريخية بالسلب والإيجاب على معتقدات فرقية ومذهبية امتلأت بها كتب ومصادر التاريخ الإسلامي ، فضلاً عن كتب المقالات والملل والأهواء ، وأصبحت هذه الفرق مصدر توجيه على امتداد التاريخ لحركات ونشاطات عقدية مذهبية كانت في معظمها حركة عنف ورفض ومقاومة انتهجت الغلو والتطرف ، ووقفت ضد مخالفيها تلوح بالعدوان . أو تهدد بالانتقام وحتى أصبحت في العصر الحديث مصدراً لظاهرة تكفير المسلم وهي الظاهرة التي تعوق بشائر الصحوة الإسلامية التي تعيشها بعض مجتمعات المسلمين كردّ فعل على كل التحديات التي فرضها أعداء الإسلام على العالم الإسلامي المعاصر.

وموضوعنا الذي نحن بصدده : (الإباضية عقيدة ومنهجاً) يتصل فكرياً بهذه الجذور التاريخية التي عرضناها وإن اختلف مع هذه الجذور معتقداً وممارسة.

وفي الصفحات التالية مع الإباضية كواحدة من أقدم فرق التاريخ الإسلامي عمقاً وامتداداً فضلاً عن غناها فقهاً وفكراً وكثرتها شيوعاً وانتشاراً واستمراراً. إذا قيست بغيرها من الفرق التي اندرست.

الإباضية عقيدة ومنهجاً

الأصول التاريخية للمذهب:

(دلالة التسمية)

أغلب مصادر المقالات ومدوّنات الملل والنِحَل إباضية سواء كانت في معالجتها أشعرية أو اعتزالية أو سنية سلفية تكاد تجمع على أن نسبة التسمية «إباضي وإباضية» إلى: عبدالله بن إباض بن ثعلبة التميمي من بني مرة بن عبيد بن رهط الأحنف بن قيس كان في زمان معاوية بن أبي سفيان وعاش الى زمان عبد الملك بن مروان[1].

هذا وهناك اختلاف في التلفظ بالهمزة في بعض البلدان مثل عمان على حد ما روى السمائلي[2] يفتحون همزة «أباض» وعلى ذلك تصبح التسمية والنسبة «الأباضية».

---

(١) سالم بن حميد الحارثي: (العقود الفضية في أصول الإباضية) طبعة دار اليقظة العربية في سوريا ولبنان صفحة ١٢١.

(٢) سالم بن حمود السمائلي (الحقيقة والمجاز في تاريخ الإباضية في اليمن والحجاز) نشر وزارة التراث القومي بسلطنة عمان طبع سجل العرب بالقاهرة عام ١٤٠٠ — ١٩٨٠ صفحة ٣٥.

أما في شمال أفريقيا فيكسرون همزة كلمة إباض وعليه فتصبح النسبة اليها «الإِباضية».

ونسبة الإباضية الى «عبد الله بن إباض» من الأمور التي لا يختلف عليها الإباضيون ولا غيرهم من أصحاب المقالات الأخرى باستثناء قلة قليلة من المؤرخين لا يعتد بها[1].

فالمؤرخ الإباضي «البرادي» فيما نقل عنه الكاتب الإباضي «سالم الحارثي» يقول: إن المسلمين بعد مقتل «أبي بلال مرداس» اجتمعوا بجامع البصرة وعزموا على الخروج وفيهم عبد الله بن إباض ونافع بن الأزرق ووجوه من المسلمين فلما جن الليل سمع عبد الله دوي القرّاء ورنين المؤذنين وحنين المسبّحين فقال لأصحابه: أعن هؤلاء أخرج معهم؟ فرجع وكتم أمرهم واختفى[2].

هذا وقد سبق لنا الإشارة الى أن عبدالله بن إباض على ضوء رواية الطبري وابن الأثير والمسعودي والحافظ ابن كثير وابن أبي الحديد، وهم على ما بين كل منهم من الانتماء لمنهج يختلف به عن الآخر قد اتفقوا على أن عبدالله بن إباض كان مع نافع ابن الأزرق في توجه الخوارج الى الحجاز لنصرة ابن الزبير، وقبل قدوم جيش الشام تخلّوا عن الرجل بسبب مناظرتهم له في موضوع عثمان بن عفان ولما لم يقرهم على ما ذهبوا اليه انصرفوا عنه، أي أن عبدالله بن إباض شخصية تاريخية أدت دوراً على مسرح الحياة السياسية في الفترة ما بين زمان معاوية الى أيام عبد الملك بن مروان.

هذا وليس صحيحاً ما ذهب اليه المقريزي[3] من أن الإباضية تنسب إلى

---

(١) سالم بن حميد الحارثي (العقود الفضية في أصول الإباضية) صفحة ١٢١.

(٢) الحارثي: (العقود الفضية في أصول الإباضية) ص ١٢٢.

(٣) أبو العباس أحمد بن علي المقريزي المتوفى ٤٨٥هـ: (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) مطبعة دار صابر بيروت جـ٢ ص ٣٥٥.

شخص يدعى « الحرث بن عمرو » فليس في طبقات الإباضية ولا كتب تراجمهم ما يدل على صحة النسبة اليه.

وقد ذكر : « العباس بن منصور السكسكي »[1] أن الإباضية تنسب إلى عبدالله ابن إباض وهو عنده أحد الأئمة البارزين وإلى إمامته يرجع الإباضيون في أحكامهم وأحوالهم.

ومن المحدثين الذين ينسبون المذهب الإباضي إلى مؤسسه عبد الله بن إباض التميمي (أحمد أمين) الذي يقول : « الإباضيّة نسبة إلى رئيسهم عبدالله بن إباض التميمي ولا يزال أتباعه في المغرب إلى اليوم[2].

وحسن ابراهيم حسن الذي يقول : « الإباضية من الخوارج وهم أتباع عبدالله ابن إباض التميمي وهم يختلفون عن بقية الخوارج في أنهم لم يغلوا في الحكم على مخالفيهم ولعلّ هذا يرجع إلى طبيعة ظروف نشأتهم فإن صاحبهم عبدالله بن إباض لم يخرج إلا بعد أن قضى الأمويون على الخوارج أو كادوا وبعد أن كاد اليأس يدبّ إلى الأحزاب ، وتحوّل نضالهم حول الحكم إلى آراء ومذاهب تكاد تكون علمية بحتة[3].

والشيخ محمد أبو زهرة يقول : « الإباضية أتباع عبد الله بن إباض وهم أكثر الخوارج اعتدالاً وأقربهم إلى الجماعة الإسلامية تفكيراً ، فهم أبعدهم عن الشطط والغلو ولهم فقه جيد وفيهم علماء ممتازون[4].

---

(١) العباس بن منصور السكسكي : (البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان) ص٩.

(٢) أحمد أمين : (فجر الإسلام) ص ٢٦٠.

(٣) حسن ابراهيم حسن : (تاريخ الإسلام السياسي) جـ١ ص ٣٩٣.

(٤) محمد أبو زهرة (تاريخ المذاهب الإسلامية) جـ١ صفحة ٨٥.

والمؤرخ الإباضي المعاصر «علي يحيى معمر» بعد أن يضع عبد الله بن إباض في قائمة التابعين يقول: «عبد الله بن إباض الذي تنسب إليه الإباضية توفي في أواخر أيام عبد الملك ونسب إليه المذهب لأنه كان أكثر ظهوراً في الميدان السياسي عند الدولة الأموية والتسمية منها[1]، ويقول: «لم يزعم أحد من الإباضية أن عبد الله بن إباض رجع إلى قول الثعالبة، ولا يوجد أحد من الإباضية يبرأ منه فهم مجمعون على ولايته، ويعتبرونه من أئمة المسلمين ومن كبار التابعين[2].

أما صاحب مختصر تاريخ الإباضية عضو المحكمة الشرعية العليا بطرابلس الغرب فيقول: ذهب المذهب الإباضي في القرن الأول من الهجرة فهو أقدم المذاهب الإسلامية على الإطلاق إذ إن إمامهم المنسوب اليه عبد الله بن إباض التميمي وكانت لذاك مع هذا مراسلات ونصائح غالية لعبد الملك تحتم عليه أن يعمل بأوامر الشرع فيعدل في الحكم بين الناس ليستوجب الطاعة التي يدعوهم إليها[3].

هذا ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن صاحب «مختصر تاريخ الإباضية» وهو يعرف بالمذهب وصاحبه ترجم للخليفة عبد الملك بن مروان بأنه ولد سنة ٢٦هـ. التي توافق ٦٤٦م وتوفي سنة ٨٦هـ. التي توافق ٧٠٥م. أما عبد الله بن إباض ولادة ووفاة فقد قال: فلم نقف لها على أثر[4].

ونحن بهذه التعريفات وعملية التوثيق التي عرضناها استهدفنا أن نبين العلاقة بين المذهب في مختلف أطواره ومراحله التي ستتعرض لها بالدراسة مستهدفين الجانب

---

(١) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) مكتبة وهبة القاهرة — الطبعة الأولى عام ١٩٧٦م صفحة ٣٥٤.

(٢) المصدر السابق صفحة ٥٠.

(٣) أبو الربيع سليمان الباروني (مختصر تاريخ الإباضية) صفحة ١٩ — الطبعة الثانية. مكتبة الاستقامة — تونس.

(٤) المصدر السابق صفحة ٢٠ سطر ٢٤.

العقدي فيه بالدراسة والبحث وبين شخصية ابن إباض التابعي على فرض التسليم بصحبته لصحابي أو لبعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والأخذ عنهم حتى يصح وصفه بالتابعي ونحن نرجح كون الرجل تابعياً على ضوء ما جاء عنه في معظم المراجع وخاصة الإباضية من التي اطلعنا على بعضها[1] . ولقد تعمدنا ونحن نعرف بنسبة المذهب الى صاحبه وبداية نشأته ألا نعتمد على كتاب المقالات المشهورين من القدماء الذين تقترب مجمل عقائدهم من أهل السنة والجماعة أو الذين يمثلون أهل السنة والجماعة ، لأنهم بزعم مؤرخي الإباضية لم يطلعوا على كتبهم ، ومن ثم فهم لم يعرفوا حقيقة عقائدهم ، بالرغم من التقارب الفكري والموضوعي حول الإباضية بين معظم كتاب التاريخ وكتاب المقالات والمِلل والنِحل والأهواء وشراح السنة ، ففيما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم بشأن أمر الخوارج قبل وقوعه باعتبار أن الخروج سواء منه ما كان سياسياً أو عقديا هو المناخ التاريخي الذي تولدت أو تشكلت فيه الفرقة الإباضية حتى وإن تغايرت وتناقضت الإباضية بعد ذلك مع عقائد الخوارج جملة وتفصيلاً .

وهؤلاء الكتاب هم على الترتيب :

— أبو الحسن علي بن اسماعيل الأشعري المتوفى ٣٣٠هـ في كتابه (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين) .

— عبد القاهر البغدادي المتوفى ٤٢٩ هـ. في كتابه (الفرق بين الفِرَق) .

— أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى ٤٥٦ هـ. في كتابه (الفصل في المِلل والأهواء والنِحل) .

---

(١) منها (العقود الفضية) للحارثي و (مختصر تاريخ الإباضية) لأبي ربيع الباروني و(طبقات المشايخ بالمغرب) للدرجيني و(عمان في فجر الإسلام) للدكتورة سيدة كاشف و(الفرق بين الإباضية والخوارج) لابن أطفيش و (الذهب الخالص المنوه بالعلم القالص) محمد بن يوسف الوهبي المصعبي. و(طلقات المعهد الرياضي في حلقات المذهب الإباضي) للشماصي.

— أبو المظفر شاهور بن طاهر الاسفراييني المتوفى ٤٧١ هـ. في كتابه (التبصير في الدين).

— أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني المتوفى ٥٤٨هـ. في كتابه (المِلل والنِحل).

بالرغم من كل ذلك الحياد العلمي بل والرغبة في إنصاف فرقة الإباضية والوقوف على حقيقة معتقدها وفكرها رغبة فيما يسميه بعض الباحثين (وحدة الغاية) حول النظر إلى اجتهادات السابقين في تشكيل معالم معتقداتهم المذهبية، خاصة وأن من أنصار الإباضية المحدثين من جاء وطعن في كتاب الفِرَق والمقالات جميعاً مثل «علي يحيى معمر» لا نستطيع إهمال ما سجله هؤلاء الكتاب وغالبيتهم فيما نعتقد تحرى الدقة والتثبت، حتى وإن وقع في بعض الأخطاء التاريخية خاصة أنه لم يثبت حتى عند الإباضية أن واحداً منهم جرت بينه وبين الإباضية خصومة فكرية أو صدام عقدي، فضلاً عن أن كتاب التاريخ والسير من قبل كتاب المقالات والمِلل ومن بعد، التقى ما سجلوه عن الخوارج وعن الإباضية على وجه خاص مع ما نقله كتاب المقالات والمذاهب الذين رفض مقولتهم بعض كتاب الإباضية المحدثين.

نقول هذا ونحن في مرحلة التعريف بالمذهب ودلالة التسمية بالإباضية وجذور النشأة حتى نقطع في نسبة المذهب بابن إباض ونعرف بملامحه العامة قبل أن ندخل في التفصيل بالرأي ولا يحتاج الأمر بعد ذلك إلى جدل، ونقوله أيضاً حتى لا يتوهم واهم أن محاولة وضع مذهب في مكانه الصحيح واللائق إنما تعني عدم استقامة البناء الفكري لكتاب الاتجاهات الأخرى، وخاصة أولئك الذين دوّنوا المصادر الأمهات لتراث المسلمين بمختلف اتجاهاتهم، ناهيك عن أن تجريح منهجهم برفضه أو التشكيك في صحته قد يتناول حكم بعض العلماء الأئمة على العناصر الأولى التي قادت الخوارج كابن الأزرق وغيره ورأوا فيما قاموا به كخوارج الدلالات والشواهد

التي فهموها ممّا أوثر عن النبي صلّى الله عليه وسلم بشأن الخوارج . وأعني بهؤلاء العلماء بعض شرّاح الحديث النبوي ورجاله[1] .

ومن هنا فإننا سنحاول التعرف على معتقدات المذهب الإباضي في كافة جوانبه العقدية ومختلف أطواره ومواقعه غير مهملين أهم مصادر المذهب التي يتاح لنا التعامل معها والاطلاع عليها ومصادر مخالفيه لنتبين حجم الخلاف ونرجح الرأي الصواب إن شاء الله.

فرق المذهب الإباضي وأشهر أئمته :

قد يشعر هذا العنوان : (فرق المذهب الإباضي وأشهر أئمته) بأن التناول للموضوع قد يكون غير محايد أو غير موضوعي بمعنى أن البحث يستهدف تجريح المذهب والإشعار بتعدد مفاهيمه ، لكن هذا اللبس يزول إذا علم الباحث أن الإباضية قديماً والمتشددين منهم على وجه الخصوص حديثاً لا يتحرجون من أن ينطوي المذهب على عدة فرق ، وأن ينضوي تحت لواء عدة أئمة إن بالتعاقب التاريخي أو بالاختلاف الفقهي . يقول بعضهم : (والمذهب الإباضي ليس بدعاً من المذاهب الإسلامية فقد كان الخلاف يقع بين العلماء فيتناقشون فيه[2] .

ويقول نفس الباحث : (ومن العسير أن يحدد الباحث الخلاف الأول عند الإباضية أو المسألة الأولى التي اختلفوا فيها ، ولكنه يستطيع أن يجزم أن الخلاف داخل المذهب قد كان يقع منذ تكونه[3] .

---

(١) راجع فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام ابن حجر العسقلاني— كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم— باب ما جاء في المتأولين جـ ١٢.

(٢) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٢٥٣. سطر ١٥ .

(٣) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٢٥٣ سطر ١٩.

هذا ! وقد أحصى كتاب الإباضية أهم الفرق التي تنضوي تحت المذهب الإباضي أو التي انشقت عن الإباضية فوجدها ست فرق تجيء تحت هذه الأسماء : النكارية والنفاثية والخلفية والحسنية والسكاكية والفرثية وهذه الفرق تمثل في المذهب الإباضي مراحل تاريخية وعقدية ينطوي عليها المذهب أو تشكل تجربته التاريخية وإن كان الخلاف فيما بين هذه الفرق ليس في مستوى الخلاف الذي بين الإطار العام للمذهب وجذوره التاريخية إبان نشأة فكر وعقائد الخوارج وإن كان بعض هذه المذاهب قد أنكرها جمهور الإباضية.

وهي على ضوء ما جاءت في كتب المتقدمين والمتأخرين على النحو التالي :

النكارية وعقائدها :

ظهرت هذه الفرقة في بلاد المغرب العربي عندما أحس إمام الدعوة الإباضية أيام الدولة الرستمية الإباضية بدنو الأجل وهو عبد الرحمن بن رستم الذي رغب في ترك الأمر شورى من بعده بين سبعة نفر يتولون تنظيم شئونهم الداخلية في بلاد المغرب وكان ذلك بدءاً من عام ١٧١ هـ.[١]

والذي حدث في ظروف نشأة هذه الفرقة أنه بعد مشاورات بين رؤساء هذه الفرقة وهم عبدالله بن يزيد الفزاري وعبدالله بن عبد العزيز ، وأبو المؤرخ عمر بن محمد السدوسي ، وشعيب بن المعرف وحاتم بن منصور ويزيد بن فندين وقع اختيارهم على بيعة عبد الوهاب بن رستم ، وكان ممن تقدم للبيعة : أبو قدامة يزيد ابن فندين الذي كان يعتقد في نفسه الكفاءة والقدرة على تولي الأعمال ، وانتظر فترة بعد بيعة عبد الوهاب بن رستم لعله يستشار في أمر الدولة أو يوكل اليه القيام بعمل

---

(١) أبو العبّاس أحمد بن سعيد الدرجيني المتوفى ٦٧٠ هـ (طبقات المشائخ بالمغرب) : تحقيق ابراهيم طلاي . مطبعة البعث . قسطنطينة الجزائر جـ ١ صفحة ٤١ عام ١٣٩٤هـ — ١٩٧٤م.

من الأعمال الجليلة ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، وأثار ابن فندين نزاعاً وخلافاً قوامه أن الإمامة باطلة... ووقع الخلاف بين الإباضية في المغرب فاقترح أن يؤخذ رأي إباضية المشرق الإسلامي في عمان والبصرة يومئذ ، فأرسل إليهم الفقيه الإباضي الربيع بن حبيب صاحب (الجامع الصحيح) المسند الإباضي المشهور بأن الإمامة صحيحة والشرط باطل وأنه يجوز تولية رجل من المسلمين إذا كان فيهم من هو أفقه منه[1]. ومع ذلك فإن ابن فندين لم يهدأ ، بل أشعلها حرباً ضد الإمام الإباضي استعان على إضرامها بوسائل دينية استغفل فيها فريقاً كبيراً من العامة واستخفهم ، فأصبح إطفاؤها ليس بالأمر الهين ، وما توفق الإمام الى القضاء عليها إلا بعد سفك دماء غزيرة وكان عدد ضحايا هذه الفتنة لا يقلّ عن عشرين ألفاً من الطرفين من بينهم «رأس الفتنة» يزيد بن فندين[2].

وابن فندين هذا هو رأس الفرقة النكارية من الإباضية وقد سموا بالنكار لأنهم أنكروا إمامة الإمام عبد الوهاب بن رستم ، وأما الذين أيدوا إمامة عبد الوهاب بن رستم وصوبوا إمامته فسموا (وهابية) وهم جمهور إباضية المغرب[3].

والحركة النكارية هذه بضرب الإمام عبد الوهاب بن رستم لها وخاصة بعد أن انضم إليها (أبو المعروف شعيب بن معروف) الذي كان إبان اشتداد الأزمة واحتدام الصراع بين ابن فندين وجمهور إباضية المغرب في مصر ثم انضم إلى ابن فندين ضعفت سياسياً وعسكرياً لا سيما في الجزائر[4] أما دينياً فهي تقوم على مستندين أو مقومين[5].

---

(١) المرجع السابق جـ١ صفحتا ٤٩ و٥٠.

(٢) سليمان الباروني (مختصر تاريخ الإباضية) صفحة ٣٤.

(٣) المصدر السابق صفحة ٣٥.

(٤) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٢٥٨.

(٥) المصدر السابق صفحة ٢٥٩.

الأول : لا تصح عندهم إمامة المفضول مع وجود الأفضل.

الثاني : تصح الإمامة بشروط إذا شرطها الناس عند البيعة وتسقط لمخالفة تلك الشروط.

وعلى هذين الاعتبارين ارتكزت (النكارية) في دعواها بطلان : إمامة عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم.

أما أبو المعروف شعيب فقد استقر في ليبيا ، ورأى أن يطور الحركة (النكارية) من حيز النشاط السياسي المؤقت إلى حركة أو مذهب ديني يعتمد مسائل يختلف بها عن جمهور الإباضية ، فأضاف ملتقطات مما كان يجري فيه الجدل بين الناس وعمق أبو المعروف الخلاف العقدي مع الربيع بن حبيب الذي أفتى بصحة الإمامة بين جماعته و بين جمهور الإباضية ولما كان الربيع بن حبيب وهو الحافظ الفقيه الإباضي في المشرق الإسلامي يمثل ثقلاً دينياً بين أتباع المذهب فقد كان اختصامه عبئاً على الحركة النكارية.

ومن الجدير بالذكر أن (النكارية) لم تمت فبعد أقل من قرن دفعها إلى الأمام بإضافات فكرية وعقدية عبدالله بن يزيد الفزاري من علماء القرن الثالث الهجري ، وأبو يزيد مخلد بن كيداد اليفرني الذي وجه نقده الى الدولة العبيدية ودعا للخروج عليها وأضاف مقالات إلى (النكارية) بعضها يخالف الإسلام في أصوله وجوهره وبعضها يخالف المذهب الإباضي ، ومن مقالاتهم السياسية التي خالفوا فيها الإباضية المقالات الأربع الآتية[1] :

١ـــ الإمامة غير مفترضة.

٢ـــ صلاة الجمعة غير جائزة وراء الأئمة الجورة.

---

(١) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٢٦٢.

٣ــ عطايا الملوك لا يحلّ أخذها.

٤ــ لا تجوز ولاية المفضول.

أما أقوالهم العقدية التي خالفوا فيها الإباضية بينما هم كما رأينا قد انطلقوا من مرتكزات إباضية لكن الدوافع السياسية عملت في المقومات العقدية عندهم عملها، وقد أحصى جملة أقوالهم التي خالفوا فيها الإباضية «أبو عمرو بن خليفة السوفي المارغني» نحواً من عشرين مقالة في كتابه: (مقالات الفرق) وقد جاءت على النحو التالي:

١ــ الحدّ في الأسماء[1].

٢ــ قالوا إن ولاية الله وعداوته تتقلّب بالأحوال.

٣ــ قالوا إن أسماء الله مخلوقة.

٤ــ الإمامة غير مفترضة.

٥ــ قالوا يجوز الانتقال من الولاية إلى الوقوف.

٦ــ حجة الله تقوم بالسماع وقد سمع الناس.

٧ــ من لم تبلغه دعوة الإسلام ودعي إلى دين سماوي آخر لا يجوز له أن يجيب.

٨ــ قالوا إن صلاة الجمعة غير جائزة خلف أئمة الجور.

٩ــ قالوا عطايا الملوك لا يحلّ أخذها.

(١) أبو عمرو عثمان بن خليفة المارغني (رسالة فرق الإباضية الست وما زاغت به عن الحق) مخطوط تحت رقم ٦٩/ ٢ مكتبة بني يزجن الجزائر ــ صفحات ١ ــ ٣.

١٠ — قالوا الله لم يأمر بالنوافل.

١١ — قالوا يلزمنا العمل بالفرائض ولا يلزمنا العلم بها ولا من معرفتها شيء.

١٢ — قالوا الحق في قول واحد مع واحد من المختلفين في النوافل التي يسمع فيها الخلاف وقد ضاق على الناس خلاف الحق.

١٣ — الحرام المجهول حلال.

١٤ — قالوا يدعى المشرك إلى الجملة — جملة التوحيد — وبراءة أحداث أهل الأهواء من أهل القبلة.

١٥ — قالوا بالوقوف في الأطفال كلهم.

١٦ — قالوا يجوز شرب الخمر على التقية.

١٧ — قالوا لا تجوز إمامة المسلمين وفي المسلمين أفضل منه.

١٨ — لا تقوم الحجة فيما يسمع حتى يجتمع المسلمون بأسرهم.

١٩ — قالوا لا كفر إلا فيما تقطع عليه اليد وهو ربع دينار ومن أخذ دونه ليس عليه شيء.

٢٠ — اللطمة والنظر بشهوة والقبلة ودخول الحمام بغير إزار صغائر غير كبائر[١].

ولعل الباحث يدرك حجم الابتداع الذي تمثله هذه المقولات حتى على عقائد الإباضية أنفسهم ومع ذلك فإن مؤرخي الإباضية إذا ما اطلعوا على عقائد فرقة النكارية وجدوا فيها هذا الابتداع المذهبي قالوا: لئن كان منطلقاً من البيئة

---

(١) أورد هذه المقالات المؤرخ الإباضي المعاصر عن مجمل معتقدات فرقة (النكارية) علي يحيى معمر في كتابه (الإباضية بين الفرق الإسلامية) ص ٣٦٣.

الإباضية ، لكن الإضافات السياسية والمذهبية جعلتها فرقة مستقلة يمكن أن تحتسب من بين الفرق التي أفرزها التاريخ الإسلامي وليس ضرورة أن تكون إباضية [1] .

النفاثية وعقائدها :

هذه الفرقة الثانية من فرق الإباضية الست والتي أفرزتها العوامل السياسية والمتغيرات التي كان يتعرض لها الإباضيون في التاريخ مثلما رأينا في نشأة وتطور «الفرقة النكارية» .

تنسب هذه الفرقة «النفاثية» الى رجل يدعى : فرج نصر النفوسي المعروف بالنفاث . وفيما يرويه المؤرخ الإباضي «الباروني» [2] : أن الرجل فرج بن نصر من إحدى القرى الغربية من جبل «نفوسة في ليبيا» .

ويبدو أن دوافع النشأة لهذه الفرقة بعض العوامل والتطورات التي انتهت اليها جماعة النكارية على يد ابن فندين وابن السمخ ، ذلك أن جماعة أو فرقة النفاثية لقيت استجابة كبيرة وإقبالاً من جانب إباضيي نفوسة في ليبيا لمناهضة الدولة الرستمية ، وقد أعلن فرج بن نصر النفوثي الثورة ضد الإمام «أفلح بن عبد الوهاب ابن رستم» في المغرب سنة ١٩٠ هـ .

وقبل أن نتناول عقائد هذه الفرقة باعتبارها فرقة إباضية من الفرق الست التي أغفلها معظم كتاب المقالات بينما الحديث عنها بتوسع واستطراد تمتلئ به مصادر التاريخ السياسي للمغرب الإسلامي فضلاً عن كتب الإباضية المطبوع منها والمخطوط نود أن ننوّه إلى أن معظم المصادر الإباضية تعتبر الفرقة النفاثية : فرقة مارقة وخارجة عن الإمامة الإباضية ، وذلك لأسباب سياسية وعقدية عند الإباضية

---

(١) المصدر السابق صفحة ٢٦٢ سطور ١ — ٣ .

(٢) أبو الربيع سليمان الباروني (مختصر تاريخ الإباضية) صفحة ٣٧ .

سنتعرض لها عند الحديث عن عقائدهم ، لكنه بالرغم من ذلك فإن الفرقة النفاثية محسوبة على التاريخ الإباضي بوجه عام خاصة إذا علمنا أن مبررات الخروج على الإمام «الرستمي» عند النفاثية كانت فيما زعم (النفاثيون) لإنقاذ الإمامة الإباضية مما آلت اليه من اتخاذ مبدأ الوراثة في الإمامة واختفاء مبدأ الشورى من الحكم الرستمي.

وفي تقرير هذا الرأي يقول الدكتور محمود اسماعيل عبد الرازق[1] : (وعلى الرغم مما تورده المصادر الإباضية من تفسير لحركة نفاث باعتباره مارقاً عن الإمامة لأسباب ودوافع ذاتية فإن ذلك لا ينفي قط كون نفاث ثائراً صاحب آراء واجتهادات في المذهب الإباضي وداعية لإنقاذ الإمامة الإباضية مما تردت فيه من امتهان على عهد أئمة بني رستم ، فقد آلت الإمامة إلى أفلح بن عبد الوهاب تواً بعد وفاة أبيه مما يؤكد استمرار مبدأ الوراثة واختفاء مبدأ الاختيار في الحكم الرستمي».

ومع أن فرقة النفاثية انقرضت ولم يبق لها أثر حتى في بيئتها التاريخية التي نشأت فيها[2] إلا أنها تركت بصماتها على التاريخ الإباضي وخاصة في الجانب العقدي عند فرقة تشكلت ذات يوم تحت لواء ومنطلقات المعتقد الإباضي في الإسلام.

وعن هذا الجانب العقدي ماذا في جعبة التاريخ من أفكار ومعتقدات حملها القوم «النفاثية» وتنادوا بها ذات يوم؟

أهم معتقدات فرقة النفاثية :

بالرغم من أن هذه الفرق التي نتناولها بالدراسة ونتعرف على معتقداتها هي أقرب

(١) دكتور محمود اسماعيل عبد الرازق (الإباضية في بلاد المغرب) مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء — الطبعة الأولى صفحة ١٦٧.

(٢) الباروني (مختصر تاريخ الإباضية) صفحة ٣٨.

ما تكون إلى أن توصف بأنها حركات مناوئة ذات طابع سياسي أكثر منه اجتهاداً دينياً أو عملاً فكرياً ، لكن كتاب ومؤرخي الإباضية يرونها فرقاً ويرون عدم تعرض كتاب المقالات القدماء لها أنه من قبيل الجهل بها ، أو من قبيل الوقوع في معلومات خاطئة قدمها لهم أعداء الإباضية ، وبالرغم من أن بعض الكتاب الإباضيين يريدون الفرق التي تشكل تجربة التاريخ الإباضي عندهم ويترجمون لبعضها بالردة أو بالانقراض وبعضها الآخر بعدم توفر الجانب العقدي والفكري الذي يجعلها فرقة لها اجتهاداتها التي تخطئ فيها وتصيب بل إنهم حين يوردون أسماء الفرق الست على أنها هي فرق إباضية يوردون هذه الفرق الست على أنها فرق أهملها كتاب المقالات لكنهم يعودون وأثناء عرض دور هذه الفرق التاريخي تحت لواء الإباضية وإبراز ما انتهت إليه عقدياً لا يعتبرون بعض هذه الفرق الست فرقاً بالمصطلح التاريخي الذي عرفت به هذه الفرق وتشكلت على ضوئه المذاهب مثلما فعل الباروني[١] وأبو بكر خليفة المارغني[٢] وعلي يحيى معمر[٣] .

وهذه الطائفة أو قل الفرقة النفاثية التي تشكلت في ظل أحقاد شخصية ومنازعات سياسية بحتة تعبر عنها تلك الرسائل المجافية بل والمعادية التي كانت بين فرجان نصر النفوسي المعروف بابن « نفاث » والذي تنسب إليه الفرقة وبين الإمام أفلح بن عبد الوهاب الرستمي[٤] . والعجيب أن سرّ العداء الذي وقع بين نفاث وبين الإمام أفلح هو طمع الأول بمناصب عليا في الحكومة مثلما كان يطالب ابن فندين[٥] .

---

(١) (مختصر تاريخ الإباضية) صفحة ٣٨ .

(٢) أبو بكر خليفة المارغني (رسالة فرق الإباضية الست وما زاغت به عن الحق) صفحات ١ — ٣ .

(٣) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٢٦٥ .

(٤) الباروني (مختصر تاريخ الإباضية) صفحة ٣٨ .

(٥) المرجع السابق صفحة ٣٧ .

ومع كل هذه البداية التي لا ترتكز على منهج في التفكير أو نص من الكتاب أو السنة، عمل به قوم وأهمله آخرون مثلما كانت تتكئ بعض الفرق في نشأتها على مثل هذه المداخل فإن الحركة (النفاثية) ينقل عنها الكتاب الإباضيون هذه المعتقدات التي يمكن ترتيبها على الوجه التالي:

١ — يعتقدون أن الله هو الدهر، فلما سئل عن ذلك وخاصة بأن هذا الكلام على الإطلاق سيء وموهم قال: هكذا وجدته في «الدفتر» يعني بذلك الكتاب المسمى عندهم بهذا الاسم. ولم يرَ حرجاً المؤرخ الإباضي المعاصر علي يحيى معمر من أن يقول بالحرف: «... وهذا الكتاب المسمى بالدفتر مجهول ومؤلفه أيضاً مجهول[1]. ومحاولات الربط بين هذا المعتقد الذي ينسب الى النفاثية[2] وبين قوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فإن الدهر هو الله. لا يساعد عليها سياق الحديث وهو النهي عن سبّ المخلوقات لأن لها خالقها وهو الله تعالى فمن سبها فكأنما سبّ الله تعالى.

٢— أنكرت النفاثية خطبة الجمعة وقالوا إنها بدعة.

٣— أنكروا على الإمام استعمال العمال والسعاة لجباية الحقوق الشرعية ومطالب بيت مال المسلمين من الرعايا.

٤— قالوا: إن ابن الأخ الشقيق أحق بالميراث من الأخ للأب.

٥— قالوا إن المضطر بالجوع لا يمضي بيع ماله إذا باعه لأجل ذلك وعلى من شهد حضرته تنجيته.

٦— قالوا: إن الفقد لا يتحقق إلا فيمن جاوز البحر.

---

(١) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٢٦٧ سطر ٢١.

(٢) الدرجيني (طبقات المشائخ بالمغرب) جـ١ صفحة ٧٨.

٧— قالوا : إن الإمام إذا لم يمنع رعيته من جور الجورة وظلمهم لا يحلّ له أن يأخذ الحقوق التي جعل الله عليهم لضعفه في الدفاع عنهم.

وهناك بعض المعتقدات الأخرى تنحسر في تجريحهم للإمام الذي ناوأوه والقضايا الشخصية التي تعنيهم.

والذي يعنينا من هذه المقالات ما يتعلق بالتوحيد وهو المسألة الأولى التي نسبت إلى مؤسس الجماعة «النفاثية» وفيها من الغموض والريبة ما فيها، ويكفي أنه أحال عقيدته فيها إلى كتاب مجهول الاسم والمؤلف، فحتى الإباضيون أنفسهم لا يعرفون هذا الذي اسمه الدفتر، كما أننا نقف عند مسألة ميراث الأخ للأب وبيع المضطر وشرط الفقد وغير ذلك مما ذكر، فأقل ما يمكن أن يقال فيها : أنها إذا لم تخرج صاحبها من الإسلام إن كان مسلماً فهي أقوال شاذة ما عرفها المسلمون.

فرقة الخلفية وعقائدها :

هذه الفرقة أيضاً واحدة من الإفرازات السياسية التي كونت أفكاراً ومعتقدات تخالف في منطلقها وأهدافها الإباضية منشأ ومعتقداً.

وهذه الفرقة «الخلفية» تنسب إلى : «خلف بن السمح بن أبي الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافر» وكان أبو السمح بن أبي الخطاب عبد الأعلى والياً على جبل «نفوسة» وما يليها إلى ضواحي طرابلس وقابس بليبيا وتونس[1]، وكان تابعاً لإمام الدولة الرستمية الإباضية آنذاك وهو : عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم، ولكنه كان على خلاف مع الإمام وخاصة أن والد «خلف السمح بن أبي

---

(١) الباروني (مختصر تاريخ الإباضية) صفحة ٣٥. علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٢٧١.

الخطاب الذي قام بالإمامة على جبل نفوسة قام بهذا الأمر من قبل والده «عبد الأعلى المعافر» ولما مات «السمح بن أبي الخطاب» قام جماعة من الناس وبايعوا «خلفاً» بغير إذن الإمام الإباضي[1] وبدون الرجوع إليه ومن هنا فإن الإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن عندما علم بما أقدم عليه خلف في جبل نفوسة دون الرجوع إليه قام فعزله وأمر الناس باعتزاله وولى عليهم غيره.

وقامت بين جماعة خلف وبين الإمام مخالفات ومناوشات عندما تولى الإمام أفلح ابن عبد الوهاب بعد أبيه تمكن من قهر[2] «خلف بن السمح» والتغلب عليه في عام ١٢١ هـ. يقول عنها الباروني إنها من الغرابة بمكان لأن جيش خلف يقدّر بنحو أربعين ألفاً وجيش أبي عبيدة الذي عينه له الإمام أفلح لا يتجاوز عدده ٣١٣ أو سبعمائة في رواية أخرى، لكن المعركة أضعفت كيان: خلف (والخلفية)، وعندما تولى العباس بن أيوب حكم الجبل بعهد من الإمام أفلح بن عبد الوهاب تعقب خلفاً وقضى على جماعته نهائياً[3] بعد عدة حروب ومنازعات خسر فيها الطرفان عدداً كبيراً من الأتباع أحصاهم أبو زكرياء[4] يحيى بن أبي بكر بتوسع واستطراد.

ويبدو أن الحروب والمنازعات التي وقعت بين خلف وبين الإمام والتي لم يسكت فيها الإمام الشرعي على خلف إلا بعد القضاء على جماعته وذلك على أيدي ولاته المبايعين له شغلت خلفاً وأصحابه عن أن يدلوا بدلوهم في مجال العقيدة والفقه كما فعلت النكارية والنفاثية حتى إن المؤرخ الإباضي علي يحيى معمر الذي أدرج الخلفية

---

(١) الدرجيني (طبقات المشائخ بالمغرب) جـ١ صفحة ٦٨ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق صفحة ٦٨.

(٣) الباروني (مختصر تاريخ الإباضية) صفحة ٣٦.

(٤) أبو زكرياء يحيى أبو بكر (سير الأئمة وأخبارهم) تحقيق اسماعيل العربي — المكتبة الوطنية بالجزائر عام ١٩٧٩م صفحة ٨٦.

في قائمة الفرق التي انشقت عن الإباضية[1] يعود فيقول : (والعجيب من المؤرخين وكتاب المقالات أن يتأثروا بالجانب السياسي هذا التأثر الكبير، فيعتبروا هؤلاء المقاتلين فرقة، ويعتبرون خلفاً إماماً لفرقة[2].

ولكنا هنا نعود فنسأل إذا كانت البيئة التاريخية والحدث السياسي يدور حول ممارسات عقدية وأمور شرعية والعنصر البشري في الأحداث مذهبي، فإن جبل نفوسة وما وليه من ضواحي طرابلس وقابس وتونس كان على المذهب الإباضي والإمارة على هذه البلاد تم بناءً على أمر من الإمام في المغرب والجزائر، المبايع مبايعة شرعية فإذا لم يكن لجماعة مثل جماعة خلف. وقد أحصاهم الباروني فقال : (إن جيش خلف يقدر بحوالي أربعين ألفاً)[3] وعلينا أن ننظر إلى زمن هذا الجيش وإمكان تجنيد عناصره عام ١٢١ هـ — ٨٣٥م. مرتكزاً عقدياً ومذهبياً يتأولون به في الخروج على السلطان فأي جماعة إذن هي التي يطلق عليها فرقة، لكن غياب أو عدم تسجيل الجانب العقدي في مذهب «الجماعة الخلفية» وسكوت معظم الذين كتبوا في هذا الموضوع عن الجانب العقدي مما يثير تساؤلاً لا نجد له فيما رجعنا إليه من إجابة ترضي أياً كانت الإجابة!

فرقة الحسينية وعقائدها:

هذه الفرقة المسماة بالحسينية أو «العمدية» أحياناً ويبدو من تاريخ هذه الفرقة أنها اتحدت مع العمدية وأن العمدية امتزجت بالحسينية، وإن كان كتاب المقالات يسجلون بينهما فروقاً بين الأئمة إذ ينهج بعضهم نهج المعتزلة والبعض الآخر نهج

---

(١) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٢٥٨ سطرا ١ . ٢.

(٢) المرجع السابق صفحة ٢٧٢ سطرا ٤ و٥.

(٣) الباروني (مختصر تاريخ الإباضية) صفحة ٣٦٠.

الإباضية، وإن كانوا جملة «حسينية» و«عمدية» يبتعدون عن جميع الأطراف[1].

هذه الفرقة الحسينية تتميز عن الفرق السابقة بأنها لم تدخل في معارك سياسية ولا صراعات حربية وقد عاشت في طرابلس في القرن الثالث الهجري ومؤسس الفرقة هو أبو زياد أحمد بن الحسين الطرابلسي الذي ينسب إليه أنه كتب كتباً كثيرة، لكنه لا يوجد منها شيء مطبوع أو متداول فيما بحثنا عنه، ولم تدخل الفرقة «الحسينية» في معارك السياسة كما سبق الإشارة إلى ذلك ومن هنا فقد توسع أبو زياد أحمد بن الحسين وأصحابه في مقالاتهم وآرائهم، حتى أحصى لهم أبو عمرو عثمان بن خليفة المارغني مقالات عديدة نوجز بعضها لتجيء على الوجه الآتي[2]:

١ــ لا يشرك من أنكر سوى الله.

٢ــ حكموا بتشريك المتأولين المخطئين من فرق الأمة.

٣ــ الحب والرضا والولاية والعداوة والسخط أفعال الله وليست بصفات له.

٤ــ يسع جهل معرفة محمد عليه الصلاة والسلام وليس على الناس إلا معرفة المعبر عنه. [هكذا].

٥ــ أباحوا الزنا وأخذ الأموال لمن أكره على ذلك يتقي بها ويغرم بعد ذلك.

٦ــ الحرام المجهول معاقب عليه.

٧ــ فرقوا بين الأسماء والأحكام فسموا اليهود منافقين وسموا المتأولين مشركين وأجازوا السبي وأحلّوا النكاح منهم وهم عندهم مشركون فيما زعموا.

---

(١) المارغني (فرق الإباضية الست وما زاغت به عن الحق) صفحة ٦.

(٢) المصدر السابق صفحة ٦.

٨— حجة الله تنال بالفكر في دين الله اضطراراً.

٩— لا يجوز أن يبعث الله رسولاً إلا بعلامة يعرف بها ويفرز عن غيره ولا يكون حجة إلا بها.

١٠ — لم ينه الله المشركين والبالغين عن غير الشرك ولم يأمرهم بغير التوحيد، فإذا وحدوا لزمتهم جميع الفرائض ونهوا عن جميع المعاصي.

١١ — العقلاء يتفاضلون في التكليف والاستطاعة ولا يتفاضلون في العقل.

١٢ — خوف الرسل خوف إجلال لا خوف عقاب.

١٣ — تجوز الولاية والبراءة بشريطة.

١٤ — أهل الجنة يخافون ويرجون، والموتى تأكلهم الأرض إلا عجب الذنب[(١)].

هذه المقولات هي خلاصة ما ينسب إلى فرقة الحسينية التي تنسب إلى أبي زياد أحمد بن حسين الطرابلسي الذي لم يحدد المؤرخون الإباضيون تاريخه بالضبط مولداً ووفاة.

يقول الشيخ «أبو زكرياء الورجلاني» وهو من علماء الإباضية في التعليق على عقائد هذه الفرقة: (إن طائفة تنتحل اسم الإباضية يقال لهم — العمدية — لم يجمعنا وإياهم جامعة من قبل وهم يزعمون أنهم إباضية، يسندون مذهبهم إلى عبد الله بن مسعود رحمه الله وهم أتباع عيسى بن نمير[(٢)] قبل أن يتحدوا مع أتباع أبي زياد أحمد بن الحسين الطرابلسي.

---

(١) الملرغني (فرق الإباضية الست وما زاغت به عن الحق) صفحة ٧.

(٢) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٢٧٤.

وبغير تعليق منا فإن الأمر أمام هذه المقولات التي تشكل مذهباً في الردة والخروج من الإسلام لا يحتاج إلى تعليق، يقول الإباضي يحيى بن معمر: (وبالتأمل فيما نسب إليهم «الحسينية» من مقالات يتبين أن فيها ما يخرجهم عن الإسلام)[1]

فرقة السكاكية وعقائدها:

هذه الفرقة أو قل هذه البدعة تنسب إلى: عبدالله السكاك اللواتي من سكان «قنطرار» والرجل على ما توضح سيرته وسيرة أتباعه قد أغراه المال الذي توفر لديه من مهنة «الصياغة» التي كان فيها صائغاً ماهراً، على أن يكتسب مع المال شهرة وسمعة حتى ولو كانت على حساب دينه، فاعتنق جملة من المقالات ودعا إليها وهي على الجملة لا تخرجه من الإباضية وتضعه بين الفرق الإباضية الست التي انشقت عن الإباضية فحسب بل تخرجه من الإسلام.

يقول أبو العباس الدرجيني في طبقاته: (وكان مشائخ السلف — يقصد سلف الإباضية — تتضارب أقوالهم في السكاك وأصحابه وتتفاوت، فقائل بشركهم وقائل بنفاقهم وهذا المذهب قد فني أصحابه)[2] أي أن هذه المذهبية التي أفرزها تاريخ الإباضية العام لم تترك أتباعاً على هذا النهج السكاكي المنحرف الذي يتناقض مع مقررات المذهب الإباضي وفقهه.

وجملة المقولات التي تلخص عقيدة «السكاكية» فيما نسب إليها المؤرخون الإباضيون أنهم قد اعتنقوا الآتي[3]:

---

(١) المصدر السابق صفحة ٢٧٤.

(٢) الدرجيني (طبقات المشائخ بالمغرب) جـ١ صفحة ١٨.

(٣) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٢٧٥.

١ ــ أنكروا السنة النبوية والإجماع والقياس وزعموا أن الدين كله مستخرج من القرآن.

٢ ــ صلاة الجماعة عندهم بدعة.

٣ ــ والأذان للصلاة عندهم بدعة فإذا سمعوه قالوا: نهق الحمار ــ نعوذ بالله مما يقولون.

٤ ــ لا تجوز الصلاة عندهم إلا بما عرف تفسيره من القرآن.

٥ ــ طعام «الأندر» نجس لما يبول عليه من الدواب حين الدراس والبقول والخضر نجسة إذا وضع في أرضها السماد.

وفي التعليق على عقائد السكاكية يقول أبو يعقوب بن يوسف بن نفاث: أدركت جماعة الشيوخ بقسطيلية يصلون على جميع موتى أهل القبلة كلهم من المخالفين وغيرهم إلا أصحاب السكاك فإن من مات منهم جعلوا في رجليه مرابط وجروه بها إلى موضع يوارونه فيه[1].

ويقول المؤرخ الموسوعي علي يحيى معمر: (وكان الإباضية يعاملون جميع الفرق من أهل القبلة معاملة المسلمين ما عدا السكاكية فإن من مات منهم جعلوا في رجليه مرابط وجروه بها إلى موضع يوارونه فيه)[2].

فرقة الفرثية وعقائدها:

تسمية الفرثية فرقة لا يمكن أن يكون ولا أن يقبل إلا تجاوزاً فالمقولات التي

---

(١) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٢٧٥.

(٢) المصدر السابق. صفحة ٢٧٥.

تنسب إلى مؤسس هذه البدعة : أبو سليمان بن يعقوب بن أفلح تدل على أنها وليدة تشتت فكري ودراسي عند الرجل أدى إلى انحراف عقدي ، ذلك أن أبا سليمان بن يعقوب بن أفلح قد نشأ في بيت إباضي رغب والده أن يتعلم ابنه علوم الدين من خلال كتب الإباضية في الدعوة والفكر وعلوم الشرع من غير أن يتوسع في غيرها لكن الرجل ما استطاع أن يوقف ابنه وجرف التيار الفكري المتعدد المذاهب والمعتقدات الذي اطلع عليه «أبو سليمان بن يعقوب إلى مقولات طالما حذر منها الوالد ابنه وخاصة تلك المقولات التي طرحها مؤسس «الحسينية» : أبو زياد أحمد ابن الحسينية التي اعتبرت مقولاته عند الإباضية نفاقاً أو شركاً بل إن بعضهم أخرجه من الإسلام[1] .

وطرح أبو سليمان بن يعقوب هذه المقولات التي تضعه هو الآخر في صفوف المبتدعة ، وفيما نسب إليه أبو عمرو عثمان المارغني[2] فإن جملة مقولات الفارثية تقوم على الآتي :

١ــ نجاسة الفرث وما طبخ فيه من طعام ، ويبدو أن دعوة أبي سليمان ومقولاتها نسبت إلى هذه الجماعة : تحريم أكل الجنين.

٢ــ تحريم دم العروق ولو بعد غسل المذبح وكذلك دم الجوف.

٣ــ نجاسة عرق الجنب وعرق الحائض.

٤ــ لا تعطى الزكاة إلا للقرابة أي قرابة المزكي.

هذا مجمل ما انتهى إليه أبو سليمان بن يعقوب بن أفلح ولا جدال أن المتأمل في هذه الفرقة الفرثية والنفاثية معها يجد أنهما ليستا فرقتين مطلقاً ، بل آراء في مسائل

(١) الدرجيني (طبقات المشائخ بالمغرب) جـ١ صفحة ١٠٦.

(٢) الملرغني (الفرق الست وما زاغت به عن الحق) صفحة ٧.

جرّت على أصحابها من النقد والتجريح ما تعرضوا له من نقد وتجريح ناهيك عن أنهم خرجوا عن الانتماء للمذهب الأم الذي كانوا ينتسبون إليه وهو الإباضية ولأصحابه من الاجتهاد والالتزام ما يجعلهم في التاريخ الإسلامي فريقاً متميزاً.

والناظر إلى فرقة «الخلفية» يجد أنها أشبه ما تكون في منطلقها ومسارها بالتمرد السياسي ورئيسها يعتبر زعيماً سياسياً وليس إماماً دينياً فقد استطاع أن يجند على ما رواه الباروني أربعين ألفاً[1] أما «الحسينية» والسكاكية فقد خرجتا عن الإسلام بإنكارهما للسنة والإجماع[2].

والنكارية وإن عدت فرقة لها إمام هو: (أبو المعروف شعيب بن المعروف) فيكفي في الحكم على خروجها حتى عن معتقد الإباضية وفقهها مما سنعرض له فيما بعد أنهم قالوا بعدم فرضية الإمام وبعدم جواز صلاة الجمعة وراء الأئمة الجورة وبعدم جواز ولاية المفضول مع أن أئمة الإباضية كانوا جميعاً من أيام جابر بن عبد الله يقولون: إن صلاة الجمعة واجبة وراء الأئمة الجورة ما أقاموها ووجدت شروطها، وكانوا هم أنفسهم يصلونها وراء الحجاج وكانوا يقولون إنه يحل أخذ العطاء من الملوك ما لم يؤدّ إلى حرام، وكان جابر يأخذ العطاء من عامل الحجاج وكانوا يقولون إنه تجوز ولاية المفضول مع وجود الأفضل إذا وجدت في المفضول مزايا ترجحه ليست للأفضل[3].

الفرق الست وعلاقتها بالإباضية:

هذه الفرق الست التي تعرضنا لها في إيجاز وعرفنا بها على ضوء ما هي عليه في

---

(١) الباروني (مختصر تاريخ الإباضية) صفحة ٣٦.

(٢) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٢٧٨.

(٣) يحيى معمر (الإباضية في الجزائر) طبعة أولى ١٩٧٩م ص ٥٦.

كتب الإباضية وحكمنا عليها بمعظم ما حكم به علماء الإباضية ومؤرخوهم وقد انتهينا إلى أن هذه الفرق إفرازات فكرية وسياسية وشخصية أصحابها ومؤسسوها اغتنموا جملة عوامل مرت بالتاريخ الإسلامي في المغرب حيث أقيمت الدولة الإباضية الرستمية التي يعتقد أن معظم حكامها اتسموا بالعدل والتواضع والتزام روح الإسلام والوصول إلى الحكم بطريقة الاختيار العام وباستثناء «اليقظان» الذي تتبرأ منه الإباضية [١] فإن صورة حكم الدولة الرستمية كانت في منتهى النزاهة والأمانة. وعن أول إمام للإباضية في الدولة الرستمية وهو عبد الرحمن رستم الفارسي الذي وصل بطريق الاختيار العام يقول ابن الصغير المالكي فيما نقله الباشا الباروني في (الأزهار الرياضية) (ثم نهضوا إليه بأجمعهم وقالوا يا عبد الرحمن رضيك الإمام أبو الخطاب في أئمتنا فنحن الآن نرضى بك ونقدمك على أنفسنا فقد علمت أنه لا يصلح أمرنا إلا بإمام نلجأ إليه في أمورنا ونحتكم عنده فيما ينوب من أسبابنا... فقال لهم إن أعطيتموني عهد الله وميثاقه على الطاعة فيما وافق الحق وطابقه قبلت ذلك منكم فأعطوه عهد الله وميثاقه) [٢].

ومع ذلك فإنه ليس لدى المؤرخين الإباضيين إجابة واضحة ومحددة عن سرّ ذلك الانشقاق المذهبي والطرائقي الذي حدث في مجتمع الإباضية بالرغم من وحدة نشأة التفكير والمعتقد خاصة أنه قد تطور ذلك الانشقاق حتى أنف المؤرخون الإباضيون أن يعتبروا بعض هذه الفرق منتمياً للمذهب الإباضي أو من أمة الإسلام.

ومما يلفت النظر أيضاً أن هذه الفرق الست والتي عاب بعض المؤرخين الإباضيين على كتاب المقالات من أمثال الأشعري والبغدادي والاسفراييني والشهرستاني وغيرهم عدم ذكرها تفصيلاً أو عدم التعرض لها جملة قد نشأت في المغرب الإسلامي، ليبيا وتونس والجزائر والمغرب.

---

(١) علي يحيى معمر (الإباضية في الجزائر) صفحة ٥٦.

(٢) سليمان باشا الباروني (الأزهار الرياضية) صفحة ٤٨.

كتّاب المقالات والفرق الإسلامية :

بادئ ذي بدء يمكن أن يقال : إن كتّاب المقالات وأصحاب الفرق عند ذكرهم للإباضية وما انشق عنها أو تفرع منها من الفرق لم يعطوا للإباضية وفرقها ما تستحق من الدراسة والتوسع والتفصيل. أما أن يقال كما قال بعض المؤرخين الإباضيين : (إن أبا الحسن الأشعري رغم أنه كتب عن الإباضية كثيراً ، فإنه لا يعرف عن الإباضية شيئاً)[1] أو كما قال نفس المؤرخ عن عبد القاهر البغدادي : (... إن القارئ بمجرد البدء في قراءة مقدمة كتاب (الفرق بين الفِرَق) يحسّ كأنه داخل في معمعة حامية الوطيس ، وكأنه يرافق محارباً شديد المراس قد دجّج نفسه بجميع أنواع الأسلحة استعداداً لدخول معركة ينبغي له أن يقضي فيها على عدوّ من الخصوم)[2] .

أو كما قد قال عن ابن حزم الأندلسي صاحب كتاب (الفصل في الملل والأهواء والنحل)... (... يؤسفني أن أقول لكم إن العالم الكبير لم يوفق فيما كتب عن الإباضية ، بل قد تجنى عليهم في بعض الأحيان)[3] .

وقال أيضاً عن أبي المظفر الاسفراييني صاحب كتاب « التبصير في الدين » ... وقد كتب عن الإباضية فيمن كتب عنه من الفرق والقارئ حين يقرأ كتاب أبي المظفر يجده صورة أخرى باهتة للبغدادي ، فهو يدخل الموضوع كما يدخل المحارب المتحمس إلى ساحة معركة حربية حاسمة يتقابل فيها خصمان عنيدان »[4] .

---

(١) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ١٩ سطر ١ ، ٢.

(٢) المصدر السابق صفحة ٣٨ أسطر ٩ ، ١٢.

(٣) المصدر السابق صفحة ٢٤ أسطر ١٣ ، ١٤.

(٤) المصدر السابق صفحة ٥٣ أسطر ٣ ، ٦.

وعندما جاء لأبي الفتح صاحب كتاب (الملل والنحل) الشهرستاني فإنه بعد أن ابتدأ بتجريحه ونقده وخاصة عندما يتعلق بوعده الذي أخذه الشهرستاني على نفسه بألا يكتب عن فرقة إلّا بناء على ما يجده في كتب علماء تلك الفرقة فإن تعليق المؤرخ علي يحيى معمر قد جاء بهذه العبارة : (ويؤسفني أن أقول أن الإمام الشهرستاني قد أخلّ بوعده ولم يوفِ به ولم يعمل بالشرط الذي شرطه على نفسه)[1] . ولكن للحق والإنصاف عاد هذا المؤرخ الواسع الاطلاع وقال : (... وعلى كل حال فأبو الفتح عندما كتب عن الإباضية لم يأخذ مقالاتهم من مصادرهم ، وإنما أخذها من مصادر غيرهم ، ولكن ذكره لتلك المقالات كان يتسم بدقة الملاحظة والمعرفة لآراء الفرق)[2] .

ونحن هنا نقول لجميع كتاب ومؤرخي المذهب الإباضي : إن المنهج الموضوعي والمستهدف الحق والحقيقة هو إنصاف كل صاحب حق مهما التفّ حوله غبار الزمن ، وهو المنهج الذي يجعلنا نقلب صفحات التاريخ الإباضي بقلب مؤمن من بين مصادر الإباضية نفسها ونقف كثيراً أمام قرار الحكم والفتوى ، وخاصة إذا كان يصدر من مسلم في حق من يفترض في حقه أن الأصل فيه هو الإسلام ، ومن ثم فنحن لا نستطيع إغفال أو إهمال ما كتبه رجال المقالات وكتاب الملل والنحل والأهواء عن الإباضية ، لأننا إن أغفلنا ما دونوه على هذا المذهب تحت دعوى أنهم لم يتحروا الدقة فإن الدعوى نفسها ستنصرف على كل ما كتبوه عن الفرق الأخرى ، وهذا ما لم يقل به منصف . وإذا كان غير الإباضي مطالب بأن يعرف المذهب من أصحابه لكي يقتنع بصحة وصواب ما عليه أتباعه من عدمه أفلا يقارن المؤرخ الإباضي بين ما يقول غير الإباضي كالشهرستاني مثلاً وبين الحقيقة التي يزعم أنها لديه حتى يمكن للجميع أن يقيموا تصوراً صحيحاً للموضوع برمته . وإلّا فإن منهج الطعن في الرواة

---

(١) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٥٩ سطر ١٧ .

(٢) المصدر السابق صفحة ٦١ سطر ١٨ ، ١٩ .

والكتاب السابقين وخاصة أولئك الذين عاشوا عصر المدونات والموسوعات الإسلامية في التاريخ والعقائد والحديث والتفسير وغيرها من علوم الإسلام يصبح هو القاعدة.

والتزاماً بهذا المنهج وعملاً به فما الذي يقوله كتاب المقالات عن الاباضية وفرقها.

أبو الحسن الأشعري والإباضية:

يرى أبو الحسن الأشعري أن الإباضية من الخوارج وأن الفرقة الأولى منهم يقال لها «الحفصية» كان إمامهم «حفص بن أبي المقدام» الذي زعم أن بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده فمن عرف الله سبحانه ثم كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار أو عمل بجميع الخبائث من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر ما حرم الله سبحانه من فروج النساء فهو كافر بريء من الشرك[1] هذا وقد برئ من حفص ابن أبي المقدام جلّ الإباضية إلا من صدقه منهم وتأولوا في عثمان — رضي الله عنه — ما تأولت الشيعة في أبي بكر وعمر[3].

اليزيدية ومعتقداتهم:

يقول عنهم أبو الحسن الأشعري «اليزيدية» كان إمامهم «يزيد بن أنيسة» قالوا نتولى المحكمة الأولى ونبرأ ممن كان بعد ذلك من أهل الأحداث ونتولى الإباضية كلها، ويزعمون أنهم مسلمون كلّهم إلا من بلغه قولنا فكذبه أو خرج.

---

(١) الإمام أبو الحسن علي بن اسماعيل الأشعري المتوفى ٣٢٤هـ (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين) تصحيح هلموت ريتر صفحة ١٠٢.

(٢) المصدر السابق صفحة ١٠٢.

يقول أبو الحسن الأشعري عن اليزيدية: (وحكى — يمان بن رباب — أن أصحاب يزيد بن أنيسة قالوا بالتشريك وتولى يزيد المحكمة الأولى قبل نافع وبرئ ممن كان بعدهم.

وعند أبي الحسن أن يزيد بن أنيسة هذا زعم أن الله سيبعث رسولاً من العجم وينزل عليه كتاباً من السماء وينزل عليه جملة واحدة، فترك شريعة محمد ودان بشريعة غيرها، وزعم أن ملة ذلك النبي الصابئة، وليس هذه الصابئة التي عليها الناس اليوم وليس هم الصابئون الذين ذكرهم الله في القرآن ولم يأتوا بعد[1].

وتولى من شهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة من أهل الكتاب وإن لم يدخلوا في دينه ولم يعملوا بشريعته وزعم أنهم بذلك مؤمنون[2].

ونظراً لأن عقيدة كتلك تعتبر ردة واضحة وصريحة، فقد كان الرجل أميناً وموضوعياً وظنّ بالإباضية ديناً وخيراً فقال بالحرف: (فمن الإباضية من وقف فيه ومنهم من برئ منه وجلّهم تبرأ منه)[3].

الحارثية وعقيدتها:

عند أبي الحسن الفرقة الثالثة من الإباضية هي جماعة حارث الإباضي وهو الذي سجل مجموعة من الناس حوله قالوا بقول المعتزلة وخالفوا فيه سائر الإباضية وزعموا أن الاستطاعة قبل الفعل.

وهذا الكلام من أبي الحسن ليس فيه ما يشعر بجهل أو بعداء ضد الإباضية

---

(١) المصدر السابق صفحة ١٠٣.

(٢) المصدر السابق صفحة ١٠٤.

(٣) أبو الحسن الأشعري (مقالات الإسلاميين) صفحة ١٠٤.

فالرجل عنده على ضوء العبارة السابقة — قالوا بقول المعتزلة وخالفوا فيه سائر الإباضية — التصور الكامل والكافي عن عقائد الذين يتحدث عنهم بدليل هذه المقارنة ، والعبارة تشعر بتميز الإباضية عنده وسلامتها في معتقدها عن معتقد المعتزلة ، فلماذا التشكيك في صحة ما يرويه؟ ! !

أبو الحسن الأشعري وأصحاب الطاعة :

أما الفرقة الرابعة التي ذكرها أبو الحسن فهم الذين انتهى إليه أمرهم بالقطع ، وهم ليسوا أقل عفوية وارتجالاً وانحرافاً من الفرق الست التي رأيناها في المغرب الإسلامي وطوال القرون الثلاثة للهجرة وفي ظل دولة إباضية كان الخليفة فيها أو الإمام الإباضي يبايع ويحكم بالعدل على حدّ ما روت لنا المصادر التاريخية والإباضية ولم نرفض تماماً تصديقها . هذه الفرقة والتي تسمت عند أبي الحسن باسم (أصحاب طاعة لا يراد الله بها) تشكل فكر أتباعها وعقيدتهم على نهج أو مذهب أبي الهذيل العلاف وأتباعه من القدرية الذين يقولون : إنه يصحّ وجود طاعات كثيرة ممن لا يريد الله تعالى بها ومعنى ذلك حسب ما يدعون أن الإنسان قد يكون مطيعاً لله إذا فعل شيئاً أمر الله به وإن لم يقصد الله بذلك الفعل ولا أراده به[1] .

عقائد الفرق الإباضية عند أبي الحسن :

يدمج أبو الحسن الأشعري عقائد الفرق الأربع مع بعضها ويخرج عناصر الاعتقاد عند بعضها والبعض الآخر وهذا قد يؤخذ عليه منهجياً لكنه أورد ما انتهى إليه ولم يكن جاهلاً بما صنع ، ذلك أنه بعد أن أورد الفرق الأربع وطرح مقولاتها

---

(١) المصدر السابق صفحة ١٠٤.

إجمالاً عاد فذكر تفاصيل ما يعتنقه الجميع وما يختلفون فيه فقال : اختلفوا في النفاق فصاروا ثلاث فرق[1] .

فالفرقة الأولى يزعمون أن النفاق براءة من الشرك واحتجوا في ذلك بقول الله تعالى في سورة النساء مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء[2] .

والفرقة الثانية يقولون أن كل نفاق شرك لأنه يضاد التوحيد.

والفرقة الثالثة منهم يقولون لسنا نزيل اسم النفاق عن موضعه وهو دين القوم الذين عناهم الله بهذا الاسم في ذلك المكان ولا نسمي غيرهم بالنفاق[3] .

ثم انتقل الرجل إلى حكم شرعي يبدو أنه كان قاسماً مشتركاً ثم عدل بحكم آخر وهو حدّ السرقة فقال عنهم وقالوا : من سرق خمسة دراهم فصاعداً قطع[4] .

وفي باب الإيمان وبعض الأحكام الشرعية عند القوم أورد الإمام أبو الحسن عن أولئك الذين قالوا إن المنافق كافر وليس بمشرك على ضوء ما ادّعوه من أن المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا موحدين وكانوا أصحاب كبائر قولهم كل شيء أمر الله به عباده فهو عام ليس بخاص وقد أمر الله به الكافر والمؤمن.

وقال قوم منهم : لا حجة لله على الخلق في التوحيد إلا بالخبر أو ما يقوم مقام الخبر من إشارة وإيماء.

وقال بعضهم لا يجوز على الله أن يخلي عباده من التكليف لوحدانيته ومعرفته وأجاز بعضهم أن يخليهم من ذلك.

---

(١) أبو الحسن الأشعري (مقالات الإسلاميين) صفحة ١٠٥ سطر ٧.

(٢) المرجع السابق صفحة ١٠٥ سطر ٨.

(٣) المرجع السابق صفحة ١٠٦.

(٤) المرجع السابق صفحة ١٠٥.

وقال بعضهم فيمن دخل دين المسلمين وجبت عليه الشرائع والأحكام وقف على ذلك أو لم يقف سمعه أو لم يسمعه.

وقال بعضهم لا يرسل الله نبياً إلا نصب دليلاً عليه ولا بدّ أن يدلّ واحداً.

وقال بعضهم قد يجوز أن يبعث الله نبياً بلا دليل.

وقال بعضهم من ورد عليه بأن الخمر قد حرّمت ، وأن القبلة قد حولت فعليه أن يعلم إن أخبره مؤمن أو كافر وعليه أن يعلم ذلك بالخبر وليس عليه أن يعلم أن ذلك عليه بالخبر.

وقال بعضهم من قال بلسانه أن الله واحد وعني به المسيح فهو صادق في قوله مشرك بقلبه.

وقال بعضهم ليس على الناس المشي إلى الصلاة والركوب إلى الحج ، ولا شيء من أسباب الطاعات التي يتوصل بها إليها ، وإنما عليهم فعلها بعينها فقط[1].

ثم ينتقل الأشعري إلى مجموعة قضايا عقدية تمثل القاسم المشترك بين الفرق التي انشقت عن الإباضية وتحدد موقفهم من غيرهم في بعض أمور الإيمان. ونحن وإن كنا ندرك إنكار المؤرخين الإباضيين علاقة هذه الفرق الأربع التي ذكرها أبو الحسن الأشعري بالإباضية التي أرسى قواعدها عبدالله بن إباض ثم استقرت قواعدها على أيدي أئمة مجتهدين ، ونحن لا نريده جدلاً ولا مراء مع مفكري ومؤرخي الإباضية لكن لا نرد منهج وموقف كل أصحاب المقالات لعل في ذلك ما يعين على تحديد المواقف وصحة الأحكام بعد ذلك.

يقول أبو الحسن الأشعري عن الفرق الإباضية إنهم : (قالوا جميعاً أن الواجب أن يستتيبوا من خالفهم في تنزيل أو تأويل فإن تاب وإلا قتل ، كان ذلك الخلاف

---

(١) أبو الحسن الأشعري (مقالات الإسلاميين) صفحة ١٠٧ أسطر ١ ، ٣.

فيما يسع جهله أو فيما لا يسع جهله ، وقالوا من زنى أو سرق أقيم عليه الحدّ ثم استتيب فإن تاب وإلا قتل)[1] .

وقال بعضهم ليس من جحد الله وأنكره مشركاً حتى يجعل معه إلهاً غيره .

وقال بعضهم ذلك شرك وكل جحد بأي جهة كان فهو شرك وكفر وقالوا : الإصرار على أي ذنب كان كفر .

وقالوا : العالم يفنى كله إذا أفنى الله أهل التكليف ، ولا يجوز إلا ذلك لأنه إنما خلقه لهم فإذا أفناهم لم يكن لبقائه لهم معنى .

وقال بعضهم بل جلهم : الاستطاعة والتكليف مع الفعل وإن الاستطاعة هي التخلية ، وقال كثير منهم ليس الاستطاعة هي التخلية بل هي معنى في كونه كون الفعل ، وأن الاستطاعة لا تبقى وقتين ، وأن استطاعة كل شيء غير استطاعة ضده ، وأن الله كلف العباد ما لا يقدرون عليه لتركهم له لا لعجزهم عنه . وأن قوة الطاعة توفيق وتسديد وفضل ونعمة وإحسان ولطف وأن استطاعة الكفر ضلال وخذلان وطبع وبلاء وشر ، وأن الله لو لطف للكافرين لآمنوا ، وأن عنده لطفاً لو فعله بهم لآمنوا طوعاً ، وأن الله لم ينظر لهم في حالة خلقه إياهم ، ولا فعل بهم أصلح الأشياء لهم ، ولا فعل بهم صلاحاً في الدين ، وأنه أضلهم وطبع على قلوبهم . وهذا قول «يحيى بن كامل» و«محمد بن حرب» و«إدريس الإباضي» ، وكانوا يقولون في كثير من الإباضية : إن أعمال العباد مخلوقة وأن الله سبحانه لم يزل مريداً لما علم أنه يكون أن يكون ، ولما علم أنه لا يكون أن لا يكون ، وأنه مريد لما علم من طاعات العباد ومعاصيهم ، لا بأن أحب ذلك ولكن بمعنى أنه ليس بآب عنه ولا بمكره عليه[2] .

---

(١) أبو الحسن الأشعري (مقالات الإسلاميين) صفحة ١٠٧ أسطر ٥ ، ٧.

(٢) أبو الحسن الأشعري (مقالات الإسلاميين) صفحة ١٠٨.

هذا ما قاله أبو الحسن الأشعري بإيجاز وتصرف منا أتينا عليه وهو كما ترى قد تناول جوانب متعددة من معتقد الفرق التي انشقت عن الإباضية كما تناول جوانب اشتركت فيها هذه الفرق على ما بينها من خلاف وما بينهم جميعاً كفرق وبين الإباضية من خلاف على الاعتقاد فيها مثل قوله : (وقال جلّ الإباضية قد يجوز أن يقع حكمان مختلفان على الشيء الواحد من وجهين فمن ذلك لو أن رجلاً دخل زرعاً بغير إذن صاحبه لكان الله سبحانه قد نهاه عن الخروج منه لأن فيه فساد الزرع وقد أمره به لأنه ليس له)[1].

وقال جلّهم بالخاطر ولا يجوز أن يخلي الله عزّ وجل العباد البالغين منه ويقول الأشعري : والإباضية يقولون إن جميع ما افترض الله سبحانه على خلقه إيمان وأن كل كبيرة فهي كفر نعمة لا كفر شرك وأن مرتكبي الكبائر في النار خالدون مخلدون فيها[2].

وتبلغ الدقة بالرجل وهو يتتبع جوانب العقيدة عند الإباضية فيقف عند قضية فرعية تتعلق بموقفهم من أطفال المشركين فيقول : ووقف كثير من الإباضية في إيلام أطفال المشركين في الآخرة فجوزوا أن يؤلمهم الله في الآخرة على غير طريق الانتقام وجوزوا أن يدخلهم الجنة تفضلاً . ومنهم من قال : إن الله سبحانه يؤلمهم على طريق الإيجاد لا على طريق التجويز[3].

ونحن بعد هذا العرض لتناول منهج أبي الحسن الأشعري في مختلف جوانب العقيدة عند الإباضية وفرقها ، ما اختلف منها مع النشأة الإباضية وخرج عنها أو ما التزم بها نقول هل يمكن لباحث منصف أن يعتبر أن الرجل بما يقوله ، يقوله بغير تثبت وهل

---

(١) أبو الحسن الأشعري (مقالات الإسلاميين) صفحة ١١١.

(٢) المصدر السابق صفحة ١١٠.

(٣) المصدر السابق صفحة ١١.

يمكن لباحث أن يقوم فيلقي بما يقوله الرجل عرض الطريق وينسب إليه الجهل التام بمعرفة عقائد الإباضية.

إن ما أورده الرجل عن المذهب وإفرازاته أقرب ما يكون إلى جملة ما يعتقدونه بالفعل من تلك الافرازات الست التي شهدها المغرب الإسلامي وفي ظل قوة وسطوة الدولة الرستمية الإباضية حتى إن الإباضيين يرفضون أن يعتبروها فرقاً إباضية.

وإذا كان الرجل لم يذكرها في كتابه فلعل ذلك بسبب عدم أهميتها العقدية واعتبارها كما اعتبرها أصحاب الشأن حركات ردة ومناوآت شخصية فلم يذكرها أو أنه اكتفى بما ذكر لأنه استوفى من وجهة نظره جوانب المعتقد الإباضي وغطى جوانبه حتى ما كان منها ينتسب للإباضية وليس منها.

عبد القاهر البغدادي والإباضية:

ينسب عبد القاهر في كتابه «الفرق بين الفِرَق» المذهب إلى عبدالله بن إباض مثلما فعل من قبل أبو الحسن الأشعري ويقول: (أجمعت الإباضية على القول بإمامة عبدالله بن إباض)[1].

ويرى كما رأى غيره من الإباضية وغيرهم: أنهم افترقوا فرقاً لكن فرق الإباضية عند عبد القاهر يجمعها القول: بأن كفار هذه الأمة وهم يعنون بذلك مخالفيهم برآء من الشرك والإيمان وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين أي أنهم عنده كما عند غيره كفار نعمة، على معنى أنهم عنده لم يخرجوا من الأمة كما أنهم عنده يجيزون شهادة غير الإباضي ومناكحته والتوارث منهم وتحريم دمائهم[2].

---

(١) عبد القاهر البغدادي (الفرق بين الفرق) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد صفحة ١٠٣.

(٢) المصدر السابق صفحة ١٠٣.

ثم ركز الرجل على فقه الجناح المتشدد من فرق الإباضية يريد إبراز ما انتهوا إليه لكي يصفهم به ، ولعلهم اليزيدية الذين اعتبرهم غلاة ، أي أنه أخرجهم من فرق الإباضية بدليل أنه لم يتحدث عنهم عند ذكره للإباضية فذكرهم أربع فرق ، وذكر الحفصية والحارثية وأصحاب طاعة لا يراد الله بها ، ولم يدخل اليزيدية في فرق الإباضية [1] . بل إنه قال عن « يزيد بن أبي أنيسة » رأس جماعة اليزيدية (وكان على رأس الإباضية من الخوارج ثم إنه خرج عن قول جميع الأمة) [2] .

وابن أبي أنيسة هذا هو الذي أنكر المؤرخ الإباضي علي يحيى معمر أن يكون بين الإباضية من تسمى بهذا الاسم ، ونبادر هنا ونقول إن اسم الرجل ورد عند الأشعري في المقالات [3] .

وعند الشهرستاني في الملل والنحل [4] ، وفي أصول الدين للبغدادي [5] بل قد وجد في المحدّثين من اسمه يزيد بن أبي أنيسة وله ترجمة في « ميزان الاعتدال » لكنه ليس بالقطع يزيد الخارجي [6] .

قال عبد القاهر عن هذا الجناح المتشدد أو المغالي الذي أخرجه من الإباضية بل من الأمة : إنهم يستحلون بعض أموال مخالفيهم دون بعض ، والذي استحلوه الخيل والسلاح فأما الذهب والفضة فإنهم يردونها على أصحابها عند الغنيمة .

---

(١) المصدر السابق صفحة ١٠٤.

(٢) المصدر السابق صفحة ٢٧٩.

(٣) أبو الحسن الأشعري (مقالات الإسلاميين) صفحة ١٠٣.

(٤) الشهرستاني (الملل والنحل) جـ١ صفحة ١٣٦.

(٥) عبد القاهر البغدادي (الفرق بين الفرق) صفحة ١٦٢ .

(٦) الذهبي (ميزان الاعتدال في نقض الرجال) رقم ٢٩٩٠.

ثم ذكر «الحفصية» من الإباضية وهم الذين قالوا بإمامة حفص بن أبي المقدام معتقدين ما ذهب إليه حفص من أن بين الشرك والإيمان معرفة الله تعالى وحدها فمن عرفه ثم كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار أو عمل بجميع المحرمات من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر المحرمات فهو كافر بريء من الشرك، ومن جهل بالله تعالى وأنكره فهو مشرك[1].

ويبدو أنه قد حدث تطور في فكر الحفصية لم يعللوه وهو أنهم قالوا بعد قولهم: إن الإيمان هو معرفة الله قالوا إن الإيمان بالكتب والرسل متصل بتوحيد الله عزّ وجلّ فمن كفر بذلك فقد أشرك بالله عز وجل، فاعتبره البغدادي نقيض قولهم إن الفصل بين الإيمان والشرك هو معرفة الله.

ثم ذكر الحارثية أتباع حارث بن زيد الإباضي ووضعهم في بادئ الأمر مع المعتزلة، ووضع الإباضية في تكفيرهم للحارثية وإنكارهم على ما ذهبوا إليه مع أهل السنة فيقول: (... وأكفرهم سائر الإباضية في ذلك لأن جمهورهم على قول أهل السنة في أن الله تعالى خالق أفعال العباد وفي أن الاستطاعة مع الفعل)[2].

وأما أصحاب طاعة لا يراد الله بها وهم الفريق الثالث الذي انشق عن الإباضية عند البغدادي فهؤلاء عنده هم الذين يقولون يصح وجود طاعات كثيرة ممن لا يريد الله بها كما قال أبو الهزيل العلاف وأتباعه من القدرية[3] ثم أورد البغدادي مقولة يبدو أنها كانت عقيدة جناح من الإباضية ثم حدث خلاف حولها، ولم يقطع فيها الإباضيون برأي يومها وهي: أن دار مخالفيهم دار توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي عندهم.

---

(١) عبد القاهر البغدادي (الفرق بين الفرق) صفحة ١٠٤.

(٢) المصدر السابق صفحة ١٠٤.

(٣) عبد القاهر البغدادي (الفرق بين الفرق) صفحة ١٠٥.

وهذه القضية قضية البغي ودار البغي وأنواع البغي من القضايا الشرعية التي تطور فيها الفكر الإباضي تطوراً جيداً حتى تعدلت مفاهيم فقهاء الإباضية حول هذا الباب الشرعي، لكن ما انتهوا إليه وقرروه لا يزال يمثل اختلافاً فقهياً مع جمهور أهل السنة في بعض القضايا، ولكنه ليس خلافاً جوهرياً وخاصة في أبواب ما يثبت به البغي[1] وفيما يعلم به الباغي[2]، وفي بغي بعض معسكر على بعضه الآخر[3]، وفي استقتال من حلّ قتله وفي الاستعانة على الباغي وجناية الجيش[4].

هذا وقد لخص البغدادي ما انتهى إليه من عقائد الإباضية في بعض القضايا الشرعية فأورد بعضها معتمداً معتقد الفريق الشائع منهم فقال: قالوا بوجوب استتابة مخالفيهم في تنزيل أو تأويل فإن تابوا وإلّا قتلوا سواء كان ذلك الخلاف فيما يسع جهله أو فيما لا يسع جهله[5].

وقالوا من زنى أو سرق أقيم عليه الحدّ ثم استتيب فإن تاب وإلا قتل.

وقالوا إن العالم يفنى كلّه إذا أفنى الله أهل التكليف ولا يجوز إلا ذلك لأنه إنما خلقه لهم.

وأجازت الإباضية وقوع حكمين مختلفين في شيء واحد من وجهين كمن دخل زرعاً بغير إذن مالكه فإن الله نهاه عن الخروج منه إذا كان خروجه منه مفسداً للزرع وقد أمره به.

---

(١) يمكن الرجوع لواحد من أمهات كتب الفقه الإباضي وهو كتاب الشيخ ضياء الدين عبد العزيز التيمي المتوفى ١٢٢٣ هـ والمسمى «كتاب النيل وشفاء العليل» وقد شرحه العلّامة محمد بن يوسف أطفيش.

(٢) محمد بن يوسف أطفيش (شرح كتاب النيل وشفاء العليل) نشر مكتبة دار الفتح بيروت طبعة ثانية جـ ١٤ عام ١٣٩٢هـ — ١٩٧٢م. صفحة ٣٩٦.

(٣) المصدر السابق جـ ١٤ صفحة ٤٠٦.

(٤) المصدر السابق صفحة ٥٩٨.

(٥) عبد القاهر البغدادي (الفرق بين الفرق) صفحة ١٠٧.

وقالوا لا يتبع المدبر في الحرب إذا كان من أهل القبلة وكان موحداً ولا تقتل منهم امرأة ولا ذرية وأباحوا قتل المشبهة واتباع مدبرهم وسبي نسائهم وذراريهم وقالوا: إن هذا كما فعله أبو بكر بأهل الردة.

هذا مجمل ما أورده البغدادي في كتابه (الفرق بين الفِرق) وهو يورد أخبار معتقدات فرق الإباضية منصفاً الفريق الذي سجل عنه المعتقدات التي لم يشكلوا بها خروجاً أو انحرافاً ناقضاً المعتقد الذي لا يستقيم وحقائق الإيمان. فهل يستبعد قول البغدادي تماماً من المساهمة في تشكيل ملامح المذهب ولو من وجهة نظر غير أتباعه يمكن للباحث والمؤرخ أن يعطي حكماً متوازناً يرضي الحق وتطمئن إليه كلّ الأطراف أقول هل يستبعد قول البغدادي في هذا المضمار ويوصف كما وصفه به بعض الباحثين بأنه محارب وخصم في معركة؟

نعتقد أن الملامح العامة للمذهب الإباضي عند الرجلين: الشهرستاني والبغدادي ليست مشوهة ولا معتدى عليها بالشكل الذي يغضب أصحاب مذهب يعتقدون فيه أنهم بجملة ما ذهبوا إليه على صواب.

الشهرستاني والإباضية:

أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني صاحب الكتاب الموسوعي «الملل والنحل» هو كما قال عنه الكاتب الإباضي علي يحيى معمر كان يتسم بدقة الملاحظة[1] وأنه أكثر دقة واجتهاداً وتحرياً من سابقيه[2] وعندما جاء الرجل إلى ذكر شيء عن الإباضية ذكر عنهم مجمل معتقدهم وأهم فرقهم وفي إيجاز

---

(١) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٦١ سطر ٢٠.

(٢) المصدر السابق صفحة ٦١ سطر ١٠.

شديد ولعله فعل ذلك اعتماداً على أن من سبقوه كالأشعري في المقالات والبغدادي في الفرق بين الفرق وابن حزم في الفصل والأهواء والنحل والاسفراييني في التبصير في الدين ، ولذا فإنه بعد أن عرف بالمذهب ونسبته إلى عبد الله بن إباض طرح مقولة ابن إباض عن المخالفين له بقوله : (قال إن مخالفيه من أهل القبلة كفار غير مشركين ومناكحتهم جائزة وموارثتهم حلال وغنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب حلال وما سواه حرام وحرام قتلهم وسبيهم في السرّ غيلة إلّا بعد نصب القتال وإقامة الحجّة)[1] .

ثم أوجز الرجل مجمل عقائدهم فقال عنهم إنهم يقولون أن دار مخالفيهم من أهل الإسلام دار توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي . وقالوا إن مرتكبي الكبائر موحدون لا مؤمنون.

ونعتقد أنه ما كان من اليسير على «أبي الفتح» أن يقف فيفصل في كل ما ذهب إليه الإباضيون ، ذلك لأنه رأى أن الخلاف فيما ذهب إليه الإباضية المعتدلة إنما هو اجتهاد في فهم الأحكام الشرعية فقضية كتلك التي جاءت في سياق تعريفه بدار مخالفي الإباضية وهي قولهم في مرتكبي الكبيرة : إنهم موحدون لا مؤمنون نعتقد أنهم لا يريدون تجريد المسلم مرتكب الكبيرة من الإيمان أنهم يريدون أن يخرجوه من ملة الإسلام ، وخاصة إذا علمنا أن القاعدة الشرعية في الفقه الإباضي حول موضوع «الكبيرة» تتعدد وتتنوع جوانبها فتشمل مسائل كثيرة تدخل في أحكام الكبائر بينما هي ليست كذلك عند جمهور أهل السنة ، فمثلاً وعلى ضوء ما أورد الفقيه الإباضي الضليع الشيخ محمد بن يوسف أطفيش عند شرحه لكتاب (النيل وشفاء العليل) أورد الفخر والخيلاء في باب الكبائر وعنون لهما فصلاً مستقلاً من موسوعة الفكر

---

(١) الشهرستاني في الملل والنحل جـ١ صفحة ١٣٤.

الإباضي تحت عنوان: (الفخر والخيلاء كبيرتان) وقد جاء فيه[1]: (قال الله تعالى — إن الله لا يحب كل مختال فخور — ويكونان ولو بالمعصية أو بما لا فعل له فيه أو بما لا فعل فيه لأحد كصورته وصورة أبيه، ويجوزان في القتال الحلال والأمر والنهي أو عند المخالفين مثل أن يقول: أنا الذي فعل كذا أو فعل أبوه كذا أو قومه، أو نحن نفعل كذا بالعدوان لينهزم العدو وليرتدع العاصي.

ومثل أن يقول أنا الذي يقهر من عداه ولا ينكر فضله، وأن يقول للمخالفين: أئمتنا خير من أئمتكم وديننا خير من دينكم، ويذكر من ذلك لأصحابه ما يقوي به قلوبهم).

هذا ويقول الشيخ الاباضي ضياء الدين عبد العزيز التميمي صاحب كتاب (النيل وشفاء العليل)[2] (حرم حب الشهرة والمنزلة وإن في بر أو في فعل غيره).

ومع كل التقدير العلمي بل والإعجاب بالعقل الفقهي لعالمين كبيرين من أئمة الإباضية في كتابي (النيل وشرحه) فإننا لو أردنا أن نقف عند دلالات الألفاظ فإننا سنرى أن معلومات كتاب المقالات من أمثال الشهرستاني عن فرق الإباضية لم تكن تنقصها الموضوعية الكاملة، ولم تكن تحمل عواطفهم من الحقد أو العداوة نحو الإباضية وعقائدهم أو الكره لهم مما يمكن أن يلحظه الباحث هنا بين سياق حكم شرعي في موسوعة فقه. فقد جاءت عبارات الشيخ أطفيش، وعند حديثه عن الحالات التي يجوز فيها الفخر والخيلاء ولا تعد واحدة منهما كبيرة مع أنهما عندهما كبيرة مثل أن يقول للمخالفين (أئمتنا خير من أئمتكم وديننا خير من دينكم)[3]

---

(١) محمد بن يوسف أطفيش (شرح كتاب النيل وشفاء العليل) جـ ١٦ صفحة ٩٨ أسطر ٤، ١٠.

(٢) (النيل وشفاء العليل) الشيخ ضياء الدين عبد العزيز التميمي جـ ١٦ صفحة ١٠٠، سطر ١.

(٣) محمد بن يوسف أطفيش (النيل وشفاء العليل) «الشرح» جـ١٦ ص ٩٨ سطر ٩.

وإذا كان التاريخ الإباضي لا يسجل للإباضية معارك عقدية أو سياسية مع من خالفهم من غير المسلمين فإننا نسأل من هم أولئك الذين دين الإباضية خير من دينهم. وبالرغم من هذه الملحوظة وغيرها في سياق الكتاب الموسوعي الكبير كثير جداً ما كان فقهياً منه أو عقدياً إلا أنه يبقى هذا الكتاب أهم واحد من أمهات كتب الفقه الإباضي الإسلامي الذي لا يشكل مصادمات جوهرية مع مجمل كتب الفقه الإسلامي الأخرى.

وبعد نعود إلى حيث كنا مع الإمام أبي الفتح ليلخص لنا مجمل العقائد الإباضية بشكل غير متهم فيه يقول: (وحكى الكعبي عنهم أن الاستطاعة عرض من الأعراض وهي قبل الفعل بها يحصل الفعل، وأفعال العباد مخلوقة لله تعالى: إحداثاً وإبداعاً ومكتسبة للعبد حقيقة لا مجازاً، ولا يسمون إمامهم أمير المؤمنين، ولا أنفسهم مهاجرين، وقالوا: إن العالم يفنى كله إذا فني أهل التكليف قال: وأجمعوا على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر كفر نعمة لا كفر الملة، وتوقفوا في أطفال المشركين وجوزوا تعذيبهم على سبيل الانتقام، وأجازوا أن يدخل الجنة تفضلاً، وحكى الكعبي عنهم أنهم قالوا بطاعة لا يراد بها الله تعالى كما قال أبو الهزيل[1].

ثم تناول الشهرستاني فرقة «الحفصية» وعرف بهم ولم يختلف عمن سبقه في التعريف بهم فهم عنده أصحاب حفص بن أبي المقدام الذي اختلف مع جمهور الإباضية، بأن قال إن بين الشرك والإيمان خصلة واحدة هي معرفة الله فمن عرفه ثم كفر بما سواه من رسول أو كتاب أو قيامة أو جنة أو نار أو ارتكب الكبائر من الزنا والسرقة وشرب الخمر فهو كافر لكنه بريء من الشرك كما أن الحارثية عند الشهرستاني هم أتباع الحارث الإباضي قد خالفت الإباضية في القول بالقدر وكانوا على مذهب المعتزلة في الاستطاعة قبل الفعل وفي إثبات طاعة لا يراد بها الله تعالى.

واليزيدية أتباع يزيد بن أبي أنيسة على ملة الصابئة المذكورة في القرآن، وتبرأت

---

(١) الشهرستاني (الملل والنحل) جـ١ صفحة ١٣٥.

منه الإباضية وخاصة أمام زعمه أن الله تعالى سيبعث رسولاً من العجم وينزل عليه كتاباً قد كتب في السماء وينزل عليه جملة واحدة(١).

هذا هو مجمل ما انتهى إليه الشهرستاني في عقائد الإباضية وفرقهم ولا نعتقد أن الرجل قد تناولهم بأشد مما تمتلئ به مصادر التاريخ وكتب التراجم وما عند أصحاب المقالات. وفيما نعتقد أن المرحلة التي أعقبت تواجد عبدالله بن إباض مع ابن الأزرق في مكة، وقبيل حصار جيش الشام لابن الزبير وأثناء المناظرة التي سبق الإشارة إليها والتي سمع فيها بن إباض الحوار الذي قاده ابن الأزرق أمام ابن الزبير بشأن الخليفة عثمان بن عفان تحتاج إلى تمحيص دقيق وتعرف جيد على الموقف الذي كان عليه عبدالله بن إباض نحو عثمان بن عفان رضي الله عنه، خاصة وأن جمهور الإباضية كما سنتعرض له في الصفحات القادمة لا يقولون في عثمان بما قال به قادة الخوارج يوم لقائهم بابن الزبير وبالرغم من أن نافع بن الأزرق بين رجال مسند الإمام الربيع ابن حبيب كما هو في الجزء الثالث من الجامع الصحيح(٢) باب ابن عباس رضي الله عنه في موضوع النظر إلى الله عز وجل(٣). فإن موقف ابن إباض في المصادر الإباضية غير محدد بشكل جيد.

ونحن هنا نسأل على أي أساس بنى القوم معتقدهم الكريم في عثمان رضي الله عنه هل أنكر ابن إباض موقفه الذي كان مع ابن الأزرق، أو أنه تصحيح عقدي انتبه له الأئمة الإباضيون من بعد ابن إباض، خاصة وأننا لم نعثر على ما يفيد في هذا الشأن، لكن الذي نعتقده أن جمهور الإباضية من خلال ما كتب علماؤهم

---

(١) الشهرستاني (الملل والنحل) صفحة ١٣٦.

(٢) (الجامع الصحيح) مسند الإمام الربيع بن حبيب مكتبة الثقافة الدينية القاهرة — جـ٣ باب النظر إلى الله عز وجل صفحة ٢٧.

(٣) يمكن الرجوع إلى ما كتبه العالم الإباضي (سعيد التعاريتي) في كتابه (المسلك المحمود في معرفة الحدود) صفحة ١٨ وما بعدها.

ومؤرخوهم لا يرون في الخليفة عثمان رضي الله عنه وبقية أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم غير ما يرى جمهور المسلمين. بل إن أئمتهم يعنون عناية طيبة بالصحابيين علي وعثمان رضي الله عنهما تستحق التقدير، وأبو اسحاق بن أطفيش الإباضي في رسالته (النقد الجليل في الردّ الجميل) سجل ثناءا ودعاءا للخليفة عثمان ابن عفان رضي الله عنه.

ركائز العقيدة والمذهب عند الإباضية:

بحكم أن الإباضية فرقة إسلامية لأئمتها اجتهادات وآراء ومواقف كان لا بدّ من إلقاء نظرة على قضية القضايا وأعمق الركائز وأهمها في مجال العقيدة الدينية: أعني قضية التوحيد.

وفي الواقع وللإنصاف فإن عقيدة الإباضية في التوحيد وهي المسماة عندهم بـ(جملة التوحيد) تعتبر من القضايا التي لم يتأثر فيها المذهب بمؤثرات غير إسلامية كما هو الشأن عند فرق كثيرة تنسب للإسلام ولكنها ليست منه[1].

ففي الإباضية إقرار العبد بالشهادتين واعتقاد أن ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم من عند ربه من الأحكام والشرائع هو الحق فقد أصبح من الموحدين، ومن ثم تنتفي عنه عندهم أحكام المشركين ويحرم سفك دمه وغنيمة أمواله وسبي ذريته[2].

---

(١) ناصر بن سالم بن عديم الرواحي: (نثار الجوهر في علم الشرع الأزهر) جـ١ صفحة ٢٢ طبعة عام ١٤٠٠ هـ مسقط سلطنة عمان.

(٢) أبو الحسن علي بن محمد البسياني (مختصر البسيوي) صفحة ٩ وزارة التراث القومي — سلطنة عمان عام ١٣٩٧ هـ.

وخلاصة ما عند الإمام الإباضي محمد بن يوسف أطفيش في هذا الموضوع : (أن من شهد ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله واعتقد أن ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عند ربه هو الحق والإيمان بجملة الملائكة والرسل وجملة الكتب التي أنزلها على رسله والإيمان بأن الموت حق وأن النار حق والإيمان بالقضاء والقدر ، من أقر بأن هذه الأمور التي كان يدعو إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم هي عقيدته فقد تم إيمانه فيما بينه وبين الله وفيما بينه وبين الناس)[1] .

ويشرح بعض أئمة المذهب سرّ تسميتهم (التوحيد) بهذا المصطلح : (جملة التوحيد) فيقول : (... وإنما عبر الإباضية عن هذه الأمور والتي هي صرح الإيمان بجملة التوحيد نظراً إلى تعبيرها عن كليات الإيمان التي تندرج تحتها مدلولات جزيئاته فإن كل اعتقاد صحيح عن الله وصفاته وأفعاله دنيا وأخرى تفسير لها كما أن كل ما تستلزمه عقيدة التوحيد من الأعمال الصالحة وفاء بحقها)[2] .

هذا ويؤكد الإباضية على أن معرفة التوحيد من الأمور التي لا يجوز أن يجهلها الإنسان متى بلغ مرحلة التكليف. وفي هذا المعنى يقول أحد علمائهم وهو (الجناوني) عند تقسيمه العلوم إلى ثلاثة أقسام تجيء عنده هذه الأقسام كما يلي :

— علم ما لا يسع الناس جهله طرفة عين ، وعلم ما يسع جهله إلى الورود وقيام الحجة ، وعلم ما يسع جهله أبداً. فأما علم ما لا يسع جهله طرفة عين فهو معرفة التوحيد ، والشرك لا يسع جهله لأن من جهل الشرك لم يعلم التوحيد فوجب معرفة الشرك والتوحيد مع أول البلوغ[3] .

---

(١) محمد بن يوسف أطفيش (الذهب الخالص المنوه بالعلم الخالص) المطبعة العالمية بسلطنة عمان صفحتا ١١ و١٢ .

(٢) تعليق الشيخ أحمد الخليلي على كتاب (مشارق أنوار العقول) مطبعة العقيدة مسقط سلطنة عمان طبعة ثانية عام ١٩٧٨م صفحة ١٣٠ .

(٣) أبو زكريا يحيى الجناوني (كتاب الوضع) طبعة ثانية مطبعة الاستقامة سلطنة عمان صفحة ٣٠ .

وسائل معرفة التوحيد عند الإباضية :

شأن كل الفرق في التاريخ الإسلامي الطويل عني الإباضيون بالخوض في هذه المسألة ، وكان أمامهم نماذج من العقائد التي يرى أصحابها وجوب معرفة اعتقاد التوحيد عن طريق العقل وما الشرع إلّا متمم ومكمّل ، أو مبين ومؤكد ، وكان أمامهم أيضاً نماذج المؤمنين الذين يرون في وجوب معرفة العقيدة أن طريق معرفتها هو الشرع الذي يجيء العقل مصدقاً له[1] .

والسالمي من علماء الإباضية يلخص عقائدهم في هذا الأمر بما يغني عن التوسع والاستطراد فيقول : (وذهب الجمهور منا إلى أن العقل لا حكم له في شيء من الوجوب الشرعي والمراد بالوجوب الشرعي عندنا هو ما يترتب عليه الثواب والعقاب ، فلا وجوب عندنا قبل الشرع في شيء من الأصوليات والفرعيات . لا فرق في ذلك بين التوحيد وغيره ، فإن العقل وإن أدرك بالضرورة أن له صانعاً ، لا يوجب أن عليه لذلك الصانع شيئاً من العبادات ، فلا وجوب قبل الشرع لقوله تعالى : (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً)[2] ولقوله تعالى (أولم تأتهم بينة ما في الصحف الأولى) فإنه سبحانه لم يقل (أو لم نركب فيهم عقولاً؟) . انتهى[3] .

وجمهور الإباضية ليس بينهم خلاف حول وجوب معرفة (جملة التوحيد)

---

(١) يمكن الوقوف على جملة الآراء والمذاهب التي خاضت في هذا الموضوع والتي ناقشها شيخ الإسلام ابن تيمية في موسوعته : (درء تعارض العقل والنقل) جـ٨ مطبوعات المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض — تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم.

(٢) أبو محمد بن عبدالله بن حميد بن سلوم السالمي : (مشارق أنوار العقول) طبعة ثانية صفحة ٤٢ سلطنة عمان.

(٣) سورة طه آية ١٣٨.

بالشرع لا بالعقل ، فالعقل عندهم ليس كافياً لأن تقام به الحجة بين الناس ومعرفة الله تقوم وتثبت بإرسال الرسل.

يقول صاحب (الموجز) : (إن الناس لم ينالوا شيئاً من معرفة الله في الدلالة على توحيده ، ولا من معرفة شيء من دينه إلا بتوقيف من الله لهم على ألسنة رسله وتنبيه منه على أيديهم)[١] .

ومن هذا المرتكز وبهذا الاعتقاد الصحيح فإن جسراً قوياً من الاعتقاد العقدي بين الإباضية وجمهور أهل السنة يلتقي عليه الفريقان مخالفين معاً في قولهم بوجوب معرفة الاعتقاد بالشرع قبل العقل[٢] معتقدين أن لا دخل للعقل في إثبات شيء من أمور الشرع وأحكامه مناهج المعتزلة والشيعة وغيرهما ممن يرى إثبات وجوب المعرفة الاعتقادية بالعقل قبل الشرع[٣] .

عقائد الإباضية في الأسماء والصفات :

بعد عصر الفتوحات الإسلامية ودخول عناصر العجم الإسلام وبروز مؤثرات فكرية في حياة المسلمين متأثرة بالثقافات القديمة هندية وفارسية ويونانية ويهودية ومسيحية شغل المتكلمون ردحاً من الزمن بقضايا الذات والصفات والصلة بين الذات والصفات وغيرها من القضايا . ومع أن الصفوة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سمعوا من النبي صلّى الله عليه وسلّم : (لله تسعة وتسعون اسماً من حفظها دخل الجنة وإن الله وتر يحب الوتر)[٤] .

---

(١) أبو عمار عبد الكافي الإباضي (الموجز في تحصيل السؤال وتلخيص المقال في الردّ على أهل الخلاف) جـ٢ صفحة ١٣٩ تحقيق الدكتور عمار الطالبي الشركة الوطنية للجزائر ١٣٩٨هـ.

(٢) محمد علي ناصر الجعفري (أصول الدين الإسلامي) صفحة ٦١ المكتبة العصرية صيدا — بيروت.

(٣) تاج الدين عبد الوهاب السبكي (حاشية البناني على متن جمع الجوامع) طبع دار إحياء الكتب العربية — عيسى البابي الحلبي جـ١ صفحة ٦٣.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه — كتاب الذكر والاستغفار — باب أسماء الله تعالى جـ ٢ صفحة ٦٢ .

وحين قرأ عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل هذا الحديث قول الله تعالى: (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه)[1] لم يشغلوا أنفسهم ولم يفتحوا عقولهم لنوع من الجدل أو المراء حول الذات أو الصفات، إلا أنه قد حدث من المتغيرات ما تكاد معه أن تكون جميع الفرق التي تنسب للإسلام قد شغلت بهذا الموضوع. وكان بدهياً أن يدلي «الإباضية» وهم منذ القرن الثاني الهجري جمهور على امتداد أرض المسلمين في المشرق والمغرب.

ونحن هنا في هذه الدراسة المختصرة نريد أن نتعرف في إيجاز على منهج الإباضية ودليلهم فيما ذهبوا إليه حول موضوع الأسماء والصفات بعد أن رأيناهم معاً وأهل السنة والجماعة على أهم الركائز المشتركة وهي (عقيدة التوحيد).

خلاف الإباضية مع الفلاسفة:

نحب أن ننوّه هنا أن الإباضية قبل أن يعرفوا بمذهبهم في أسماء الله تعالى اتفقوا جميعاً على منع إطلاق ما لم يرد به الشرع من تسميات تتعلق بالذات والصفات كتلك التسميات التي يقول بها الفلاسفة مثل: الجوهر والعرض والجسم والجهة والحيز والهيولي والصورة وغير ذلك على الله تعالى أو على أسمائه، وهم بهذا الاحتراز يتفقون مع جمهور أهل السنة والجماعة في أن أسماء الله وصفاته توقيفية بمعنى أنه لا يجوز أن نثبت لله صفة ولا إسماً إلا إذا ورد الإذن من الشارع بذلك[2]. وهذا مدخل يستحق التقدير والثناء لأنه يثبت صدق ما جعلوه طريقاً للاعتقاد فيما اصطلحوا عليه (جملة التوحيد) إذ جعلوا الشرع مقدماً على العقل.

---

(١) سورة الأعراف آية ١٨٠.

(٢) أبو محمد عبدالله بن حميد بن سلوم السالمي (بهجة أنوار العقول) مطبعة الموسوعة بمصر جـ١ صفحة ٨٥.

تعريف الاسم والصفة عند الاباضية :

صاحب كتاب «الموجز» يعرف الاسم والصفة بتعريف واحد فيقول : إن الإسم والصفة جميعاً ما بان به الشيء عن غيره على ما هو به في ذاته ونفسه وصفه الواصفون أو لم يصفوه[1] .

ومعنى هذا أن الذي يقوله (أبو عمار الإباضي) أن الإسم ليس عبارة عن تسمية المسمى ومن ثم ليست الصفة وصفاً للموصوف ، وإنما هي أمور ذاتية موجودة في الأزل .

ويؤكد هذا المعنى صاحب (مشارق أنوار العقول) وهو أيضاً إباضي فيقول : (... ذهب أصحابنا رحمهم الله إلى أن أسماء الله وصفاته الذاتية هي عين ذاته ، أي ليس هناك أمر ثان غير ذاته العلية[2] وبعبارة أخرى يتضح بها ما ذهب إليه السالمي والكافي فإن الذات والصفات عند الإباضية شيء واحد ، فما الصفات إلا معان اعتبارية لا وجود لها في الخارج . يقول صاحب كتاب (نثار الجوهر) : والمذهب أن صفاته تعالى معان اعتبارية وصف بها الحق تعالى كالعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والحياة والكلام ، وأنها مغايرة للمعاني الحقيقية القائمة بخلقه الموصوفين بها ، وأنها ليست زائدة على ذات الحق — تعالى الله — قائمة به كزيادة — نحو علم المخلوق وقدرته على ذاته وقيامه بها ، بل هي في حق الله سبحانه عين ذاته بمعنى أن المقتضيات لتلك الصفات عند الإشارة يكفي عندنا في وجود ذاته جلّ جلاله وتقدّس كماله ، ولا حاجة إلى دعوة معان زائدة عليها قائمة به توجد بها تلك المقتضيات فوجوده سبحانه كافٍ في انكشاف جميع المعلومات له ، ولا حاجة إلى

---

(١) أبو عمار عبد الله الكافي الاباضي (الموجز في تحصيل السؤال وتلخيص المقال في الردّ على أهل الخلاف) جـ١ صفحة ٢٤٧ .

(٢) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ١٧٧ .

دعوة صفة أزلية قائمة بذاته تنكشف بها المعلومات مسماة بالعلم كما تقول الأشاعرة ، وكافٍ في التأثير في جميع المقدورات ولا حاجة إلى دعوة صفة أزلية زائدة قائمة بذاته تعالى يتأتى بها إيجاد الممكنات وإعدامها على وفق الإرادة المسماة بالقدرة كما يقولون — يقصد الأشاعرة — وكافٍ في تخصيص جميع الكوائن الممكنة ببعض ما يجوز عليه ولا حاجة إلى دعوى صفة حقيقية قائمة بذاته زائدة عليه شأنها التخصيص لكل كائن ممكن ببعض ما يجوز عليه مسماة بالإرادة. انتهى)[1] .

هذا ويعقب الرواحي الإباضي صاحب كتاب (نثار الجوهر) على ما قرره الإباضية من عقائد في موضوع الصفات مخالفاً وناقضاً ما ذهب إليه الأشاعرة فيقول : (... ووافقنا على كونها صفات اعتبارية الحكماء والمعتزلة وأنها لا وجود لها في الخارج من اعتبار العقل)[2] .

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن جمهور الإباضية يذهبون في تعريف صفات الله تعالى إلى قولين ولا يرون بينهما تعارضاً إذ كلاهما جائز عندهم :

فالقول الأول عندهم في تعريف صفات الله الذاتية أنها أمور اعتبارية لا يراد بها نفي أضدادها من النقائص فوصفه تعالى عندهم بالعلم بالسمع بالبصر بالكلام ليس إلا تنزيهاً عن الأوصاف الناقصة كالجهل والصمم والعمى والخرس.

والقول الثاني عندهم أن صفات الله تعالى أمور اعتبارية بحسب تجليات أعيان الوجود وتأثرها وانتقالها للذات العلية ، وهي الفاعلة بذاتها والمنكشفة لها الحقائق ، ومن ثم فليس هناك صفة زائدة عليها ، فإذا ما وصفت الذات بالعلم فإن ذاته تعالى

---

(١) ناصر بن سالم الرواحي (نثار الجوهر في علم الشرع الأزهر) جـ١ صفحة ٣١ طبعة أولى عام ١٤٠٠هـ مسقط سلطنة عمان.

(٢) المصدر السابق جـ١ صفحة ٣٢.

عندهم كافية في انكشاف حقائق الأشياء لها انكشافاً تاماً فهي أي الذات حقيقة وصفه بالعلم ، وعلى هذا القول يبنون عقيدتهم في كل الصفات[1] .

غير أنهم وخاصة إباضية المشرق الإسلامي يقسمون الصفات إلى قسمين :

القسم الأول[2] الصفات الذاتية وهي كل صفة لا تجامع ضدها في الوجود ولو اختلف المحل كالعلم والقدرة ، والإرادة ، فلا يقال عندهم : علم الله كذا ، وجهل كذا كما لا يقولون : أراد كذا ، وأكره على كذا .

القسم الثاني : الصفات الفعلية وهي كل صفة جاز أن تجامع ضدها في الوجود عند اختلاف المحل ، كأن يوسع في رزق زيد ، ويضيق في رزق عمرو ، وصفات الفعل عند الإباضية تنفي عن الله — تعالى الله — في الأزل فيصح القول عندهم كان الله ولم يرزق ولم يرض ، أي أن هذا القسم من الصفات التي أسموها صفات الله الفعلية لا يجوز عندهم أن يتصف بها الباري تعالى في الأزل ، وإنما يتصف بها فيما لا يزال[3] .

غير أن الإباضية المغاربة يرون أن صفات الله كلها قديمة أزلية ، بمعنى أنه لم يزل الله متصفاً بها في الأزل والحال ، إذ لو حدث له العلم لكان قبله جاهلاً ، ولو حدثت القدرة لكان قبلها عاجزاً وهكذا عندهم في بقية صفاته تعالى[4] .

ومن هنا فإن إباضية المغرب تختلف عن إباضية المشرق في اعتقاد الصفات وتقسيمها ، فهي عند إباضية المشرق على ضوء ما يؤخذ من كلامهم صفات حادثة[5] أما إباضية المغرب فيرونها قديمة وهكذا يتضح أن الخلاف بين الفريقين ليس بالأمر اليسير.

---

(١) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ١٧٣ .

(٢) أبو طاهر اسماعيل بن موسى الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ١ صفحة ٣٠١ تحقيق عمر إبن خليفة النامي الطبعة الأولى عام ١٩٦٥م القاهرة.

(٣) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ٧١٣ .

(٤) أبو عمار عبد الكافي (الموجز) جـ ١ صفحة ٤٣٠ .

(٥) الجيطالي : (قناطر الخيرات) جـ ١ ص ٣٠١ .

وفي هذه القضية بالذات تبرز علاقة قوية بين إباضية المشرق والمعتزلة والشيعة الإمامية تتضح هذه العلاقة خاصة وهم يردون على خصومهم من الأشاعرة وذلك عندما أقدم إباضية المشرق على تجريد الذات الإلهية من الصفات التي وصف الله سبحانه بها نفسه وذلك حين اعتبروا أن الصفات عين الذات غير مغايرة لها وليست هذه الصفات عندهم حقائق مستقلة وإنما هي اعتبارات ذهنية ليس لها وجود في الخارج ، فالله تعالى عندهم عليم بذاته ، لا بعلم هو غيره ، وسميع بذاته لا بسمع هو غيره. ويبرر الإباضية موقفهم الاعتقادي هذا لكي يمكن لهم فيما زعموا الردّ على فكرة الأقانيم الثلاثة عند النصارى وإقناع الخصم بعدم مماثلة الخالق للمخلوق[1] . فمقصودهم من أن صفات الله هي عين ذاته أن الصفة لو كانت زائدة على الذات قائمة بها كما يتصور النصارى لتعددت الصفات الأزلية ، ومن ثم تعددت الآلهة[2] .

وفي تأكيد معتقد أن صفات الله هي عين ذاته عند الإباضية يقول أحد كتّابهم الموثوق بهم عند الاباضية : (... والأصل الذي ذهب إليه أصحابنا في هذا أن صفاته تعالى هي عين ذاته الأزلية ، ولا ينكشف هذا إلا بتجريد الذات المقدسة عن الصفات الكلية ، فنقول في وصفه تعالى مثلاً بالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والإرادة وغيرها من صفاته تبارك وتعالى أنها ليست بشيء زائد في ذاته لئلا يلزم الحلول في ذاته ، ولا زائد عن ذاته لئلا يلزم التبعض في ذاته ، ولا زائد على ذاته لئلا يلزم افتقاده إلى ما يزيد على ذاته ، فهو سبحانه وتعالى مثلاً عالم لا بعلم يعلم به ، وقادر لا بقدرة يقتدر بها ، وهكذا في سائر صفاته ، لأنه لو كان يعلم بعلم ، ويقدر بقدرة فلا بدّ إما أن يكون ذلك العلم هو فيقتضي أن يكون ذلك العلم هو الإله وأن

---

(١) الرواحي (نثار الجوهر) جـ١ صفحة ٣٥.

(٢) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ١٨٠.

الإله هو العلم وهذا باطل ، وإلا لجاز أن يكون العلم رباً لقوم والقدرة إلهاً لغيرهم ، والإرادة معبوداً لآخرين وهكذا في بقية الصفات. وهذا باطل لا يدّعيه أحد لأنه شرك ظاهر)[1].

هذا وقد نتج عن تجريد الإباضية الذات الإلهية عن الصفات أن نفوا عنه أقسام الصفات التي ذهبوا إلى تقسيمها ، فنفوا عنه تعالى الوجه والعين واليد واليمين والدنو والتجلي والنزول والاستواء متأولين في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تثبت لله تعالى الوجه واليد والعين واليمين والدنو والتجلي والاستواء ، معتقدين أن ما ورد من صفات خبرية في القرآن والسنة لا يقصد منه ظاهر اللفظ ، لأنه فيما زعموا لو قصد اللفظ لأوهم التشبيه والتجسيم وذلك من خواص المخلوقات.

هذا وقد توسع صاحب (منهج الطالبين وبلاغ الراهبين) في شرح هذه الصفات الخبرية مبتدئاً بالنفس والوجه والعين وغيرها من الصفات مستعيناً باستعمالات اللغة العربية للمفردة الواحدة في دلالات مختلفة[2] حتى إنه عندما كان يجد أمامه بعض القضايا المستعصية على منهجه والتي لا يجدي فيها استعمال دلالات اللغة على وجوهها ، فإنه كان يؤول بغير قرينة ويذهب بغير دليل ، مثلما فعل مع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه مسلم في صحيحه : (إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء)[3] فإنه صرف قول الرسول صلى الله عليه وسلم (بين أصبعين) إلى «نعمتين» : إحداهما فيما ذهب إليه العالم الإباضي : سوق الخير في التماس الرزق والثانية صرف الشرور عنه[4].

---

(١) الرواحي (نثار الجوهر) جـ١ صفحة ٢٣.

(٢) خميس بن سعيد بن علي الرستاقي (منهج الطالبين وبلاغ الراهبين). جـ١ صفحة ٣٩٨. طبعة عيسى البابي الحلبي بمصر— الناشر وزارة التراث القومي بسلطنة عمان.

(٣) رواه مسلم في صحيحه (كتاب القدر باب تصريف القلوب) جـ٨ صفحة ٥١.

(٤) الرستاقي (منهج الطالبين وبلاغ الراهبين) جـ١ صفحة ٤٠٤.

عقيدة الإباضية في الاستواء والعلو :

استكمالاً لعقيدة الإباضية في الأسماء والصفات والتي جاروا فيها العقل واللغة مخالفين نهجهم في وجوب المعرفة لما أسموه (جملة التوحيد) وهو تقديم الشرع على العقل ، فإنه لا بدّ من معرفة ما فهموه ومن ثم ما اعتقدوه مما في كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم حول موضوع «العلو والاستواء» ، خاصة وأن فقهاء المذهب الإباضي يتميزون بالثراء الفكري والاجتهاد ، وعلماء العقيدة منهم يعتمدون على مرتكزات واسعة في تشكيل معالم طرقهم وما يذهبون إليه .

يقول الإباضية في الاستواء بنهج عقلي ولا يعتمدون النهج الشرعي الذي جعلوه منطلقهم في وجوب معرفة التوحيد ، وكان يجب أن ينعكس هذا المعتقد على كلّ نظرتهم لقضايا العقيدة .

يقول الإباضية في موضوع «الاستواء» إن الله تعالى منزّه عن الاختصاص بالأمكنة والجهات ، فإن الجهات : إما فوق ، أو أسفل وإما يمين أو شمال أو قدام أو خلف . وعندهم أن الله الذي خلق هذه الجهات لو اختفى بجهة ما لكان متحيزاً ، كاختصاص الجواهر والأجسام وتحيزها بالأمكنة والجهات .

يقول صاحب (قناطر الخيرات) وقد ثبت استحالة كونه جوهراً أو جسماً فاستحال كونه مختصاً بجهة وثبت أنه تعالى في كل مكان[1] .

وينسب الإمام الربيع بن حبيب إلى (الحسن) قوله في تفسير قول الله تعالى : (ثم استوى إلى السماء وهي دخان) أي استوى أمره وقدرته إلى السماء وقوله : (ثم استوى على العرش) يعني استوى أمره وقدرته ولطفه فوق خلقه ، ولا يوصف الله

---

(١) الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ١ صفحة ٢٩٤.

بصفات الخلق ولا يقع عليه الوصف كما يقع على الخلق[1] كما ينسب إلى الربيع قوله أن عبدالله بن مسعود وعائشة وابن عمر وابن الحنفية وعروة بن الزبير أنهم كانوا ينكرون ما يقول أهل الشام في الصخرة من أن الله تعالى وضع قدمه على صخرة بيت المقدس[2] .

وهكذا وقع الإباضية فيما وقع فيه المعتزلة والأشاعرة في هذه القضية بالذات إذ لو سلم لهم بتأويل الشرع وإعمال العقل هنا لكان القول بأنه تعالى في كل مكان هو بمثابة الهروب من محذور للوقوع في محذور آخر ، فإن الاعتقاد في أنه تعالى (في كلّ مكان) هو اعتقاد بأنه حال في كل مكان وهذه عقيدة حلولية — تعالى الله — .

هذا ويمعن في تأكيد منهج النفي أعني اعتقاد عدم الاستواء صاحب (منهج الطالبين)[3] فيقول على ضوء ما يشاهده في مادة الخلق ليقيس به أمر الخالق سبحانه : الاستواء في لغة العرب على معنيين أحدهما : الجلوس على الشيء ، والمماسة له ، كما يستوي الفارس على فرسه ، والملك على سريره ، وهذه صفة من يستوي بعد أن كان مائلاً ويعتدل بعد أن كان أعوج ، والله سبحانه منزّه عن هذه الصفة .

والوجه الثاني عنده هو استواء الملك والقدرة والتدبير وهو معروف عند العرب[4] .

---

(١) الجامع الصحيح — مسند الربيع بن حبيب باب قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) جـ٣ صفحة ٣٥ و٣٦ — نشر مكتبة الثقافة الدينية القاهرة.

(٢) المصدر السابق صفحة ٣٥.

(٣) الرستاقي (منهج الطالبين) جـ١ صفحة ١٠٩ .

(٤) المصدر السابق جـ١ صفحة ١٠٩ .

وأمام صريح قوله تعالى في سورة يونس: (إن ربكم الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش) يجيء قطب الأئمة: الإباضي الإمام محمد ابن يوسف أطفيش، ويفسر «استوى على العرش» بمعنى استولى بالملك والغلبة والقوة والتصرف كيف يشاء.

ومع الاعتقاد الإباضي في العرش، واعتقاد أنه جسم عظيم إلا أنهم يذهبون هذا المذهب في موضوع الاستواء، وإذا قيل لهم لِمَ خص العرش بالاستيلاء؟ قالوا لعظمته[1] هذا ويصرح الإباضية بأنه لا ضير عليهم في أن يكون مذهبهم في العلو والإستواء على العرش على غرار مذهب المعتزلة والمتكلمين في نفي الإستواء معتقدين أن الإستواء، لا يكون إلا لجسم ولما له حيز وجوهر، ولأن كل متمكن على جسم لا محالة مقدّر، فإما أن يكون أكبر منه أو أصغر منه، أو مساوياً له، وهذه الأمور يقولون بوجوب نفيها عن الله تعالى—.

وهكذا وقع الإباضية في نهج عقلي أعملوه في تأويل النصوص الشرعية مخالفين بذلك مذهب جمهور المسلمين ومخالفين بذلك في هذه القضية بالذات المنهج الذي ارتضوه واعتقدوه عند (جملة التوحيد).

عقيدة الإباضية في كلام الله تعالى:

مثلما اختلف الإباضيون فيما بينهم حول بعض القضايا العقدية ذات الأهمية القصوى عندهم فقد اختلفوا حول هذه القضية التي جرَّ الاختلاف فيها على المسلمين الكثير من الويلات والمحن والآلام. وبالرغم من أن القرآن الكريم يتحدث صراحة عن أن الله سبحانه متكلم بكلام وأن القرآن هو كلام الله، لكن النهج التأويلي في

---

(١) محمد بن يوسف الوهبي (تفسير هميان الذات إلى دار المعاد) المطبعة السلطانية زنجبار عام ١٣٠٦ هـ القطعة ٦ صفحة ١٦١.

فهم النصوص الشرعية أدخل على المسلمين أسئلة تدور حول كيفية كلام الله تعالى وفي حدوثه ، هل هو قديم أو حادث؟ وكان الأمل أن لا ينزلق المذهب الإباضي إلى هذا المنزلق ، خاصة وأن قواعده في الاعتقاد كانت تمكنه من ذلك ، إذ الأصل في المذهب على ضوء ما تقول مصادره : تقديم الشرع على العقل كما سبق الإشارة إلى ذلك وعند الحديث عن (جملة التوحيد). لكن ما شاء الله كان.

هذا وقد انقسم الإباضيون في النظر الاعتقادي حول هذه القضية إلى قسمين :

القسم الأول : هم إباضية المشرق الذين جرى بينهم حول هذه القضية نظر طويل انتهى إلى أن اجتمع قول الإباضية في المشرق بأن القرآن غير مخلوق[1]. وذلك بعد أن رجع أحد الأئمة الإباضية في المشرق عن رأيه بأن القرآن مخلوق ، وهو الإمام محمد بن هشام بن غيلان. ولعل هذا الخلاف المرحلي بين الإباضية في موضوع خلق القرآن قد انتهى إلى الإمام أبي الحسن الأشعري قبل أن يحسم الموضوع في كتاب «الإبانة في أصول الديانة» وقبل أن يتعرّف على ما انتهى إليه معظم الإباضية. ومن هنا فإنه حكم بهذا التعميم الذي تعوزه الدقة في الوقوف على ما انتهى إليه أمر إباضية المشرق حين قال رحمه الله : (وكل الخوارج يقولون بخلق القرآن)[2].

ولما كان قد سبق له القول بأن الإباضية من الخوارج[3] فإن هذا الحكم يمكن أن ينصرف أيضاً إلى أن الإباضية في المشرق يقولون بخلق القرآن بينما هم على ضوء ما دون بعضهم قد انتهوا إلى أن القرآن غير مخلوق.

يقول الشيخ الرستاقي وهو مؤرخ إباضي من المشارقة : (إن القرآن كلام الله ولا نقول إنه هو ولا شيء منه ولا مخلوق ، ولكنه وحيه وكتابه وتنزيله على نبيه محمد

---

(١) الرستاقي (منهج الطالبين) جـ١ صفحة ٢٠٤.

(٢) أبو الحسن الأشعري (مقالات الإسلاميين) صفحة ١٢٤.

(٣) المصدر السابق صفحة ١٠٢.

صلى الله عليه وسلم والقرآن هو من علم الله ، وعلمه لم يزل ، وهو غير محدث والقرآن كلام الله ، والله تعالى لم يزل متكلماً)[١] .

وفي هذه القضية يبرز الجانب الاجتهادي عند الإباضية ، فهم بالرغم من تأثرهم بالمنهج العقلي في تأويل وفهم بعض النصوص الشرعية المنهج الذي قد يجعلهم يقتربون أحياناً من المعتزلة في التناول ، لكنهم هنا وفي موضوع خلق القرآن نراهم يخالفون المعتزلة والقدرية ومن يقول بخلق القرآن . ويقول صاحب (الكشف والبيان) وهو إباضي متضلع : إن كلام الله تعالى قديم لأنه قد ثبت أنه متكلم كما ثبت أنه عالم وأن من صفته الكلام ، وهي صفة ذات ، وصفاته لم يزل موصوفا بها ، فوجب أن يكون متكلماً وأن يكون له كلام . والدليل على أن كلامه أزلي قديم قوله تعالى في سورة يس : (إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون) فبين أن قوله (كن) يتعلق بخلق ما خلق فلو كان قوله مخلوقاً . لاقتضى أن يكون له قول آخر فيه يقول (كن فيكون) . وكذلك القول الثاني ولو كان مخلوقاً كان حكمه حكم القول الأول وقد كان يتسلسل إلى ما لا نهاية له وذلك ما لا يصح به وجود قول . فلما استحال ذلك ثبت صحة ما قلناه عن قدم الكلام وأن القرآن الكريم كلام الله سبحانه وتعالى وأنه غير مخلوق .

هذا ويورد صاحب (الكشف والبيان) مجموعة من الأدلة يعززها بآيات من القرآن الكريم يدلل بها على صحة ما ذهب إليه إباضية المشرق من أن القرآن الكريم كلام الله وأنه غير مخلوق. منها قوله تعالى : (الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان)[٢] . فإن تعبير القرآن جاء يخبر عن خلق الإنسان وعن تعلّمه البيان. فلو كان القرآن مخلوقاً لكان السياق : خلق القرآن والإنسان.

---

(١) أبو عبدالله محمد بن سعيد الأسدي القلهاتي (الكشف والبيان) جـ١ صفحة ٨٩ مطبعة سجل العرب عام ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م الناشر وزارة التراث القومي بسلطنة عمان.

(٢) سورة الرحمن الآيات : ١ ، ٣ ـ ٤.

وكذلك يوردون قول الله تعالى : (لله الأمر من قبل ومن بعد)[1] فقبل وبعد عندهم إذا لم يقيدا بشيء يقتضيان الأزل وإذا قيدا بشيء فقيل قبل كذا وبعد كذا كان ذلك لما قيدا له ، فإذا قيل قبل مطلقاً ، وبعد مطلقاً كان المراد به الأزل والأبد ، والله سبحانه أطلق القول فيه ، فقال لله الأمر من قبل ومن بعد ، ويقتضي أن يكون الأمر له أزلياً ولا يزال ، وما يوجد أزلاً ولا يزال فهو قديم ، وأنه قبل الأشياء كلها وبعد الأشياء كلها كما قال سبحانه وتعالى وما كان قبل الأشياء كلها وبعدها فلا يكون محدثاً لأن المحدث ما كان له أول في الابتداء وآخر في الانتهاء[2] .

كما أنه في هذه القضية يورد الإباضيون دليلاً يستشهدون به يدل في نفس الوقت على أن أركان المذهب ودعاته من أئمة الإباضية لا يتطاولون على مقام أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى أن الإباضية وإن نشأت في مناخ الخوارج العام لكنها لم تنهج منهج الخوارج ولم تكن إفرازة منحرفة أو مغالية كشأن الخوارج فإنهم في التدليل على ما ذهبوا إليه من أدلة يدعمون بها قولهم من أن القرآن غير مخلوق يقولون : إن الإجماع أثبت أن القرآن غير مخلوق بدليل ما ثبت من أن علي ابن أبي طالب لما أنكر عليه جماعته (الخوارج) تحكيم القرآن قال أنا ما حكمت مخلوقاً وإنما حكمت القرآن . وهذا الأثر جرى بمشهد من الفريقين جميعاً فلم ينكر عليه أحد فصح أنه ما حكم مخلوقاً وإنما حكم القرآن[3] .

وعلى الباحث أن ينتبه هنا إلى أن إباضيي المشرق فيما ذهبوا إليه من أن كلام الله غير مخلوق إنما استشهدوا بين أدلتهم بكلام علي بن أبي طالب ، وعدم إنكار الجميع له والواقعة وكلام علي بن أبي طالب كان بعد : النهروان ، وصفين ، وبعد التحكيم

---

(١) سورة الروم الآية ٤ .

(٢) القلهاتي (الكشف والبيان) جـ١ صفحة ٢٩٠ .

(٣) القلهاتي (الكشف والبيان) جـ١ صفحة ٢٩١ .

أي أن كلام الرجل عندهم غير مرفوض ، بل حجة في إقامة بعض الأحكام التي تشكل جزءاً من معتقدهم.

لكن إباضية المغرب لهم تأويلات وتخريجات في هذه القضية فهم على ضوء ما أورد صاحب (المسلك المحمود)[1] يعتقدون بأن القرآن مخلوق أي أنهم يقولون بحدوث وحيه على الناس وتلاوة النبي له على أمته وكتابته في اللوح المحفوظ وإنزال الله له أما ما عدا ذلك أي ما يرجع إلى ذات الباري فهو قديم. والشيخ عامر الشماخي الإباضي يقول : (... ندين بأن الله خالق كلامه ووحيه ومحدثه وجاعله ومنزله)[2] .

هذا ويتشدد إباضية المغرب ويعبر عنهم الشيخ الشماسي فيقول : (ليس منا من قال إن القرآن غير مخلوق).

وهذا الخلاف الذي بين إباضية المشرق والمغرب وحول الاعتقاد في كلام الله وحدوث القرآن ليس خلافاً يوجب البراءة من فريق أمام فريق ، فإن أحد إباضية المشرق وهو : خميس بن سعيد الرستاقي يرى أنه طالما أن إباضية المغرب لم يريدوا بقولهم في خلق القرآن القرآن نفسه الذي هوعلم الله ،ولكنهم ينفون حدوث وحيه فهم في الولاية أي أنهم إباضيون صحيحة عقيدتهم ولا خلاف بينهم وبين إخوانهم في المشرق. وأما من قال بغير ذلك فهو من وجبت منه البراءة[3] .

وعلى هذا فإن الرأي الذي أورده عامر الشماخي عن بعض إباضية المغرب وقولهم بحدوث الوحي فقط يجعل الخلاف بينهم وبين إخوانهم أهل المشرق خلافاً ليس جوهرياً .

---

(١) سعيد التعاريت (المسلك المحمود) صفحة ١٥٣ الجزائر ١٣٢١ هـ.

(٢) الشيخ عامر الشماخي (الديانات) صفحة ٤ .

(٣) السالمي (بهجة أنوار العقول) جـ١ صفحة ٩١.

الإباضية وعقيدتهم في رؤية الله :

كان منطقياً والإباضيون قد أعملوا العقل لا الشرع في موضوع الصفات مخالفين ما قرروه واعتمدوه من تقديم ما يمليه الشرع على ما يراه العقل ، فوقعوا في متاهة (نفي الصفات) أي أنهم انتهوا في عقيدة (الرؤية) أيضاً إلى النفي.

والإباضية في هذه القضية (رؤية الله) قد دخلوا إليها عقلاً متأثرين بمنهج المعتزلة وجمهور الخوارج ، فقد قالوا : إن رؤية الباري تعتبر من الأشياء التي لا يتصور العقل صحة وجودها لأن العقل يحيل ذلك. وذهبوا في التدليل عن هذا الرأي على غرار ما هو معروف عند المعتزلة من أن المرء يكون متحيزاً ويكون متشخصاً ومحاطاً وفي جهة وغير ذلك من المقولات التي ذهب إليها من أعمل العقل وأهمل الشرع [١] واستدلوا فيما ذهبوا إليه بآية الأنعام مهملين ما عداها وهي قوله تعالى : (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير). أقول ساق الإباضية هذه الآية مهملين أو متأولين ما عداها من الآيات التي تشرحها وتفسرها وتبين مرادها ، بل إنهم ذهبوا في التدليل على ما اعتقدوه في هذا الموضوع إلى حد بعيد ، فجمعوا من الآثار النبوية وأقوال الصحابة ما يرونه يخدم معتقدهم في نفي الرؤية على الإطلاق في الدنيا والآخرة ، فحديث مسلم في صحيحه الذي روى عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال : (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل رأيت ربك؟ قال : «نور أنّى أراه») [٢] . ودلالة هذا الحديث نفسه التي رواها الإمام الربيع بن حبيب بالسند الخاص به عند الإباضية ، وهي أسانيد يختلف بها محدثو الإباضية عن الأسانيد التي وضعها أهل الحديث من علماء السنة جعلوها بعض أدلتهم.

---

(١) السالمي (بهجة أنوار العقول) جـ١ صفحة ٦١.

(٢) رواه مسلم (كتاب الإيمان) باب قوله عليه السلام «نور أنّى أراه».

وجاءت رواية الربيع هكذا : (روى محمد بن الشيباني أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل هل ترى ربك فقال : سبحان الله وأنّى أراه)[1].

أقول هذه الروايات جعلوها بعض أدلتهم في نفي الرؤية كذلك ما روي عن مسروق قال : كنت متكئاً عند عائشة فقالت : ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية قلت ما هنّ؟ قالت : (من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية)[2].

والسالمي وهو من كبار الإباضية يقول : وجه الاستدلال بهذا الحديث هو أن مقالة عائشة هذه صريحة بالبراءة ممن قال بذلك ، لأن عظم الفرية على الله فسق اتفاقاً ، ويلزم القائل : إما كذب القول بأن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه ، وإما تضليل عائشة حيث فسّقت قائلاً بصدق على صدقه ، ولا محل للاجتهاد هنا لأنه ليس للمجتهد أن يفسق من خالفه في اجتهاده إذا كان محل الاجتهاد ظنياً[3].

وعند قول الله تعالى : (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة)[4] فإن الإمام الربيع ابن حبيب يروي أن نافع بن الأزرق سأل ابن عباس فيها فقال ابن عباس : هو الذي لا كفو له أي لا ينظر إلى النار برحمته ، وأهل الجنة ينظرون إليه في ثوابه وكرامته ورحمته ولا يرونه بأبصارهم[5].

---

(١) مسند الإمام الربيع بن حبيب جـ ٣ ص ٢٧. باب ما جاء عن ابن عباس في النظر رقم ٨٥٦.

(٢) رواه مسلم كتاب (الإيمان) باب قوله عليه السلام «نور أنّى أراه» جـ١ ص ١١١.

(٣) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ١٩٠.

(٤) سورة القيامة آية ٢٢ و٢٣.

(٥) الجامع الصحيح — مسند الإمام الربيع بن حبيب ، باب النظر إلى الله ما جاء عن ابن عباس جـ٣ صفحة ٢٧ رقم ٨٥٥.

هذا وينسب للإمام الربيع بن حبيب في مسنده إلى علي بن أبي طالب وعبدالله ابن عباس وعائشة أم المؤمنين ومجاهد وابراهيم النخعي ومكحول الدمشقي وعطاء بن يسار وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والضحاك بن مزاحم وأبو صالح صاحب التفسير وعكرمة ومحمد بن كعب وابن شهاب الزهري ، أنهم قالوا جميعاً : إن الله لا يراه أحد من خلقه [1].

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن علماء الإباضية القدامى والمحدثين [2] يعتمدون في هذه القضية على مسند الإمام الربيع بن حبيب ، وسند الرجل ليس بالسند الذي اعتمده أهل الحديث من علماء السنة والجماعة ، وخاصة أن رجال السنة لا يوافقون بالإجماع على ما ذهب إليه الشيخ : عبدالله بن حميد السالمي في التنبيهات التي صدر بها مسند الإمام الربيع بن حبيب ، حيث يقول في التنبيه الأول من مسند ابن حبيب : إنه أصح كتب الحديث رواية وأعلاها سنداً [3].

كما يقول عنه إنه أصح كتاب بعد القرآن العزيز ويليه في الرتبة الصحاح من كتب الحديث [4].

وخلاصة البحث في هذه القضية أن الإباضية في الجملة لا يقولون برؤية الله تعالى في الدنيا والآخرة ويحكمون على من يقول بها بما أخذوه عن مسروق عندما كان متكئاً عند أم المؤمنين وقالت له : (من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية) [5].

---

(١) المصدر السابق جـ٣ صفحة ٢ سطر ٦.

(٢) المصدر السابق جـ٣ صفحة ٢ سطر ١١.

(٣) الجامع الصحيح مسند الربيع بن حبيب جـ٣ باب ١٧ ما روي عن ابن العباس ص ٧٥.

(٤) المصدر السابق جـ١ صفحة ٤.

(٥) مسلم كتاب (الإيمان) جـ١ صفحة ١٥٩.

ومن هنا فإن الإباضية يتشددون في الحكم على من يقول بالرؤية تشدداً يصل إلى درجة الغلو أحياناً[1].

الإيمان والإسلام في منهج الإباضية:

ينطلق الإباضية في هذه القضية من المرتكزات العقدية التي تضمنها مسند الربيع ابن حبيب، وبالرغم من أن المسند الذي بين أيدينا لا يطمئن الباحث إلى أن منهجه قد يقبله علماء السنة إلا أن مصادر الإباضية تعتمد عليه جملة، ففي مثل هذه القضية الشائكة (الإيمان والإسلام) فإن ابن الربيع قد روى جملة أحاديث يدلل بها على ما ذهب إليه الإباضية ففي باب (الحجة على من قال أن الإيمان قول بلا عمل) فإنه يسوق دلائلها هكذا: (قال الربيع بن حبيب بلغني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لعن الله المرجئة على لسان سبعين نبياً قبلي قيل وما المرجئة يا رسول الله؟ قال: الذين يقولون الإيمان قول بلا عمل: هكذا»)[2].

وإذا جاز لباحث أن لا يعترض على دلالة الحديث لما وقع، من المرجئة كجماعات غالبة في باب الوعد الى مستوى التعطيل، فإن السند إذ يجيء هكذا: قال الربيع بلغني عن رسول الله والربيع كما هو معروف ليس صحابياً، ولا يذكر لنا من قال له خاصة وأنه كان يعيش فترة اضطراب سياسي حاد فهو من علماء آخر قرن البعثة يصبح قبوله في محل تردد كبير[3].

كما يروي ابن الربيع حديثاً آخر وجاء هذا الحديث هكذا رواية وسنداً ومتناً: (وسئل النبي صلّى الله عليه وسلّم عن الإيمان فقال: الصبر والسماحة)[4].

---

(١) محمد بن يوسف أطفيش (تفسير الهيان) القطعة رقم ١٣ صفحة ٤٨٦.

(٢) مسند ابن الربيع جـ٣ باب الحجة على من قال إن الإيمان قول بلا عمل حديث رقم ٧٦٩.

(٣) الجامع الصحيح مسند ابن الربيع جـ٣ صفحة ٦ حديث رقم ٧٧١.

(٤) المصدر السابق جـ٣ صفحة ٦ حديث رقم ٧٧١.

لكن لا بدّ من أن نقف على جملة ما ذهب إليه أئمة الإباضية في هذا الأمر استكمالاً وتتمة لمعرفة مجمل عقائد المذهب وذلك بأمل أن نعرف موقع المذهب بين مذاهب المسلمين.

مفاهيم الإيمان والإسلام عند الإباضية :

بادئ ذي بدء نودّ أن ننبّه إلى أن معظم المصادر الإباضية وهي تشرح مجمل معتقد الإيمان والإسلام في هذا المذهب على ضوء ما دون ابن الربيع راحت تتوسع في التدليل على ما ذهبت إليه حتى انتهت إلى أن الإيمان والإسلام مترادفان ، لكنهم قبل أن ينتهوا إلى هذا المعتقد توسعوا في تعريف الإيمان لكي ينتهوا إلى ما انتهوا إليه فقالوا : إن الإيمان أصله في اللغة التصديق ، يقول تعالى (وما أنت بمؤمن لنا) [1] أي بمصدق وهكذا المعنى الشرعي للإيمان عندهم يتمثل في الوفاء بالدين ودليلهم على ذلك مفتتح سورة المؤمنون... قال تعالى : «قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون» إلى آخر الآيات. وآية الأنفال... (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم) [2] .

كما يستدلون بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم... (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن) [3] .

هذا وقد جاء الإسلام عند الإباضية بنفس معنى الإيمان ويهملون الدلالات اللغوية بين كل من الإيمان والإسلام ومن ثم يذهبون إلى ما ذهبوا إليه من ترادف الإيمان والإسلام ، فإن الإطلاق اللغوي يقتضي أن الإسلام الذي هو لغة

---

(١) سورة يوسف آية ١٧.

(٢) الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ١ صفحة ٣٣٧.

(٣) مسلم من حديث أبي هريرة كتاب (الإيمان) باب نقصان الإيمان بالمعاصي جـ١ ص ٥٥.

الاستسلام والانقياد أعم من الإيمان الذي هو تصديق أو وفاء كما عرفه صاحب (قناطر الخيرات)، لكن السالمي يقول[1] : (واعلم أن المعتزلة وافقوا على ترادف الإيمان والإسلام الشرعيين، وأن الشرع نقلهما إلى الإتيان بالواجبات ولنا على صحة قولنا قوله تعالى : «وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة»[2] . فسمى إتيان الأمور به ديناً والدين : هو الإسلام لقوله تعالى : (إن الدين عند الله الإسلام)[3] وما ليس بإسلام فليس بدين فعلم أن الإيمان إسلام يقول الله تعالى : (فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين، فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين)[4] .

ووجه الإستدلال بهذه الآية هو أنه لم يكن هناك بالاتفاق إلا بيت واحد فالذي وجد هو الذي أخرج وهو بيت لوط عليه السلام[5] .

كما يذهبون إلى أن ورود الإيمان والإسلام على سبيل الترادف يمكن أن يكون من بين أدلته قوله تعالى في سورة يونس : (يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين)[6] .

ولكن الإباضية مع قولهم بأن الإيمان والإسلام بمعنى واحد، وأنهما مترادفان لا ينكرون أن الإيمان والإسلام قد ورد في الشرع على جهة الاختلاف والتداخل معاً، ويورد صاحب (قناطر الخيرات) قوله تعالى في سورة الحجرات : (قالت الأعراب

---

(١) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ٣٢٩.

(٢) سورة البينة آية : ٥.

(٣) سورة آل عمران آية : ١٩.

(٤) سورة الذاريات آية : ٣٥، ٣٦.

(٥) الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ١ صفحة ٣٦١.

(٦) سورة يونس آية ٨٤.

آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا)[1] دلالة هذه الآية الكريمة عندهم : هو أن الإيمان هنا تصديق بالقلب فقط ، أما الإسلام فهو الاستسلام ظاهراً باللسان والجوارح[2] .

وإذا ما وجه النقد إلى (الجيطالي) وهو عالم إباضي ثقة في المذهب : إن القول بإطلاق المذهب الإباضي على الإيمان والإسلام بأن دلالتهما مترادفة وعلاقتهما شرعية لا لغوية ثم العودة مرة ثانية إلى القول بأدلة من القرآن والسنة بأن الإيمان والإسلام يردان على سبيل الاختلاف والتداخل ، وهذا خلط في أمور العقيدة غير حميد ، وخاصة في قضايا كتلك يجيب قائلاً بما يشعر بالمرونة وإمكان إعمال العقل في المذهب بين سياق النصوص المتعددة المتعلقة بقضية من قضايا العقيدة حتى يكون مردودها جميعاً بين الأدلة التي يريدون . وهذا في الواقع نهج عقلي عند الإباضية سبق وأن أشرنا إلى أن أخذ الإباضية به يجعلهم أمام حرج ونقد قد يوجّه إليهم وهو أنهم لم يلتزموا بما جعلوه مرتكزاً عقدياً لهم ، وهو تقديم الشرع على العقل ، وفي مثل هذا الموقف يجيب الجيطالي قائلاً : (فإن قال قائل قد نص رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل عليه السلام أن الإيمان هو ما يتعلق بالقلب في الاعتقادات ، وبقوله عليه السلام : ألا إن الإيمان ها هنا وأشار إلى صدره[3] وفيه أيضاً « هلا شققت عن قلبه »[4] عتاباً لذلك الذي قتل الصارخ بالإيمان ، وأن الإسلام هو ما يتعلق بالجوارح من العبادات[5] ولم يذكر الدين ، وأنت تتوجب أن الإيمان هو الإسلام ، وأن الإسلام هو الإيمان وهما : الدين ، فاعلم أن الإيمان أصله هو

---

(١) سورة الحجرات آية : ١٤ .

(٢) الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ١ صفحة ٣٦٢.

(٣) رواه البخاري.

(٤) رواه مسلم كتاب (الإيمان).

(٥) الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ١ صفحة ٣٦٢.

التصديق ، وأن الإسلام أصله الاستسلام والخضوع ، وأن الإسلام كله من قبل التصديق إيمان ، وأن الإيمان من قبل الاستسلام والخضوع إسلام والدين من قبل الاستسلام إسلام ، وكلّ خصلة من الإيمان فهي إسلام ودين ، وكلّ خصلة من الإسلام فهي إيمان ودين وكلّ خصلة من الدين إيمان وإسلام ، وإلى هذا القول ذهب أصحابنا رحمهم الله. وهو الصواب عند الإباضية. انتهى[1] .

وخلاصة المذهب أن الشائع والمعروف عند الإباضية في موضوع الإيمان والإسلام أنهما مترادفان ، حتى ولو اضطروا إلى القول بأنهما قد يختلفان ويتداخلان إلا أنهما بمعنى واحد عند الإباضية كما رأينا[2] .

حقيقة الإيمان عند الإباضية :

بعد أن تناولنا تعريفات الإيمان والإسلام عند الإباضية والعلاقة بينهما فإنه لا بد من إلقاء نظرة على مقومات الإيمان ، أو قل (مقامات الإيمان) عندهم كما يحبون أن يسموه ، وجمهور الإباضية هنا متفقون على أن الإيمان يشتمل على ثلاثة مقامات حتى يستوي المؤمن إيمانه ويصبح كاملاً ، وهذه المقامات الثلاثة تشتمل على الاعتقاد بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالجوارح. وهم يسمون الاعتقاد بالقلب (المقام الأول) وهو الذي تنطوي عليه القلوب اعتقاداً بالتوحيد ، والإقرار باللسان أمر مطلوب وأساسي في الإيمان عند الإباضية تجنباً من الوقوع مع الذين ذمهم الله تعالى في قوله تعالى : (قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم)[3]. فالإيمان عند هؤلاء لم يتجاوز حدّ اللسان ولم يخلص للقلب.

---

(١) الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ١ صفحة ٣٦٢.

(٢) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ٣٣٠.

(٣) سورة المائدة آية : ٤١.

والعمل بالجوارح عندهم هو الدليل والبرهان على صدق الاعتقاد وصدق اللسان ، إذ تحقيق الإيمان عندهم لا يكون إلا بالأفعال وقد ورد الشرح بذلك في قوله تعالى «وما كان الله ليضيع إيمانكم»[(١)] أي الصلاة التي قمتم بها وأديتموها حين كانت القبلة إلى بيت المقدس ، لم يضيّع الله تعالى أجرها وثوابها .

هذا وقد جاء في مسند الربيع بن حبيب بروايته وسنده : (الإيمان مائة جزء أعظمها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى من الطريق)[(٢)] .

ويقول أحد إباضية المشرق المتضلعين في قواعد المذهب وهو يدلل على أهمية الترابط العقدي عند الإباضية في موضوع المقامات الثلاثة : التصديق والقول والعمل التي تشكل حقيقة الإيمان عندهم : (من ضيّع واحداً من هذه الثلاثة بعد لزومه عليه فهو هالك استوجب بتضييعه ما افترض الله عليه هلاك المعاند لأنّه حينئذٍ يكون كافراً كفر شرك أو كفر نعمة[(٣)] .

هذا ويلتقي مع السالمي في المشرق صاحب هذه المقولة التي أتينا عليها واحد من إباضيي المغرب الأعلام وهو (الجيطالي) الذي يقول في هذه المقامات : فإن قال قائل فما الحكم فيمن تعرى من هذه المقامات؟ قلنا قول الله تبارك وتعالى فيهم : (أولئك الذين طبع الله على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم وأولئك هم الغافلون ، لا جرم أنهم في الآخرة هم الخاسرون)[(٤)] .

وإن كان في قلبه وتعرى منه لسانه ، فهو من الذين قال الله فيهم من قوم

---

(١) سورة البقرة آية : ١٤٣ .

(٢) مسند الربيع بن حبيب جزء ٣ صفحة ٦ رقم ٧٧٥ .

(٣) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ٣٣٣ .

(٤) النحل آية : ١٠٨ و١٠٩ .

فرعون : (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً ، فانظر كيف كان عاقبة المفسدين) [1] .

وإن كان في القلب واللسان ، وتعرى منه العمل فهم الذين قال الله عزّ وجل فيهم : (ألم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين) [2] . فهذا من الكاذبين والأوسط من المفسدين والثالث من الخاسرين) [3] .

وعلى الباحث أن ينتبه أن منهجاً كهذا النهج الذي سلكه الإباضية في مقامات الإيمان ، وانتهوا به إلى حد ما أوجز الجيطالي بحيث لو تعرى واحد من الناس من هذه الثلاثة ، لكان أهون حكم عليه أنه من الكاذبين المفسدين الخاسرين يصطدم برأي الإمام أبي حنيفة النعمان في حقيقة الإيمان ودخول الأعمال في مسماه من عدمه . ناهيك عن اصطدامه بما عليه أئمة السلف وعلماؤهم .

فالإمام أبو حنيفة رحمه الله يرى أن الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان والأعمال عنده ليست داخلة في مسمى الإيمان وهذا الرأي الذي اشتهر عن أبي حنيفة نجده مثبتاً في كتاب (الوصية) [4] . وفي كتاب (الفقه الأكبر) [5] وفي كتاب (العالم والمتعلم) [6] .

---

(١) النمل آية : ١٤.

(٢) العنكبوت آيات ١ و٢ و٣.

(٣) الجيطالي (قناطر الخيرات) جزء ١ صفحة ٣٤٣.

(٤) شرح الوصية : لأكمل الدين البابرتي ورقة رقم ٢ ، مخطوطة المكتبة الوقفية بحلب (أحمدية) تحت رقم ٧٥٥ من رقم ٩٦٩٦— ٩٦٩٩ رقم الوصية ٤.

(٥) علي القاري (شرح الفقه الأكبر) صفحة ١٠٣ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

(٦) (العالم والمتعلم) لأبي حنيفة تحقيق محمد واس قلعه جي ، وعبد الوهاب الهندي مطبعة البلاغة — حلب . صفحة ٥٢ و٥٦ عام ١٩٧٢م.

وفي شرح الوصية يذهب الإمام أبو حنيفة يدلل على أن الأعمال ليست في مسمى الإيمان ويبين أن عدم عمل الجوارح ليست مما يضيع الإيمان كما ذهبت الإباضية فيقول : (والعمل غير الإيمان والإيمان غير العمل بدليل أن كثيراً من الأوقات يرتفع العمل عن المؤمن ، ولا يجوز أن يقال : ارتفع عنه الإيمان ، فإن الحائض يرفع الله سبحانه عنها الصلاة ولا يجوز أن يقال رفع عنها الإيمان أو أمرها بترك الإيمان ، وقد قال لها الشارع : دعي الصوم. ثم اقضي ولا يجوز أن يقال : دعي الإيمان ثم اقضي ، ويجوز أن يقال ليس على الفقير زكاة ولا يجوز أن يقال ليس على الفقير إيمان[1] .

وبهذه المقارنة البسيطة يتضح حجم الاختلاف بين ما ذهب إليه الإباضية في قضية كتلك (مقامات الإيمان) كما أسموها ومسمى الإيمان كما عبر أبو حنيفة ، ومع أن علماء السلف رضي الله عنهم ناقشوا الإمام أبا حنيفة فيما ذهب إليه ولم يوافقوه في هذه القضية على الإطلاق والعموم الذي ارتآه ، لكن هذه المقارنة تعكس لنا حجم التشدد والغلو في جانب الإباضية في واحدة من قضايا العقيدة وقد رأينا تفريطهم في غيرها كالعلو والاستواء والصفات مثلما تقدم.

واستيفاء للموضوع فإنه يجدر بنا أن نتعرف على مذهب الإباضية في زيادة الإيمان ونقصانه.

منهج الإباضية في زيادة الإيمان ونقصانه :

كشأنهم في الكثير من قضايا العقيدة التي اجتهدوا فيها نرى الإباضية في موضوع زيادة الإيمان ونقصانه قد انقسموا إلى رأيين مختلفين.

---

(١) (شرح الوصية) من رقم ٩٦٩٦— ٩٦٩٩.

الرأي الأول : يذهب إلى أن الإيمان يزيد وينقص ، يزيد ويقوى بالطاعات ، وينقص بمقدار الغفلة والنسيان ، وارتكاب الأعمال المحرفة ، أو يزيد بالطاعة والعلم ، ويضعف بالمعصية والجهل[١] .

وصاحب العقيدة النونية وهو من إباضيي المشرق يقول : (الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بنقصها)[٢] .

والإيمان عندهم في هذا المجال درجات ، فالدرجة الأولى : درجة الإيمان بالمعنى الذي كلف الله به عباده المؤمنين. وهذا النوع من الإيمان هو تصديق عامة المسلمين. والدرجة الثانية درجة الظن وهي التي تلي درجة التصديق وبها ينتقل المسلم إلى درجة أعلى امتدحها الله في قوله تعالى : (الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم وأنهم إليه راجعون)[٣] والدرجة الثالثة درجة العلم فإذا قوي الظن عند الإباضية صار علماً ، فالعلم في القلب عند الإباضية درجة أعلى من درجة الإيمان. ويستشهدون بقوله تعالى : (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)[٤] . والدرجة الرابعة عند الإباضية درجة اليقين ، فإذا ازداد العلم صار يقيناً ، واليقين إزاحة الشك. والدرجة الخامسة درجة المعرفة وهي التي يقوى فيها يقين العبد إلى درجة أكبر من درجة اليقين[٥] .

هذا وقد رفض الإباضية الذين ذهبوا إلى أن الإيمان يزيد وينقص وأنه بدرجات

(١) عبد العزيز المصعبي (شرح القصيدة النونية)— المسمى بالنور— ص ٢٤٠ .

(٢) المصدر السابق (شرح القصيدة النونية)— المسمى بالنور— ص ٢٤٠.

(٣) سورة البقرة الآية ٤٦.

(٤) سورة المجادلة آية ١١ .

(٥) خميس بن سعيد الرستاقي (منهج الطالبين) جـ١ صفحة ٥٧١ .

منهج المرجئة الذين قالوا : «إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وأضعفوا موقف المرجئة مستشهدين بقول الله تعالى : (ويؤت كل ذي فضل فضله)[١] .

وأياً ما كان الذي ذهب إليه أصحاب الرأي الأول من الإباضية من جعلهم الإيمان خمس درجات فإن في مجرد قولهم بزيادة الإيمان ونقصانه فيه ما يوافق الصواب والقول الحق إن شاء الله ويلتقون به مع أهل السنة والجماعة من وجوه كثيرة في هذه القضية بالذات[٢] .

الرأي الثاني : ومن الإباضية الذين يخالفون إخوانهم القائلين بزيادة الإيمان ونقصانه معترضين عليهم ، بأن القول بزيادة الإيمان ونقصانه يؤدي إلى القول بنقصان الاعتقاد في حالة نقص الإيمان ، وإذا نقص الاعتقاد عندهم فقد ينقلب إلى شك والشك ينافي الإيمان ، ومن هنا فإنهم يقولون بزيادة الإيمان فقط دون نقصانه .

والسمائلي من كبار الإباضية يقول : الإيمان عند الإباضية قول وعمل واعتقاد وبالقول تعصم الدماء والأموال ، وبالعمل يصح الإيمان ، وبالاعتقاد يتحقق الإيمان الصادق ، وهو الذي يقول فيه الإباضية بأنه يزيد ولا ينقص ، بل إذا انهدم بعضه انهدم كله للأدلة الصحيحة الصريحة التي لا يرتاب فيها أحد ، أما الإيمان العملي فهو الذي يزيد وينقص كما هو معلوم[٣] .

والسالمي يفصل القول في هذه القضية فيقول : ذهب بعض قومنا إلى أن الإيمان الشرعي لا يزيد ولا ينقص وعليه أبو حنيفة وإمام الحرمين وبعض الأشاعرة ذهب أصحابنا إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص وبيان ذلك أن الإيمان عندنا هو الوفاء

---

(١) سورة هود الآية ٣ .

(٢) الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ١ صفحة ٣٤٧ .

(٣) السمائلي (أصدق المناهج في تمييز الإباضية من الخوارج) ص ٣٣ .

بجميع الواجبات ، فمن وجب عليه فرض لا يكون مؤمناً حتى يؤديه على وجهه ثم يزيد الإيمان بزيادة التكليف ، ولا يصح نقصه لأن النقص إخلال ببعض الواجبات[1] .

والشيخ أحمد الخليلي الشارح والمعلق على كتاب (مشارق أنوار العقول) يزيد الأمر وضوحاً فيقول : ذهب أصحابنا رحمهم الله إلى أن الإيمان يزيد ولا ينقص ، ثم يقول وهذا الاعتقاد له وجاهته إذا تؤمل فيه ، فسواء حملنا الإيمان على حقيقته اللغوية أو الشرعية فإن التصديق الذي هو قاعدة الإيمان تتضح في هذا المذهب من حيث أن أول واجب يخاطب به الإنسان الإتيان بالجملة التي يدعو إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي تتألف من ثلاث كليات تنطوي تحتها جزئيات الإيمان الاعتقادي ، ولا يلزمه أن يعتقد شيئاً من تفاصيلها التي لم تقم بها الحجة عليه ، فإذا قامت عليه بشيء من هذه الجزئيات وجب اعتقاده وتصبح بذلك دائرة أوسع من ذي قبل ، فإن معرفة الشيء إجمالاً تختلف عن معرفته تفصيلاً ، ولا يمكن أن يرجع الإنسان من العلم إلى الجهل ، وعليه فإن إنكار ما قامت به الحجة في تفسيرها ، إما أن يؤدي إلى الشرك وإما إلى كفر النعمة ، وكل منها مناف للإيمان ، وإن حمل على معناه الشرعي الذي يشمل الاعتقاد والقول والعمل تجلت صحة هذا المذهب من حيث إن أول ما يتعبد به الإنسان الاعتقاد ، وإذا اعتقد ما لزمه اعتقاده ولم يحضره فرض قولي أو عملي كان مؤمناً كامل الإيمان ، وإذا وجب عليه شيء من الأقوال أو الأفعال وأداه كما وجب عليه ازداد إيمانه ، وإذا أخل به أي بهذا الواجب انهدم إيمانه كله[2] .

وبهذين الرأيين عند الإباضية في موضوع (زيادة الإيمان ونقصانه) يتضح لنا أن خلافاً جوهرياً بين أتباع المذهب الواحد في واحدة من أهم قضايا الاعتقاد لم يحسم

---

(١) السالمي (بهجة أنوار العقول) جـ١ صفحة ١٥٠ .

(٢) الرستاقي (منهج الطالبين) جـ١ صفحة ٥٧٥ .

بين أصحاب الرأيين ، ففي الوقت الذي يعتقد فريق من أتباع المذهب أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالغفلة وارتكاب الأعمال المحرمة[1] . يعتقد الفريق الآخر أنه إذا وجب شيء من الأقوال أو الأفعال وأداه المؤمن كما وجب زاد إيمانه ، وإذا أخل بهذا الواجب انهدم إيمانه كله[2] .

ونعتقد أن خلافاً عقدياً بين أتباع المذهب الواحد في قضية من قضايا العقيدة كهذا الخلاف من الأمور الشاقة والمعقدة التي تحتاج إلى دراسة وإعادة نظر وتثبت على ضوء ما في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . فإذا كانت مثل هذه القضايا ستظل على ما هي عليه فإنها تبعد مسار وحدة أتباع المذهب الواحد ، فضلاً عن أنها تبعد أتباع المذهب أكثر فأكثر فيما بينهم وفيما بين المذهب وجمهور المسلمين من أهل السنة والجماعة . حبذا لو عني العلماء والباحثون بين أتباع المذهب الإباضي من المحدثين بمعالجة مثل هذه المفارقات العقدية في بعض قضايا العقيدة وهذه أنموذج مما رأينا :

حكم الصغائر والكبائر عند الإباضية :

يعتبر هذا الموضوع قضية القضايا بين جملة العقائد التي تفرقت حولها أقوال أصحاب المذاهب واختلفوا منذ دبّ الشقاق بين أبناء أمة الإسلام ، وتكاد كلّ فرقة من فرق الإسلاميين تعرف بمقولة تميزها عن غيرها من الفرق وتشتهر بها ، وسواء أكانت هذه المقولة التي تلازم بعض الفرق عادة هي للدلالة على المذهب أم افتراء عليه ،

---

(١) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ٣٣٤ .

(٢) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ٣٣٤ .

فإن قضية (الكبائر) وحكم مرتكبها والتشدد فيها قد لازمت الخوارج بشكل أصلي وانتقلت إلى الإباضية تاريخياً بحكم علاقة النشأة الأولى والتي انقطعت بين الإباضية والخوارج، وإن كان كثير من المؤرخين لم يسلم بعد بعملية استقلال المذهب الإباضي في تصحيحاته واجتهادات أئمته عن جملة معتقدات الخوارج.

ونحن هنا نحاول أن نعرف معتقد الإباضية ومصادر حكمهم على مرتكبي الكفر والكبائر والمعاصي والذنوب إجمالاً لنقف عند (حكم مرتكب الكبيرة) على وجه الخصوص[1].

وبادئ ذي بدء فيجب أن نعلم أن الإباضية يقسمون الكفر إلى قسمين: كفر الشرك، وكفر النعمة. وقد ذهبوا في الحكم على كفر الشرك مذهب جميع المسلمين، وعلى أن صاحبه مخلد في النار، غير أنهم قسموا كفر الشرك هذا إلى نوعين: نوع يمثل: كفر المساواة، وهو: أن يسوي العبد بين الخالق والمخلوق في الذات والصفات. والنوع الثاني كفر الجحود والإنكار: وخلاصته عندهم إنكار وجود الله والأنبياء والرسل والملائكة والكتب والمعاد والبعث والحساب والجنة والنار.

أما كفر النعمة المتمثل عندهم في اقتراف كبائر الذنوب والمعاصي فقد قسموه هو الآخر إلى نوعين:

النوع الأول: (صغائر الذنوب) وهي التي لم يثبت على فاعلها حدّ في

(١) اعتمدنا في دراسة هذه القضية على بعض كتب الإباضية ومنها: «الجيطالي» في كتابه (قواعد الإسلام) جـ١ صفحة ٣٤ والرواحي في كتابه (نثار الجوهر) جـ١ صفحة ٥٧، ٥٨ وعمر بن جميع في كتابه (مقدمة التوحيد) صفحة ١٢٧.

الدنيا[١] . أو هي تلك الذنوب التي قلّ فيها الإثم[٢] . وبعضهم يقول في وصفها : كلّ ذنب لم يأتِ فيه وعيد ولم يعينه نص[٣] .

هذا وقد اختلف الإباضيون المغاربة عن إباضية المشرق في هذا الموضوع حيث قال الأول : إن الذنوب الصغيرة مجهولة ولو وجدت لكان وجودها إغراء بارتكابها من حيث إنها معفو عنها باجتناب الكبائر ، بينما إباضية المشرق قد ذهبوا إلى القول بأن الصغائر من الذنوب موجودة في الخارج ومعلومة للبشر ومثلوا لها بالكذب الخفيف وبالرقص واللعب غير المباح[٤] .

وحكم صغائر الذنوب مرتبط بالكبائر بمعنى غفران الصغائر عند اجتناب الكبائر لقوله تعالى : (إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم)[٥] .

أما إذا أصرّ العبد على الصغائر ، فهو عند الإباضية هالك لأن صاحب الصغيرة من الذنوب عندهم إن أتى بها مستخفاً لنهي الله فيها فإنّه حينئذٍ يكون مصرّاً على الذنب ، والإصرار عندهم يعبر عنه بأشياء منها : الإقامة على الذنب والاستمرار فيه ، أو الإعراض عن التوبة ، أو العزم على عدم التوبة[٦] .

وحكم مرتكب الصغيرة في الدنيا عند الإباضية أنه موحد لا يوصف بالفسق ولا بالضلال ومن ثم ولا بالكفر حتى يعلم منه الإصرار عليها والعزم على عدم التوبة[٧] .

---

(١) السالمي (بهجة أنوار العقول) جـ١ صفحة ١٧٥ .

(٢) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ٣٧٦.

(٣) ابراهيم بن قيس الحضرمي (مختصر الخصال) صفحة ٢٨ .

(٤) (نثار الجوهر) جـ١ صفحة ٧٣ . والذهب الخالص لقطب الأئمة محمد بن يوسف أطفيش صفحة ٤٨ .

(٥) سورة النساء آية ٣١.

(٦) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ٣٧٨.

(٧) المصدر السابق صفحة ٣٧٨.

كبائر الذنوب وحكمها عند الإباضية :

يتوسع الإباضيون في موضوع الكبيرة تدفعهم روح التشدد في تشكيل معالم هذا الموضوع ، ويفصلون ويعددون دلائل من القرآن والسنة ليحققوا موقفاً هو كما قلنا أقرب إلى التشدد منه إلى الاعتدال. ذلك أن مرتكب الكبيرة عندهم يعامل لديهم بأحكام المؤمنين ، إذا لم يقترن بممارسة الكبيرة بغي لا يمكن ردّه فإنه في حالة صدور بغي لا يمكن مقاومته ، تترك ولايته عندهم ولا تقبل شهادته وتجب البراءة منه ويحل قتله بل وإضاعة ماله[1] .

وأما مجرد فعل الكبيرة بغير استحلال لها كالقتل والزنى والسرقة وشرب الخمر فهي تستوجب الحد ما بين قصاص للقاتل وجلد للزاني غير المحصن وشارب الخمر وقطع يد السارق.

أما مرتكب الكبيرة المستحل لها بتأويل خاطئ فإنه يدعى إلى الحق وترك الاعتقاد الباطل والبراء من أئمة الضلال فإن أجابوا إلى الحق أصبح لهم مال المسلمين وعليهم ما عليهم ، فإن أبوا أجري عليهم حكم المسلمين ، وإن امتنعوا ناصبهم الإمام الحرب ، ولا يحل منهم غير دمائهم ، فلا تغنم أموالهم ولا يجهز على جريحهم ، طالما أنهم لن يصلوا إلى مأوى وفئة[2] .

حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة :

لا خلاف بين الإباضية على أن صاحب الكبيرة كافر النعمة إذا خرج من الدنيا

---

(١) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ٤٠١ .

(٢) عبد العزيز المصعبي (شرح القصيدة النونية — المسمى بالنور) ص ٢٧٥ .

غير مقلع عن الكبيرة وتائباً منها فهو كافر مخلد في النار [1] والكبيرة التي اقترفها ولم يتب منها أو لم يقم عليه حدّها قد أحبطت الطاعات التي قام بها [2].

هذا وقد استدل الإباضية في هذه القضية ومعهم المعتزلة والخوارج على صدق دعواهم في تخليد مرتكب الكبيرة في النار بأدلة من القرآن وأخرى من السنة تأولوا فيها بما يحقق دلائل ما اعتقدوه ، والذي يقلق الباحث حقاً هو أن المرتكزات العقدية التي ذهب إليها الإباضية في فهم بعض آيات كتاب الله كانت على ضوء الأسس العقدية التي دونها الربيع بن حبيب في مسنده ، ومنها ما رواه في (باب الحجة على من قال أن أهل الكبائر ليسوا بكافرين) [3].

هذا وقد جاءت معظم هذه الأحاديث بغير سند ، ولا راوٍ ، والمتن مخالف في غالب رواياته لما عند كتب الصحاح. فمثلاً جاء في هذا الباب تحت رقم (٧٤٤) وبالنص بغير ما سند أو راوٍ واحد ، قال صلى الله عليه وسلم : (إذا قال رجل لرجل أنت عدوي فقد كفر أحدهما) [4].

وتحت رقم (٧٥٤) قال صلى الله عليه وسلم : (الجنة حرام على من قتل ذمياً أو ظلمه أو حمله ما لا يطيق ، وأنا حجيج الذمي فكيف المؤمن؟).

وتحت رقم (٧٥١) : (لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت والنار أولى به).

---

(١) جميل بن خميس السعدي (قاموس الشريعة) مطبعة السلطانية زنجبار جـ٦ صفحة ٣ عام ١٢٩٩ هـ.

(٢) المصدر السابق جـ٦ صفحة ٣.

(٣) الجامع الصحيح — مسند الإمام الربيع بن حبيب جـ٣ صفحة ٤.

(٤) الجامع الصحيح — مسند الإمام الربيع بن حبيب جـ٣ صفحة ٥.

وتحت رقم (٧٦٢) : (قال صلى الله عليه وسلم من مات وعليه دين لم يدخل الجنة ، قيل ولو قتل في سبيل الله؟ قال : ولو قتل سبعين مرة ، ثم أحيي ، ثم قتل ، وعليه دين فلا يدخل الجنة).

وتحت رقم (٧٦٤) (قال صلى الله عليه وسلم ما من رجل يموت وفي قلبه مثقال حبة خردل من كبر لم يدخل الجنة ولم يرح ريحها ولم يرها ، ومن لبس ثوباً لأخيه من غصب ألبسه الله يوم القيامة ثوباً من نار جهنم) . ويختم هذا الباب الربيع بن حبيب حيث يقول بالحرف : (... فهذه الأحاديث تثبت الكفر لأهل القبلة . وهي أكبر من أن تحصى)[1] .

وعلى ضوء هذه المرتكزات ذهبوا يوردون من كتاب الله قوله تعالى : (... ومن يعصي الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً)[2] .

وقوله تعالى : (بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون)[3] .

وقوله تعالى : (إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم ، يصلونها يوم الدين وما هم عنها بغائبين)[4] .

وقوله تعالى : (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله

---

(١) الجامع الصحيح — مسند الإمام الربيع بن حبيب جـ٣ صفحة ٥.

(٢) سورة الجن الآية ٢٣.

(٣) سورة البقرة الآية ٨١.

(٤) سورة الانفطار الآيات ١٣ — ١٦.

إلاّ بالحق ولا يزنون ، ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ، ويخلد فيه مهاناً إلا من تاب...)[1] .

وأما استدلالهم من السنة في التدليل على ما ذهبوا إليه فقد سبق الإشارة إليه ، وهي الاستدلالات التي طوعوا من أجلها مفاهيم ودلالات آيات المعاصي في كتاب الله لتحقق لهم جوهر معتقدهم في الحكم على مرتكب الكبيرة بالخلود في النار[2] .

ويعلل بعض علمائهم سرّ تشددهم في هذا الحكم فيقول : (والحكمة في خلود أهل الكبائر في النار أن العاصي إذا عصا فقد عصا رباً عظيماً لا نهاية لعظمته ، فكذلك يكون عذابه بخلود لا نهاية له)[3] .

هذا هو مجمل ما ذهب إليه الإباضية في موضوع مرتكب الكبيرة.

عقائد الإباضية في السمعيات :

في الواقع وللإنصاف نقول إن الكتب التي وقعت في أيدينا عن الإباضية في هذا المجال ، بل وبعض الشخصيات التي ناقشناها منهم في هذا الموضوع تؤكد أن المذهب في قضية (السمعيات) وهو باب واسع متشعب مرتبط بالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله وقعت في دروبه العديدة مذاهب وانزلقت فرق ، وضاعت معتقدات عن الحق والهدى يتميز بكثير من الصواب ، وحالف الرأي الحق إن شاء الله المذهب في معظم قضايا هذا الباب ، ولم تختلف الإباضية فيما ذهبت إليه في هذا

---

(١) سورة الفرقان الآيات : ٦٨ — ٧٠.

(٢) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ٣٧٩.

(٣) خميس بن سعيد الرستاقي (منهج الطالبين وبلاغ الراغبين) جـ١ ص ٥٢٣.

الباب اختلافاً يبعدها عن جمهور أهل السنة كثيراً ، فهم مثلاً يؤمنون بأن الموت حق ، وأن كلّ مخلوق يموت بأجله ، وأن الله يتوفى الأنفس حين موتها ، وأنه سبحانه هو الذي يحيي ويُميت[1] . كما أنهم يؤمنون بعذاب القبر بخلاف الخوارج ، وفي هذا يقول أحدهم : (إن عذاب القبر مما تواترت به الأحاديث)[2] .

وفي مسند الربيع بن حبيب في باب عذاب القبر الحديث رقم ٨١٢ قال برواية الربيع التي سبق الإشارة إلى أن سندها يختلف به عن جمهور علماء الحديث (قال جابر بن زيد سئل ابن عباس عن عذاب القبر قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم إن للقبر ملكين يقال لهما منكر ونكير ، يأتيان كل إنسان في قبره بعد موته ، يمتحنانه ثم يحاكمانه)[3] .

كما يقول الإباضية بالبعث بعد الموت ، وعندهم أن البعث ابتداء ثانٍ وهو أمر ممكن فتحشر أجساد المكلفين مع أرواحها ، ويخالفون الفلاسفة الذين قالوا بالبعث الروحاني بل ردوا عليهم[4] .

هذا ويقول الإباضية بوجوب الإيمان بالحساب على كل مكلف ، ودليلهم قوله تعالى : (ألا له الحكم وهو أسرع الحاسبين)[5] ، لكنهم يتوسعون في هذا الموضوع فيقسمون الناس إلى ثلاثة أصناف ، صنفان لا يسألان عن الأعمال ، وهما الأنبياء

---

(١) الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ١ صفحة ٣١٤، ٣١٥.

(٢) السالمي (بهجة أنوار العقول) جـ١ صفحة ١١٤.

(٣) مسند الإمام الربيع بن حبيب جـ٣ صفحة ١٣ .

(٤) السالمي (بهجة أنوار العقول) جـ١ صفحة ١١٠.

(٥) سورة الأنعام آية ٦٢.

والمشركون ، وإن كان السالمي من الإباضية يرى أن المشركين سيسألون[1]. والصنف الثالث هم المؤمنون، يسألون ، وحتى مرتكب الكبيرة فالأصح عندهم أنه يسأل[2] .

لكن الإباضية يختلفون فيما بينهم حول عقيدة (الميزان) فجمهورهم على أن المراد من الميزان هو تمييز الأعمال وتفصيلها ، لأن أعمال العباد أعراض وليست بأجسام وقد تأولوا في الآيات التي توضح ميزان الأعمال ، وفعلوا نفس الشيء مع الأحاديث الصحيحة التي تثبت الميزان وأن له لسان وكفتان[3] .

هذا ومعتقد الإباضية في الصراط أنه الطريق الواضح والدين المستقيم ، وقد رفضوا اعتقاد أن الصراط جسر ممدود على متن جهنم يرده الأولون والآخرون[4] كما أن بعضهم يرجح اعتقاد أن الصراط جسر ممدود يقف عليه الخلق استدلالاً بظاهر الآية : (فاهدوهم إلى صراط الجحيم وقفوهم إنهم مسئولون) فإنه يرى أنّ الصراط إذا لم يكن جسراً ممدوداً فكيف يقف عليه العباد إذا كان يراد به طريق الإسلام[5] .

هذا ولا ينكر الإباضية الشفاعة للأنبياء وللنبي محمد صلى الله عليه وسلم على وجه الخصوص ويعتقدون أن من أنكرها فقد كذب بالقرآن ، ويعتقدون أن الشفاعة تقع في المحشر قبل دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار[6] .

هذا وقد أجمعت الإباضية على إثبات الحوض ووجوب الإيمان به[7] .

---

(١) السالمي (بهجة أنوار العقول) جـ١ صفحة ١١٧.

(٢) الجيطالي (قواعد الاسلام) جـ١ صفحة ١٧ ، ١٨.

(٣) (فتح الباري شرح صحيح البخاري) جـ١٣ صفحة ٣٥٨.

(٤) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ٢٨٢.

(٥) الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ١ صفحة ٣١٨ ، ٣١٩.

(٦) السالمي (مشارق أنوار العقول) جـ٦ صفحة ٢٨٦.

(٧) الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ١ صفحة ٣٢١.

ويؤمن الإباضية بالجنة والنار وبأنهما مخلوقتان وموجودتان الآن وعن الآيات التي وردت بشأنهما قالوا يجب إجراء هذه النصوص على الظاهر منها إذ لا استحالة فيه.

والجيطالي يقول: إن الجنة مخلوقة وهي في السماء والنار مخلوقة وهي في الأرض [١].

هذا ويؤمن الإباضيون بالملائكة وبأنهم مخلوقون ولهم وظائف ويؤمنون بأن منهم خزنة غلاظ شداد موكلين على النيران وبأنهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون [٢].

ويؤمن الإباضية بالأنبياء والرسل والكتب على ضوء ما في كتاب الله لكنهم في موضوع الكتب قد تأثروا بعض الشيء عند التفصيل بمؤثرات أهل الكتاب [٣]. فهم يرون أن الكتب التي أنزلها الله تعالى على أنبيائه ورسله قد بلغ عددها مائة وأربعة كتب، خمسون منها على شيث وثلاثون على إدريس وعشرة على ابراهيم وعشرة على موسى قبل التوراة وهي صحف موسى، ثم التوراة على موسى أيضاً والإنجيل على عيسى والزبور على داود والقرآن على محمد صلّى الله عليه وسلّم [٤].

ويؤمن الإباضيون بالقضاء والقدر وهو أصل من أصول الدين عندهم، وللقضاء والقدر فيما يؤمنون به دلالات طيبة لا تصطدم مع الرأي الصواب إن شاء

---

(١) الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ١ صفحة ٣٢١.

(٢) الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ١ صفحة ٣٢١.

(٣) يمكن الرجوع لمعرفة هذه المؤثرات في بعض المفاهيم الإسلامية إلى أطروحتنا للدكتوراه (التراث الإسرائيلي في العهد القديم وموقف القرآن الكريم منه).

(٤) الجيطالي (قواعد الإسلام) جـ١ صفحة ٣٨.

الله وهو أن القضاء إيجاد الله الأشياء في اللوح المحفوظ دفعة واحدة والقدر هو أن الله سبحانه علم مقادير الأشياء قبل إيجادها ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته[1] .

وفي هذا يقول أحدهم : (ندين بأن الله خالق كل شيء وندين بأن القدر خيره وشره من الله ، وندين بأن الله خالق أفعال العباد ومحدثها ومريدها)[2] .

والإباضية فيما ذهبوا إليه من إيمان بالقضاء والقدر لم يخرجوا عن الروح العام لإيمان جمهور المسلمين فهم يؤمنون بأن كل ما ظهر وجوده بعد عدمه من أصناف الخلائق في ملك الله تعالى فقد سبق به قضاؤه وقدره لا رادّ لقضائه ولا معقب لحكمه[3] .

وأما مسألة أفعال العباد فهم يقولون بما لا يخالف جمهور المسلمين أيضاً واعتبروا أنفسهم أهل حق واستقامة في هذا المضمار وهم كذلك إن شاء الله ، فالسالمي وهو من كبار إباضية المشرق يقول : (وذهب أهل الاستقامة إلى التوسط بين الحالين فقالوا : إن أفعال العباد خلق لله ، وهي لنا اكتساب فنثاب ونعاقب على اكتسابنا لا على خلق الله أفعالنا ، بدليل قوله تعالى : (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فالآية صريحة في إثبات الكسب والاكتساب لها[4] .

وبهذا القول فقد خالف الإباضية المعتزلة فيما ذهبوا إليه . وصاحب القصيدة النونية يقول : إن أهل الحق — يقصد الإباضية — قالوا إن كل مخلوق يصدر منه

---

(١) عبد العزيز المصعبي (شرح القصيدة النونية — المسمى بالنور) صفحة ١٥٠ .

(٢) السالمي (بهجة أنوار العقول) صفحة ١٣٤ .

(٣) الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ١ صفحة ٣٠٥ .

(٤) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ٣١٢ .

فعل اختياري كسب لأفعاله الإختيارية ألزم الله بسببه عبده فعل ما فيه كلفة ، ولم يكن العبد مؤثراً في المقدور تأثير اختراع وإيجاد[1] .

ويقول أبو عمار عبد الكافي الإباضي المغربي : إن الله قدر جميع الأفعال وخلقها وقضاها من فاعليها ، وليس للعبد إلا الاختيار الذي هو مدار التكليف والثواب والعقاب[2] . وقد شدد أبو عمار عبد الكافي على المعتزلة والجهمية وأصناف المجبرة في مسألة نفي خلق أفعال العباد ، ونظر عبد الكافي إلى موضوع «أفعال العباد» من اعتبارين : الأول عنده ما تعلق بالفعل من جهة الخلق أي الإيجاد والاختراع وهي لله تعالى وحده.

والثاني ما تعلق من حيث إضافة الفعل للعبد اكتساباً ، ومن هذا التعلق تكون قدرة العبد في الفعل ، أي أن الله تعالى يخلق الفعل للعبد حال اختيار العبد للفعل وتوجيه القدرة إليه لاكتسابه ، فالله موجد والعبد مكتسب[3] .

والإباضية بهذا القول في موضوع خلق أفعال العباد أقرب نهجاً إلى ما ذهب إليه الأشاعرة خاصة إذا علمنا أن (الجيطالي) الإباضي صاحب (قناطر الخيرات) متأثر في كثير من معالجاته لقضايا العقيدة بالغزالي المتوفى قبل الجيطالي بأكثر من مائتي عام. وأبو حامد الغزالي كما هو معروف عقدياً يضعه علماء السلف بين الأشاعرة لا أكثر ، ومقارنة بسيطة بين ما في «قناطر الخيرات» للجيطالي في موضوع خلق أفعال العباد وخاصة قضية الكسب التي يقول بها الإباضية يجد أن ما جاء عند الجيطالي في قناطر الخيرات جـ ١ صفحة ٣٠٥ وكتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي جـ ١ صفحة ١١١

---

(١) عبد العزيز المصعبي (شرح القصيدة النونية) المسمى بالنور — ص ١٥٤.

(٢) أبو عمار عبد الكافي (الموجز في تحصيل السؤال وتلخيص المقال في الردّ على أهل الخلاف) تحقيق دكتور عمار الطالبي جـ٢ صفحة ٨١ الشركة الوطنية بالجزائر عام ١٣٩٨هـ.

(٣) السالمي (بهجة أنوار العقول) جـ١ صفحة ١٤١.

إن لم يكن عبارة عن نقل نصوص معتقد الغزالي في موضوع (كسب أفعال العباد) فهو اقتباس شديد بل وتلمذة ملتزمة من الجيطالي الإباضي للغزالي الأشعري.

هذا وقد اتفق الإباضية مع الأشاعرة في موضوع (الاستطاعة) وقالوا: إن الاستطاعة عرض يخلقه الله في الإنسان يفعل به الأفعال الاختيارية والاستطاعة عندهم وعند الأشاعرة مقارنة للفعل [1]. وبالرغم من اختلافهم في هذه القضية مع المعتزلة إلا أنهم يذهبون في التدليل عليها بنهجهم الذي تأثروا به كثيراً فيقول أحدهم: الدليل على أن الاستطاعة مع الفعل أي مقارنة له أن من لم يخلق الله له استطاعة لم يجب عليه أن يكسب شيئاً، فلما استحال أن يكسب الفعل إذا لم تكن استطاعة صحّ أن الكسب إنما يوجد بوجودها، وفي ذلك إثبات وجودها قبل الفعل [2].

وإذا ما قارنا بين ما ذهب إليه الإباضية في موضوع «الاستطاعة» وما عليه أهل السنة والجماعة فنجد أن الخلاف ليس جوهرياً فأهل السنة يعتقدون أن للعبد قدرة هي مناط الأمر والنهي وهذه قد تكون قبله، ولا يجب أن تكون معه والقدرة التي بها الفعل لا بد أن تكون مع الفعل، ولا يجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة [3].

هذا وفي موضوع توفيق العبد وخذلانه يعتقد الإباضية في توفيق الله وإعانته لعباده المؤمنين الممتثلين لأوامره المجتنبين لنواهيه، فمن شاء الطاعة أعانه الله عليها ومن أراد المعصية منع الله عنه العون وخذله. ويعتقد الإباضية أن العون من الله للمؤمنين

---

(١) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ٣٢٤.

(٢) القلهاتي (الكشف والبيان) جـ١ صفحة ٢٨٤.

(٣) ابن أبي العز الحنفي (شرح العقيدة الطحاوية) صفحة ٤٨٨ المكتب الإسلامي.

يكون في حال فعل الإيمان والطاعة لا قبل ذلك ولا بعد، وهو نعمة من الله وفضل[1].

والخذلان عندهم اعتقاد أنه ترك من الله للكافر إذ لم يعطه من فضله شيئاً يعصمه به، بل وكله إلى نفسه والترك من الله والوكلان في مثل هذا ليس بشيء إذا لم يفعل ضده[2].

وفيما نقل السعدي عن أبي عمار عبد الكافي الإباضي: أن خذلان الله للكافرين إنما هو في وقت فعلهم الكفر لا قبل ولا بعد، ولا حجة لهم على الله في أن خذلهم ووكلهم إلى أنفسهم من أجل كفرهم به وعصيانهم إيّاه[3].

بهذا الإيجاز الشديد نكون قد أتينا على أهم معتقدات الإباضية في قضايا موضوع (السمعيات) بدءاً من عقيدتهم في الموت وعذاب القبر والبعث بعد الموت والاعتقاد في الحساب على كل مكلف، إلى أن تناولنا عقيدتهم في الميزان والشفاعة والحوض والجنة والنار على ضوء ما في مصادر أئمة الإباضية من قواعد دون مناقشة الكثير من المرتكزات العقدية وخاصة منها ما كان لا يتعارض مع ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة كما تناولنا منهجهم في الإيمان بالأنبياء والرسل والكتب، وسجلنا عليهم مؤثرات أهل الكتاب في موضوع فصلوا فيه أبعاد إيمانهم إجمالاً وهو الإيمان بالكتب السماوية كما تناولنا منهجهم في القضاء والقدر وأفعال العباد والاستطاعة وغيرها من القضايا بهدف أن نضع أمام الباحثين مجمل الجوانب العقدية الإيمانية والفكرية عند الإباضية مما لا يشكل اختلافاً جوهرياً بينهم وبين جمهور أهل السنة والجماعة.

---

(١) جميل بن خميس السعدي (قاموس الشريعة) المطبعة السلطانية. زنجبار — جـ٥ صفحة ١٢١ عام ١٢٩٩ هـ.

(٢) المصدر السابق جـ٥ صفحة ١٤١.

(٣) المصدر السابق جـ٥ ص ١٤٥.

ويعلم الله أننا استهدفنا معرفة الحق في المذهب وما سجلناه على أتباعه من بعض المفارقات أو المخالفات أو التأويلات التي لا تستقيم مع ما عليه أهل السنة والجماعة وما يصطدم وحقائق آيات الله في كتابه المبين وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم كنا نسجلها لا بهدف الدعوة للمذهبية أو تجزيح من لا يستحق التجريح. ولكن إبرازاً للحق ونصرة لدين الله الخالق وبعد موضوع «الإمامة» عند الإباضية والذي سنتناوله في إيجاز فقد تعرضنا لأهم معالمه بين سياق عرض أفكار فرقهم ومجمل معتقدهم نعود إن شاء الله فنعرض منهج علماء السلف في إيجاز شديد في أهم القضايا التي خالف فيها الإباضية منهج جمهور المسلمين لنعرف إن شاء الله أن الفروق والمخالفات بين المذهب الإباضي وأهل السنة يمكن علاجها وتقويمها وإصلاح القلوب على ضوء ذلك لو صلحت النيات والله المستعان.

الإمامة بين الإباضية والخوارج:

تسعف الباحث في موضوع الإمامة عند الإباضية وفرة المصادر الإباضية وغير الإباضية المنصفة منها والمعادية تفصل القول في هذا الموضوع تفصيلاً جيداً وبينما لا يجد الباحث كتباً موسعة تتناول هذا الموضوع عند الخوارج على ضوء معتقداتهم الأساسية فإن الأمر في مصادر الإباضية يختلف تماماً، وكان يجب أن يكون هناك ولو بعض تراث للخوارج في هذا الموضوع، لكن ندرة تدوين بحوثهم في هذا الموضوع مما يثير الحيرة والتساؤل في النفس[١].

ويبدو أن ندرة مصادرهم لازمتهم تاريخياً، ولعل ذلك بسبب عدم استواء المذهب فكرياً بالرغم من العنف السياسي الذي لازمهم فترة طويلة[٢].

---

(١) القاسمي (نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي) صفحة ٣٠٠.

(٢) يمكن الرجوع لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع إلى: (البدء والتاريخ) للمقدسي جـ٥ صفحة ١٣٦. و(تطهير الجنان) لابن حجر الهيثمي صفحة ٤٤. (وتلبيس إبليس) لابن الجوزي صفحة ٩٩ وما بعدها.

وحتى عصر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لم يكن للخوارج في هذا الموضوع مدونات يمكن الاطلاع عليها تحدد جوهر معتقدهم السياسي والديني في موضوع «الإمامة» ولذا يقول رحمه الله : (وأقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم ، لم نقف لهم على كتاب مصنف كما وقفنا على كتب المعتزلة والرافضة والزيدية والكرامية والأشعرية والسابلية وأهل المذاهب الأربعة والظاهرية ومذاهب أهل الحديث والفلاسفة والصوفية ونحو ذلك)[1] . وفيما نعتقد أن السر وراء ندرة كتب الخوارج بينما توفر بين صفوفهم الشعراء والخطباء هو أنه بجانب عدم استواء المذهب في هذا الموضوع يوجد عامل التكتم الشديد والحذر من الناس خشية أن يقع في أيديهم شيء يجمع قواهم ضد الخوارج ، أو ينفر الناس منهم وذلك لتشدّدهم كغلاة في باب الوعيد ، وهذا مما جعلهم يكتفون بأن يتداول الناس عنهم المنطلق العقدي الذي شكلوا على ضوئه سيرتهم التاريخية وخروجهم وهو : تكفير علي وعثمان ومعاوية رضي الله عنهم والحكمين وكل من رضي بتحكيم الحكمين ، ووجوب الخروج على الإمام الجائر والحكم عليه بالكفر[2] .

هذا وقد انتهى إلى صاحب (المواقف) : (أن الخوارج بإطلاق لا يجيبون نصب الإمام وفي ذلك يقول : وقالت الخوارج لا يجب أصلاً نصب الإمام)[3] . لكن الرجل يعود فيتوسع في الحديث عنهم وخاصة عن فرقتي : «النجدات» «والمحكمة» ويقول عن النجدات : وفصل القول عن النجدات أنهم يجيزون نصب الإمام ولا يرجئونه[4] .

وفيما نعتقد والله أعلم أن جمهورهم على عدم القول بوجوب نصب الإمام

---

(١) ابن تيمية (مجموعة الرسائل الكبرى) جـ١ صفحة ٣٧ مطبعة ومكتبة محمد صبيح — القاهرة .

(٢) الاسفراييني (التبصير في الدين) صفحة ٢٦ ، والمقدسي في (البدء والتاريخ) جـ٥ صفحة ١٣٥ .

(٣) الإيجي (المواقف) جـ٨ مطبعة السعادة بمصر عام ١٩٠٧م صفحة ٣٤٥ .

(٤) المصدر السابق جـ٨ صفحة ٣٩٣ .

اكتفاءً بمقولتهم (لا حكم إلا لله)[1] وعدم الوجوب على الإطلاق لا على الله ولا على الناس.

هذا وقد انتهى إلى ابن حجر الهيثمي أن الخوارج على الإطلاق يقولون بعدم وجوب نصب الإمام، ويقول وأما مخالفة الخوارج في الوجوب فلا يعتد بها لأن مخالفتهم كسائر المبتدعة لا تقدح في الإجماع[2].

ويقول الشهرستاني: (وجوزوا ألا يكون في العالم إمام أصلاً)[3].

وفيما نعتقد أن ما نقله العلماء عن عقيدة الخوارج في موضوع الإمامة مما انتهى إليهم لا يجاوز حقيقة ما ذهب إليه الخوارج، فالذين جوزوا الإمامة ولم يوجبوها (كالنجدات)[4] يرد عليهم أبو عمار الكافي الإباضي مستنكراً عليهم مخالفتهم للأمة واتجاههم إلى دعوة السائبة في دين الله وتعطيل حدوده وتضييع الأمر بالمعروف[5].

وفيما نقل الإيجي عن الخوارج من أن منطلقات معتقدهم تقوم على الحاجة إلى نصب الإمام يدلل على أن ما ذهبوا إليه من دليل أوهى من بيت العنكبوت إذ يقولون عن نصب الإمام: (إن نصبه يثير الفتنة لأن الأهواء مختلفة فيدعي كل قوم إمامة شخص وصلاحه لها دون الآخر فيقع التشاجر والتناحر والتجربة شاهدة بذلك)[6].

---

(١) الأصفهاني المتوفى سنة ٧٤٩هـ. (مطالع الأنظار) صفحة ٤٦٧ — طبع الهند عام ١٣٠٥هـ.

(٢) ابن حجر الهيثمي (الصواعق المحرقة) صفحة ٨ — تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

(٣) الشهرستاني (الملل والنحل) جـ١ صفحة ١١٦.

(٤) الشهرستاني (نهاية الأقدام) صفحة ٤٨١.

(٥) أبو عمار الكافي (الموجز) جـ٢ صفحة ٢٣٣، ٢٣٥.

(٦) الإيجي (المواقف) جـ٨ ص ٣٤٨ وكذلك ابن حجر الهيثمي في (الصواعق المرسلة) صفحة ٨.

هذا ولم يؤثر عن الخوارج أنهم وضعوا شروطاً للإمامة سوى أن يكون عالماً بأمور الدين زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة ، وأن الإمامة تكون على الإطلاق بين المسلمين لا تحتكر لفئة دون غيرها[1] .

هذا وينسب لبعضهم أن من يتحقق فيه هذا الشرط وخرج من أجله تصح إمامته للمسلمين ولو كان امرأة ، فالذكورة في الإمام عند بعضهم ليست شرطاً ويستشهدون بما ادّعوه على (غزالة) أم شبيب بن يزيد الشيباني الخارجي الذي تنسب إليه فرقة (الشبيبية)[2] أنها تولت إمامة الخوارج بعد مقتل ابنها شبيب[3] الذي كان قد أقام أمه على منبر الكوفة عندما دخلها ، غير أن هذه الظاهرة لم تتكرر ، وخاصة بعد أن تصدى لهذه المرأة (غزالة) سفيان بن الأبرد بجيش قوي من قبل الحجاج وقتلها ، وسواء أكانت هذه المرأة (غزالة) أم شبيب كما قال البغدادي أم زوجه كما قال ابن قتيبة في (المعارف)[4] وابن العماد الحنبلي في (شذرات الذهب)[5] وأن أمه هي (جهيزة) فإن الذي نود أن نلفت إليه هو أن من الخوارج من يجوز خروج المرأة[6] ضد الإمام الجائر بل وتنصيبها إماماً وهذا ما لم يقل به الإباضية .

---

(١) ابن الجوزي (تلبيس إبليس) صفحة ١٥ .

(٢) البغدادي (الفرق بين الفرق) صفحة ١١٠ .

(٣) البغدادي (الفرق بين الفرق) صفحة ١١٣ .

(٤) الاسفراييني (التبصير في الدين) صفحة ٣٦.

(٥) ابن قتيبة (المعارف) صفحة ٤١٠ .

(٦) ابن العماد (شذرات الذهب) جـ١ صفحة ٨٣— دار إحياء التراث العربي .

عقيدة الإباضية في الإمامة :

قطب الأئمة محمد بن يوسف أطفيش الإباضي الضليع يعرِّف بالإمامة عند الإباضية فيقول : هي خلافة الرسول صلى الله عليه وسلم في إقامة الدين وحفظ الإسلام [1] .

وهي عندهم فرض بالكتاب والسنة والإجماع [2] . يقول ابن أطفيش في شرحه لكتاب (النيل وشفاء العليل) ونصب إمام العدل واجب ، والدليل على وجوبه توقف الواجب عليه من الأمر والنهي وإقامة الحدود والقيام بالعدل والإنصاف وردع المعتدي [3] .

وهنا يختلف الإباضية عن الخوارج اختلافاً واضحاً إذ تنصيب الإمام لدي الإباضية فرض متعين وذلك لتطبيق أحكام الله في الأرض وإقامة الحدود ، بينما الخوارج كما سبق الإشارة إليه لا يعتقدون وجوب تنصيب الإمام ، ومن يجوزه منهم لا يفترضه . والإمامة عند الإباضية حق لكل مسلم إذا توفرت فيه صلاحية الدين واستقامة على أمر الله وخدمة الحق والعدل . ومن ثم فليس بشرط عندهم أن تكون الخلافة من قريش ، بل نصب الإمام فيما يعتقدون يجوز لمن كان فيه صفة الولاية ،

---

(١) محمد بن يوسف أطفيش (شرح مقدمة التوحيد) طبعة حجرية ــ الجزائر صفحة ٤١٧ .

(٢) السالمي (شرح الجامع الصحيح مسند ابن الربيع) جـ١ صفحة ٧٥ .

(٣) محمد بن يوسف أطفيش (شرح النيل وشفاء العليل) جـ١٤ صفحة ٢٧١ .

فكل ولي لله في حكمه الظاهر يجوز نصبه إماماً من غير فرق[1] . لكن بالشروط التي ذكرها صاحب (قاموس الشريعة) وهي أن تتوفر فيه الديانة والدراية والغيرة والهمة والشجاعة . فالديانة إحكام ولايته والغيرة لحمية في محلها ، والهمة لإنقاذ الأمور وألا يكون له أي رغبة في أن يكون الملك في عشيرته[2] .

والإباضية بقولهم في الإمامة لعامة المسلمين ممن يصلح لها تأولوا فيما عليه أهل السنة في هذا الأمر وتأولوا في الأحاديث التي وردت في السنة الصحيحة مثل قوله صلى الله عليه وسلم (لا يزال الأمر في قريش)[3] .

ومثل قوله صلى الله عليه وسلم (الأئمة من قريش)[4] .

والسالمي من الإباضية عندما يواجه بمثل هذه الأحاديث يقول فيها إنها إخبار عن الواقع بعده صلى الله عليه وسلم وليس تخصيصاً لقريش بالخلافة[5] .

وهذا المنحنى وأمثاله عند الإباضية مما يذهب فيه أتباع المذهب إلى غير ما ذهب إليه جمهور المسلمين يعالج فيه الأمر ابن حجر العسقلاني فيقول : لما قدم معاوية

---

(١) جميل بن خميس السعدي (قاموس الشريعة) جـ٨٦ صفحة ٣٧.

(٢) المصدر السابق جـ ٨٦ صفحة ٣٧.

(٣) البخاري وقد جاء في صحيحه بلفظ : (لا يزال الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان) كتاب (الأحكام) باب الأمراء من قريش راجع فتح الباري شرح صحيح البخاري جـ ١٣ صفحة ١١٤.

(٤) رواه أحمد في مسنده جـ٣ صفحة ١٨٣ . وقد جاء بلفظ الأئمة من قريش ولهم عليكم حق ولكم مثل ذلك ، إذا استرحموا رحموا وإذا حكموا عدلوا وإذا عاهدوا وفوا فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

(٥) السالمي (شرح الجامع الصحيح مسند ابن الربيع) جـ١ صفحة ٧٥.

الكوفة قال رجل من بكر بن وائل : لئن لم تنته قريش لنجعلن هذا الأمر في جمهور من جماهير العرب غيرهم فقال عمرو بن العاص : كذبت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (قريش قادة الناس) قال ابن المنير وجه الدلالة من الحديث ليس من جهة تخصيص قريش بالذكر فإنه يكون مفهوم لقب ولا حجة فيه عند المحققين وإنما الحجة وقوعه معرفاً باللام الجنسية لأن المبتدأ بالحقيقة هنا هو الأمر الواقع صفة لهذا وهذا لا يوصف إلا بالجنس ، فمقتضاه حصر جنس الأمر في قريش فيصير كأنه قال : لا أمر إلا في قريش... والحديث وإن كان بلفظ الخبر فهو بمعنى الأمر كأنه قال : ائتموا بقريش خاصة[1] .

وتعقيباً على ما قال ابن حجر العسقلاني ما رأى السالمي العالم الحجة في المذهب الإباضي فيما قاله وذهب إليه الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني وهو واحد من العلماء المتأخرين راح يفصل أبعاد حديث صحيح في البخاري أورد فيه قول أحد الأئمة وهو ابن المنير الذي ذهب في تفسير نفس الحديث تفسيراً تخدمه قواعد اللغة التي يعتمد عليها الإباضية في كثير من تأويلاتهم وهو هنا ذهب إلى غير ما ذهب إليه الإباضية تماماً ، ونحن هنا وبما أننا لا نريده جدلاً فقهياً أو مذهبياً إنما نبحث عن أوجه الحق فيما ذهب إليه بعض علماء المسلمين ، فما الذي يمكن أن نراه عند الإباضية في موضوع الإمامة بمختلف جوانبها لكي نعرف حجم المواقف العقدية التقاء وافتراقاً ، التزاماً وتأويلاً فيما ذهب إليه الإباضية مع (أهل السنة) في قضايا العقيدة ومنها هذا الموضوع الذي يتصل بالعقيدة اتصالاً جوهرياً وأعني به (الإمامة) .

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري جـ١٣ كتاب (الأحكام) باب الأمراء من قريش صفحة ١١٨ .

متى يجوز الخروج على الإمام عند الإباضية :

يختلف الإباضية عن كل الخوارج في هذا الموقف وهم معتدلون اعتدالاً يستحق التقدير والثناء. وفي هذا يقول قطب الأئمة محمد بن يوسف أطفيش (ونحن بعد لا نقول بالخروج على سلاطين الجور الموحدين ومن نسب إلينا وجوب الخروج فقد جهل مذهبنا). وعلى هذا فليس صحيحاً أن الإباضية يوجبون الخروج على الأئمة الجورة بأي شيء قدروا عليه. كما يتميز المذهب في هذه القضية بميزة تجعله أهلاً للحق وأقرب لروح الجماعة من معظم الفرق التي تنسب للإسلام: وهي أنه إذا انتصبت دولة باسم الإسلام في أي مكان أجزأ ذلك عن الباقين وإن كانت عادلة وجب على الإباضيين أن يكونوا تحت لوائها ومساعدتها على مهامها، وإن كانت جائرة كانوا بالخيار ما لم يؤدّ موقفهم إلى فتن تضر بالمسلمين[1].

هذا وقد اشتهر على لسان كتاب المقالات عن الإباضية في هذا الموضوع أنهم قالوا فيما نقلوه عنهم: (وقالوا إن دار مخالفيهم من أهل الإسلام دار توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي)[2].

وعندما يشرح الإباضية هذه المقولة فإنهم يقدمون نمطاً من الاجتهاد لا بأس به فهم يقسمون الدار أو الوطن إلى قسمين أو نوعين: دار إسلام أي توحيد وعدل وعندما توجد هذه الدار فالدار دار إسلام وتوحيد وعدل ومعسكر السلطان معسكر توحيد وعدل والطاعة هنا واجبة والخروج عليه فسق، وخاصة إذا كان الإمام قد توفرت فيه شروط الإمامة ووصل إلى سلطان الحكم بطرق اختيار الحاكم من بيعة ورضا وحكم بالعدل والتزام بروح الإسلام.

---

(١) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٢٩٥.

(٢) الشهرستاني (الملل والنحل) جـ١ صفحة ١٣٤.

هذا ولا يسمي الإباضية معسكر السلطان دار بغي في هذه الحالة حتى لو وصل إلى الحكم بتولية غيره له ، أو بمساع منه غير مشروعة لكنه في سلطان الحكم يقوم بشريعة الإسلام[1] .

هذا ولا يسمي الإباضية معسكر السلطان دار كفر إلا عندما يكون وطناً تسكنه أمة كافرة وتتولى الحكم فيه دولة أو جماعة لا تدين بالإسلام أصلاً سواء في ذلك أكانت الدولة كتابية أم علمانية أم ملحدة فالجميع يمثلون دار الكفر.

وأما في حالة ما إذا كانت الدار دار إسلام وتوحيد وعدل إلا أن الحاكم لا يلتزم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واتباع أحكام الله فإن معسكر السلطان عند الإباضية معسكر إسلام ، إلا أنه معسكر بغي يجوز الخروج عليه وتغييره لإقامة حكم الله تعالى[2] .

هذا ويتوسع الإباضيون في هذه المسألة ويقدمون صوراً أخرى كدليل على عدم غلوّهم فيما ذهبوا إليه ، فعن معسكر السلطان ودار الإسلام ينظرون إلى صورة وطن تسكنه أمة مسلمة يثب إلى الحكم فيه سلطان بطرق مختلفة عن طريق غير طريق الإسلام في اختيار الحاكم ثم لا يتقيد بالإسلام هذا الحاكم الذي جاء إلى السلطان بطريقة تخالف اختيار الحاكم في الإسلام ولا يلتزم بسير العدول من أهله ، في هذه الصورة فإن الإباضية يرون أن الدار دار إسلام ومعسكر السلطان معسكر إسلام إلا أنه معسكر بغي وظلم وعدوان وطاعته فيما أمر الله واجبة وجهاد العدو غير المسلم به واجبة ، أما النقمة عليه والدعوة للخروج عليه فجائزة بشرط ألّا يكون في ذلك من الفتن والإضرار بجملة مصالح المسلمين من الشرّ والبلاء أكثر أو أكبر من المصالح المتوقعة أو الخير المطلوب بالخروج عليه[3] .

---

(١) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٢٩٧.

(٢) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٢٩٧.

(٣) يمكن الرجوع إلى تفصيلات في هذا الموضوع عند أبي عمار عبد الكافي الإباضي في كتابه (الموجز) جـ٢ صفحات ٢٣٦ — ٢٣٨.

هذا وموجبات عزل الإمام عند الإباضية مرهونة بشروط يعتقدونها :

منها عدم صلاحيته كلية للقيام بأعباء الإمامة لضعف جسماني أو لكثرة العاهات وتزول الإمامة عندهم إذا ما فقد عقله لأنه قد زالت عنه الأحكام ، واختلفوا إذا ما فقد سمعه أو بصره لكن عند الإجماع على أمره في هذه الحالة — فقدان السمع أو البصر — أخذ برأيهم وهم مخيرون في ذلك[1] .

ومن موجبات العزل أيضاً عند الإباضية والبراءة من الإمام إذا ارتكب معصية تعتبر كبيرة واستمر عليها وشهد على ذلك أهل الدار فإنه يجب عليهم قبل البراءة منه والخروج عليه وخلعه أن يستتيبوه من حدثه فإن تاب رجع إلى إمامته وولايته معهم وإن أصرّ ولم يتب من حدثه ذلك كان للمسلمين عزله فإن كره أن يتوب أو رفض أن يعتزل وقاوم يحلون دمه ويوجبون الجهاد ضده[2] . ويذهب بعضهم إلى أنه في حالة ارتكاب إمام معصية كبيرة وتاب منها ولم يصر عليها للمسلمين حرية قبوله إماماً لهم أو عدم قبوله[3] .

هذا وللورجلاني كلام في هذا الموضوع يؤكد به اختلاف منهج الإباضية في موضوع الإمامة عند التفصيل الدقيق عن أهل السنة وخاصة في موضوع الخروج على الحاكم الظالم فيقول : اعلم يا أخي أن مذهب أهل الدعوة في الخروج على الملوك الظلمة والسلاطين الجورة جائز وليس كما تقول السنية أنه لا يحل الخروج عليهم ولا قتالهم بل التسليم لهم على ظلمهم . وقد اختلفت الأمة في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

---

(١) محمد بن يوسف أطفيش (شرح النيل وشفاء العليل) جـ ١٤ صفحة ٤٤٣ .

(٢) محمد بن يوسف أطفيش (شرح النيل وشفاء العليل) جـ ١٢ صفحة ٣٤٢ .

(٣) السعدي (قاموس الشريعة) جـ ٨٦ صفحة ٢٢٥ .

المقولة الأولى: قول أهل الدعوة أنه جائز الخروج عليهم وقتالهم ومناصبتهم العداء والامتناع من إجراء أحكامهم عليهم إذا كنا في غير حكمهم، وإن أردنا الشراء والخروج جاز لنا.

المقولة الثانية: قول المخالفين أنه لا يجوز الخروج عليهم ولا قتالهم ولا الامتناع عن أحكامهم ولا الدفاع عنهم.

المقولة الثالثة: مذهب الأزارقة والصفرية والنجدات في الاستعراض لسائر الخلق، الملوك وجنودها، والرعية وعوامها لأنهم حكموا على الجميع بالشرك فاستعرضوا الجميع وأجروا عليهم حكم الشرك والقتل والسبي والغنيمة (١).

ثم يقول الورجلاني: (قولنا هو الصواب إن شاء الله، لأنا نقول لا يحلّ لنا أن نستعرض أحداً من الرعايا والمسافرين والتجار والحرافين وغيرهم إلا الملوك الظلمة الجورة، وندعوهم إلى ترك ما به ضلوا ولا نعترض من العامة إلا جنودهم وهم وجنودهم بمثابة واحدة فإن خرجنا عليهم قاتلناهم حتّى نزيل ظلمهم على العباد والبلاد وإن لم نخرج عليهم ورضينا بالكون معهم وتحتهم فجائز لنا ذلك) (٢).

وهذا الذي يقوله الورجلاني في موضوع الإمامة وفي حكم الخروج على الإمام الظالم، يؤكد أنه على مستوى الأئمة في المذهب الإباضي عناصر مع اعتدالها في الاجتهاد والفهم لكنها متشددة ومغالية إلى حد ما في بعض القضايا، فالشيخ الورجلاني هنا يسجل بعض المعتقدات في المذهب تنتفي معه بعض المواقف المرنة التي رأيناها مع آخرين، إنه هنا يسجل نفياً للقول الذي يدعيه بعض أتباع المذهب

---

(١) أبو يعقوب بن يوسف الورجلاني (الدليل والبرهان) المطبعة البارونية بمصر عام ١٣٠٦ هـ — جـ٣ صفحة ٦٢.

(٢) الورجلاني (الدليل والبرهان) جـ٣ صفحة ٦٣.

الإباضي من أنهم على الجملة والإطلاق على مذهب (أهل السنة والجماعة)[1] ؛ إذ يفرق بين أتباع المذهب وبين أهل السنة ويقول : (إن مذهب أهل الدعوة في الخروج على الملوك الظلمة والسلاطين الجورة جائز وليس كما تقول السنية)[2]. وهذه مفارقة يريد الرجل ذكرها أو التأكيد عليها ، والثانية أنه حكم بأن ما ذهب إليه أهل الدعوة هو الصواب. يقول : (وقولنا هو الصواب إن شاء الله) ومفهوم المغايرة يستلزم أن غير أتباع الدعوة الإباضية على باطل في هذه القضية. والثالثة أن في كلام الرجل ما يشعر بجواز (التقية) وهذا ما لم نلاحظه على قول معظم الأئمة الإباضيين الذين اطلعنا على كتبهم ، فالرجل فيما أوردناه مما نسب إليه ضد الملوك الظلمة والسلاطين الجورة ويدعو للخروج عليهم ، لكنه ينتهي إلى أن يقول : (وإن لم نخرج عليهم ورضينا بالكون معهم وتحتهم فجائز لنا ذلك)[3].

وخلاصة الرأي في هذه المسألة (الإمامة) أن الإباضية وإن كانوا في معظم جوانب موضوع الإمامة لا يوجبون تكفير الإمام الظالم غير الملتزم بروح الإسلام وإقامة أحكامه بل يعتبرون معسكره معسكر بغي ويجوزون الخروج عليه بالشروط التي ذكرناها إلا أنهم بالرغم من كثرة التعديلات والتفريعات في هذا الموضوع والتي أدى إليها ولعهم بالاجتهاد واهتمامهم به يشتركون على الإجمال مع الخوارج[4] في قضية الخلافة أو الإمامة ، كما اشتركوا في قضايا أخرى من قبل عرضناها مع المعتزلة في الصفات ومع الأشاعرة في القدر[5].

---

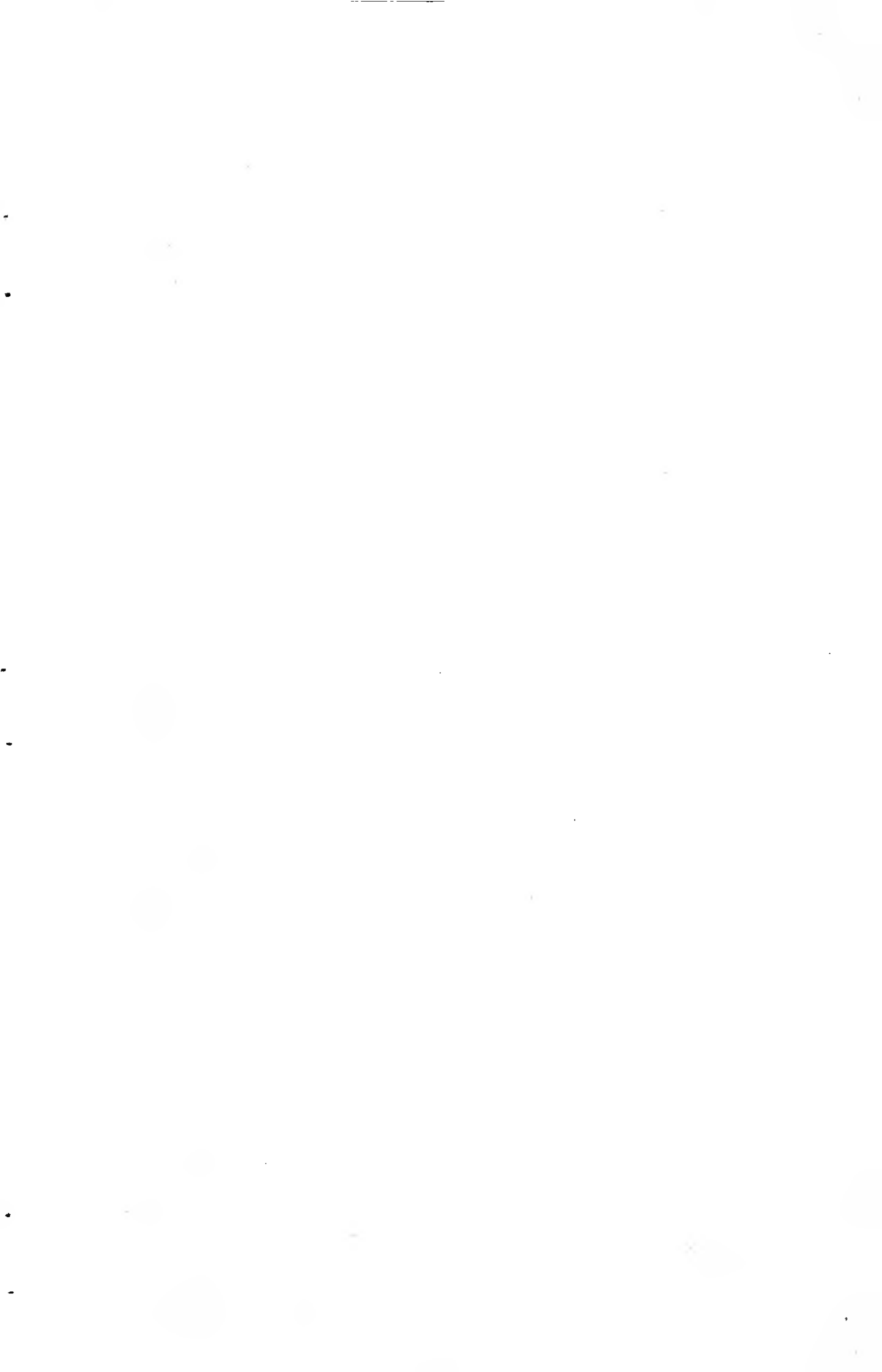
(١) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٣٥٧— أسطر ٢١ : ٢٣.

(٢) الورجلاني (الدليل والبرهان) جـ ٣ صفحة ٦٢.

(٣) المصدر السابق جـ٣ صفحة ٦٣.

(٤) علي يحيى معمر (الإباضية بين الفرق الإسلامية) صفحة ٣٠٨.

(٥) علي يحيى معمر (الإباضية في موكب التاريخ— الحلقة الأولى) صفحة ٣٧— مكتبة وهبة القاهرة— طبعة أولى عام ١٩٦٤م.



أوجه الخلاف بين الإباضية وأهل السنة والجماعة

الاختلاف حول النشأة التاريخية :

مما سبق الإشارة إليه رأينا معظم الكتاب والمؤرخين الإباضيين فضلاً عن الأئمة منهم ينكرون علاقة المذهب تاريخياً (بالخوارج). وقد رأينا مما سبق عرضه تاريخياً على ضوء ما في أمهات كتب التاريخ والتراجم من مدوّنات أن المذهب وإن استقلّ في مجمل قواعده وعقائده عن الخوارج وخاصة منذ قعد : عبدالله بن إباض عن الاستمرار مع ابن الأزرق، إلا أنّ مرتكزات المذهب التاريخية تنطلق من أصل منطلقات الخوارج فضلاً عن الالتقاء والإتفاق في بعض قضايا الخلافة والإمامة وبعض المآخذ الأخرى، وإن أصبحت الإباضية بالاجتهاد غير الخوارج تماماً.

هذا ويسجل بعض المؤرخين على الفريقين الخوارج والإباضية جملة مرتكزات عقدية ينطلقون منها وإن اختلف منهج الإباضية في الممارسة والتعبير عنها فيما بعد عن الخوارج وأعني بها تلك المآخذ التي يسجلها الفريقان على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما خاصة وأن موقف عبدالله بن إباض من هذه

القضية لم يتضح تماماً وخاصة أنه كان بين حضور مؤتمر عبدالله بن الزبير عندما قاد ابن الأزرق حملة الطعن في عثمان لكن قعود عبدالله بن إباض عن الاستمرار مع ابن الأزرق ومخالفته يجعل الأمر محتملاً في أن ابن أباض عدَّل من رضاه عن الموقف الذي لعن فيه الخوارج عثمان وسبوه ولم ينكره عليهم يومها ومما يلاحظ أن جملة أئمة المذهب بعد ابن أباض لم تعل نبرتهم بالنقد والتجريح على عثمان بالمستوى الذي يكفره كما فعلت الخوارج ، ومن هنا فإن أئمة المذهب بدءاً من عبدالله بن إباض يعتبرون بالاجتهاد عبر التاريخ غير الخوارج تماماً.

هذا وكتاب المقالات الإسلاميين ممن يجلهم أهل السنة ينظرون إلى هذا الموضوع فيرون كما سبق الإشارة إليه بين الفريقين ارتباطاً في النشأة واختلافاً في المسار والمعتقد[١] .

الاختلاف حول فرق الاباضية :

عرضنا لمقولات المؤرخين الاباضيين عن الفرق الست التي انطلقت من بيئة إباضية في المغرب الإسلامي وفي ظل معتقدات في الإمامة. ورأينا بعضها لا يعدو أن يكون أكثر من حركة ردة دينية تحركها أطماع سياسية واجتهادات خاطئة كفرقتي (السكاكية والنكارية) وبعضها لا يتجاوز وصف التمرد وخلع ربقة الطاعة من أجل أحقاد شخصية أو وظائف دنيوية كفرقتي (الخلفية والنفاثية). وأوضحنا سرّ عدم اهتمام كتاب المقالات بهذه الفرق لأسباب كثيرة. منها أنها نشأت في أقصى بلاد المغرب الإسلامي ولم تكن لهذه الفرق من الأسس العقدية والشهرة ما يجعلها موضوع اهتمام باقي أجزاء العالم الإسلامي ، فضلاً عن عمليات التدوين وبالاجتهاد المذهبي عند الاباضية وما انشقّ منها بدأت من المشرق الإسلامي فكان أصحاب

(١) علي يحيى معمر (الاباضية في موكب التاريخ — الحلقة الأولى) صفحة ٣٧.

الفرق الأربع -التي انتسبت للإباضية أول أمرها ثم تجاوزتها بالتناقض والاختلاف والانحراف بل والردّة أمام أعين كتاب المقالات ، ورأينا أن كتاباتهم عنهم لم تتجاوز الحقيقة كثيراً عما هي عليه في كتب الإباضية أنفسهم هذا وقد أوضحنا أن الإصرار الفكري من جانب بعض المؤرخين الإباضيين المحدثين على تجريح كتاب المقالات الإسلاميين لا يستقيم والمنهج العلمي المستهدف معرفة الحق بين ركام التاريخ وزحامه ، كما أوضحنا أن إهمال أئمة الإباضية لتراث علماء التاريخ والسيرة والتراجم فضلاً عن رجال الحديث وإغفال منهج أئمة كتاب المقالات المسلمين والدعوة إلى اعتقاد المذهب من مقولات الإباضيين فقط مما يتنافى ومنهج البحث العلمي المستهدف في النهاية لو صلحت النيات وحدة أتباع الملة الواحدة لتصح العقائد وتستقيم الأعمال .

الاختلاف حول الصفات :

مما سبق عرضه رأينا مذهب الإباضية في عقيدة (الصفات) يرتكز على منطلقات المعتزلة في التأويل والتعطيل والنفي ، وأن المذهب عندهم في هذه القضية العقدية هو كما قال صاحب كتاب (نثار الحق) : أن صفاته تعالى معانٍ اعتبارية [(١)] . وقد ذهبوا يدللون على ما ذهبوا إليه في هذه القضية بنهج عقلي تأويلي ساروا فيه محاكين للمعتزلة مخالفين لما عليه أهل السنة والجماعة ، من أن إثبات صفات الله تعالى وأسمائه لا يلزم منه التجسيم ولا المماثلة أبداً ، ففيما رواه البخاري قال حدثنا محمد بن اسماعيل حدثنا جويرية عن نافع عن عبدالله قال : ذكر الدجال عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن الله لا يخفى عليكم ، إن الله ليس بأعور — وأشار بيده إلى عينه — وإن المسيح أعور العين اليمنى — كأنّ عينيه عنبة طافية [(٢)] .

---

(١) ناصر بن سالم الرواحي (نثار الجوهر) جـ١ صفحة ٣١ .

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري جـ١٣ صفحة ٣٨٩ . كتاب (التوحيد) باب قول الله تعالى كل شيء هالك إلا وجهه الحديث رقم ٧٤٠٧ .

وفيما رواه البخاري قال حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة أخبرنا قتادة قال : سمعت أنساً رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما بعث الله من نبي إلا أنذر قومه الأعور الكذاب ، إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور مكتوب بين عينيه كافر [١] .

يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني : العور ضد عدم العين وضد العور ثبوت العين [٢] .

والشيخ السهروردي صاحب كتاب (العقيدة) يقول : لما أخبر الله في كتابه وثبت عن رسوله الاستواء والنزول والنفس واليد والعين فلا ينصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل ، إذ لولا أخبار الله ورسوله ما تجاسر عقل على أن يحوم حول ذلك الحمى [٣] .

فهل يكون من الأسلم أمام هذه الدلائل والبراهين ما ذهب إليه الإباضية في نفي الصفات وتأويلها ، بعد أن جاءت في محكم آيات الله وأوضحها وفصلها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحاديث صحيحة وتلقاها أصحابه رضوان الله عليهم من غير تحريف ولا تأويل ولا مراء؟؟ وإذا كان منهج الإباضية في نفيٍ الصفات أنهم يستندون في أعماله بالمجاز اللغوي ، فهل تستسيغ مقاييس اللغة فضلاً عن ضوابط الشرع من الكتاب والسنة إعمال المجاز في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه مسلم في صحيحه الذي يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عزّ وجل ، وكلتا يديه يمين ، الذين يعدلون

---

(١) المصدر السابق جـ ١٣ صفحة ٣٨٩ الحديث رقم ٧٤٠٨.

(٢) المصدر السابق جـ ١٣ صفحة ٣٩٠.

(٣) نقلاً عن فتح الباري جـ ١٣ صفحة ٣٩٠.

في حكمهم وأهليهم وما ولوا)[1]. هل يعقل بالنهج الذي ذهب إليه الإباضية وهم الذين يعتمدون في كثير من قضايا العقيدة على تقديم الشرع على العقل أن يقال أن المراد باليدين: نعمتان أو قدرتان. وإذا كان المجاز يمكن استعماله في مثل هذه المفردة (اليد) حين الإفراد أو الجمع فيقول قائل رجل له عندي أياد أو له عندي يد فهل تقبل إذا جاءت بلفظ التثنية كما في هذا الحديث (مجازاً) وكما في قوله تعالى: (وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان)[2].

وقوله تعالى: (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي)[3].

نعتقد أن منهج المجاز هنا في مثل هذه النصوص القرآنية والنبوية يعتبر مسخاً لدلالة اللغة وإخلالاً بمقاييسها فضلاً عن مخالفته لدلالة الكتاب والسنة.

والإمام الأشعري رحمه الله بعد أن صحّح معظم التأويلات التي وقع فيها وفتح الله قلبه للحق في آخر أيام عمره حتى ليصح القول أن المذهب الأشعري وأئمته في موقع وما انتهى إليه الرجل اتباعاً وتصحيحاً في موقع آخر، يقول رضي الله عنه في كتاب (الإبانة في أصول الديانة): (وليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل فعلت كذا بيدي ويعني به النعمة، وإذا كان الله عز وجل خاطب العرب بلغتها وما يجري مفهوماً في كلامها ومعقولاً في خطابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسان أن يقول القائل: فعلت بيدي ويعني به النعمة، بطل أن يكون معنى قوله تعالى «بيدي» يراد به النعمة).

والمذهب المختار الذي يجب أن تكون كل أمة الإسلام في هذا الجانب العقدي

---

(١) مسلم في صحيحه كتاب (الإمارة) جـ٥ صفحة ٧ طبع دار المعرفة.

(٢) سورة المائدة الآية ٦٤.

(٣) سورة ص آية ٧٥.

المتصل بكتاب الله وسنة نبيه صلّى الله عليه وسلّم هو : الإيمان بكل ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية من أسماء الله وصفاته بغير تأويل ولا تمثيل ولا تعطيل ، وابن عباس رضي الله عنهما يقول : ليس في الدنيا مما في الآخرة إلا الأسماء . ويقول الألوسي البغدادي : فإذا كانت المخلوقات الفانية ليست مثل هذه المخلوقات المشاهدة[1] مع اتفاقها في الأسماء ، فالخالق سبحانه أعظم علواً ومباينة لخلقه من مباينة المخلوق للمخلوق ، وإن اتفقت الأسماء . وفيما نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن « نعيم بن حماد » شيخ البخاري قوله : (من شبه الله بخلقه فقد كفر ، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر ، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهاً)[2] .

هذا وقد أوثر عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال : لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، لا نتجاوز القرآن والحديث[3] .

وابن القيم رحمه الله وهو يرد على الذين تأولوا في صفات الله ما لم يوافق مذهبهم في التأويل وإعمال المجاز ينقل عن الإمام أحمد رحمه الله قوله : التشبيه أن نقول يد كيد أو وجه كوجه ، فأما إثبات يد ليست كالأيدي ، ووجه ليس كالوجوه ، فهو إثبات ذات ليست كالذوات وحياة ليست كغيرها من الحياة وسمع وبصر ليس كالأسماع والأبصار ، وليس إلا هذا المسلك[4] .

---

(١) السيد نعمان خير الدين الألوسي البغدادي المتوفى ١٣١٧ هـ . (جلاء العينين في محاكمة الأحمدين)— مطبعة المدني بالقاهرة صفحة ٣٨٣ عام ١٣٨١ هـ .— ١٩٦١ م .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله (جمع وتركيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي)— الطبعة الثانية جـ٥ صفحة ١١٠ .

(٣) المرجع السابق جـ٥ صفحة ٢٦ .

(٤) ابن القيم (مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة) مطبوعات رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد— الرياض جـ١ صفحة ٢٧ .

في هذا العرض الموجز قد توسعنا هنا قليلاً في عرض منهج بعض أهل السلف في فهم كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم في اعتقاد «الأسماء والصفات» وذلك لنبين أن من أهم المخالفات التي ذهب فيها الإباضية متأولين مخالفين دعواهم ومنهجهم في عقيدة جملة التوحيد وهو تقديم الشرع على العقل ومخالفتهم لجمهور أهل السنة والجماعة هو: نفيهم عن الله تعالى ما أثبته سبحانه لنفسه وما وصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأسماء والصفات، ولولا أن الإمام الإباضي الشيخ الورجلاني عند تناوله لموضوع الإمامة والتدليل على عقيدة أتباع المذهب في الخروج على الملوك الظلمة والسلاطين الجورة تناول أهل السنة بالتجريح حين ذهب إلى ما ذهب إليه وقال: (وليس كما تقول السنية لأن قولنا هو الصواب إن شاء الله)[1] كنا قد التزمنا بتسجيل معالم المعتقدات الإباضية على ضوء ما هي عليه في مصادرهم وعند أئمتهم دون التدليل على إثبات خطأ ما تأولوا فيه وذهبوا إليه في موضوع الصفات.

هذا ولم نشأ أن نتوسع في عرض تفاصيل عقيدة علماء وأئمة السلف في هذا الموضوع فمصادرهم التي دونوا فيها النهج الملتزم بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من أن تحصى.

الاختلاف حول العلو والاستواء:

سبق أن قلنا عند الحديث عن عقيدة الإباضية في العلو والاستواء: أن الإباضية دخلوا على هذا الموضوع بنهج عقلي ولم يعتمدوا المنهج الشرعي الذي جعلوه منطلقهم

(١) الورجلاني (الدليل والبرهان) جـ٣ صفحة ٦٣.

في وجوب معرفة (جملة التوحيد) وكان يجب أن ينعكس هذا المعتقد على كل نظرتهم لقضايا العقيدة، لكن الذي حدث كما عرضنا أنهم رسخوا عقيدتهم على ضوء مقولة (الجيطالي) صاحب (قناطر الخيرات) الذي يقول: ثبت استحالة كون الله جوهراً أو جسماً فاستحال كونه مختصاً بجهة وثبت أنه تعالى في كل مكان[1].

ولما كنا قد عرضنا لمنهج الإباضية في العلو والاستواء بنوع من التفصيل عند الحديث عن عقيدتهم في العلو والاستواء ففيما عرضناه ما يكفي، ونحن هنا نضع أمام علماء الإباضية منهج بعض أئمة علماء السلف في النظر والاعتقاد الذي تشكلت مقوماته على ضوء ما في القرآن الكريم والسنة النبوية، ولنبدأ بعالم كان يقول بما يقولون به في بدء حياته ثم شرح الله صدره للحق فخالف أتباعه وتخلى عن المذهب الذي أرسى قواعده، وأعني به (أبو الحسن الأشعري). فما الذي انتهى إليه الرجل في موضوع العلو والاستواء لكي يتضح أمام الإباضية حجم البون الشاسع بين ما عليه رجل رجع إلى الحق وتاب الله عليه وأصبح من بين أهل السنة والجماعة لا أقول من أئمتهم أو سابقيهم وبين ما هم عليه في هذه القضية.

يقول أبو الحسن الأشعري في موضوع العلو والاستواء: إن قال قائل ما تقولون في الاستواء؟ قيل له: نقول إن الله عز وجلّ يستوي على عرشه، استواء يليق به من غير طول استقرار كما قال تعالى: «الرحمن على العرش استوى»[2] وقد قال تعالى: «إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه»[3].

---

(١) الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ١ صفحة ٢٩٤.

(٢) سورة طه الآية ٥.

(٣) سورة فاطر الآية ١٠.

وقال تعالى : «بل رفعه الله إليه»[1] . وقال تعالى : «يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه»[2] . وقال تعالى حاكياً عن فرعون لعنه الله : «وقال فرعون يا هامان ابنِ لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً وكذلك زين لفرعون سوء عمله وصد عن السبيل وما كيد فرعون إلا في تباب»[3] . وقال تعالى : «أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض»[4] .

فالسموات فوقها العرش فلما كان العرش فوق السموات قال : «أأمنتم من في السماء»[5] . لأنه مستوٍ على العرش الذي فوق السموات وكل ما علا فهو سماء ، والعرش أعلى السموات وليس إذا قال : (أأمنتم من في السماء)[6] يعني جميع السموات. وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السموات[7] .

هذا ويدخل أبو الحسن الأشعري بعد إيراده لهذا الحشد من آيات الله في القرآن الكريم معركة جدلية مع المعتزلة الذين حذا حذوهم الإباضية في موضوع الاستواء ، فيقول رحمه الله بعد أن تخلى عن الأشعريين وما تنطعوا به : وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية إن معنى قوله تعالى : «الرحمن على العرش استوى»[8] أنه استولى وملك وقهر وأنه تعالى في كل مكان— قول الإباضية

---

(١) سورة النساء الآية ١٥٨.

(٢) سورة السجدة الآية ٥.

(٣) سورة غافر الآيات ٣٦، ٣٧.

(٤) سورة الملك الآية ١٦.

(٥) سورة الملك الآية ١٦.

(٦) سورة الملك الآية ١٦.

(٧) أبو الحسن الأشعري (الإبانة في أصول الديانة) تحقيق دكتورة/ فوقية حسين محمود جـ١ صفحة ١٠٦ ، ١٠٧.

(٨) سورة طه الآية ٥.

بالحرف ــ وجحدوا أن يكون الله تعالى مستوٍ على عرشه كما قال به أهل الحق وذهبوا إليه في الاستواء إلى القدرة ، ولو كان هذا كما ذكروه كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة ، لأن الله تعالى قادر على كل شيء ، والأرض ، فالله قادر عليها وعلى الحشوش وعلى كل ما في العالم فلو كان مستوياً على العرش بمعنى الاستيلاء وهو تعالى مستوٍ على الأشياء كلها لكان مستوياً على العرش وعلى الأرض وعلى السماء وعلى الحشوش والأقذار لأنّه قادر على الأشياء مستو على الأشياء كلّها ، وإذا كان قادراً على الأشياء كلها لم يجز عند أحد من المسلمين أن يقول : إن الله تعالى مستوٍ على الحشوش والأخيلة[1] . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، لم يجز أن يكون الاستواء على العرش ، الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها ، فوجب أن يكون معنى الاستواء يختص بالعرش دون الأشياء كلها[2] .

هذا ويفتح الله على أبي الحسن الأشعري ويسأل كل النافين للاستواء ويقول : إذا لم يكن مستوياً على العرش بمعنى يخص العرش دون غيره كما قال أهل العلم ــ يقصد أهل السنة والجماعة ــ الذين انضوى تحت لوائهم بعد هداية وتصحيح عقيدة وكان الله عزّ وجلّ في كل مكان فهو تحت الأرض التي السماء فوقها ، وإذا كان تحت الأرض والأرض فوقه والسماء فوق الأرض ، ففي هذا ما يلزمكم أن تقولوا : إن الله تحت التحت ، والأشياء فوقه ، وأنه فوق الفوق والأشياء تحته وفي هذا ما يجب أنه تحت ما هو فوقه وفوق ما هو تحته وهذا هو المحال المتناقض . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . انتهى بتصرف.

هذا هو منهج أبي الحسن الأشعري وعقيدته في العلو والاستواء بعد أن شرح الله

---

(١) ابن قيم الجوزية (مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة) جـ٢ ص ١٣٦ باب ذكر الاستواء.

(٢) أبو الحسن الأشعري (الإبانة) جـ١ صفحة ١٠٨.

صدره في كتاب (الإبانة) وترك آراءه ومذهبه السابق. ومنهج الأشعري في الجدل الذي دحض به آراء ومنهج كل القائلين بنفي العلو والاستواء هو كما رأينا، فهل يستطيع باحث منصف، والحجة أمامه في نصوص كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ونهج الأئمة من علماء جمهور المسلمين أن يقرّ المذهب الإباضي على منهج التأويل لصريح نصوص كتاب الله في عقيدة العلو والاستواء؟.

وتوضيحاً للحق وزيادة بيان فهل لنا أن نقف متأملين متدبرين أمام ما صحّ عن النبي صلى الله عليه وسلم وتلقاه أئمة السلف بالرضا والقبول واليقين لنعرف كيف اعتقد القوم بعد أن فهموا كتاب الله وسنة نبيه عقيدة صحيحة من كل جوانب الاعتقاد فيها. نقول ودون الخوض تفصيلاً في منهج أهل السنة والجماعة وهم يدعمون معتقدهم بما في كتاب الله وسنة نبيه نقلاً وعقلاً حول اعتقاد (الاستواء) الذي هو استقرار وثبات وتمكن كما قال تعالى: «واستوت على الجودي» وكما قال تعالى: «لتستووا على ظهوره» فإن الإمام ابن قيم الجوزية قد أورد اثنين وأربعين وجهاً من وجوه الإستدلال القرآنية والنبوية واللغوية والعقلية على صحة وصواب ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة وفساد التأويل، ويضيق المقام بذكرها[1] في هذا المختصر: إنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء في الصحيحين أنه قال: «إن الله لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه إن رحمتي سبقت غضبي»[2].

هذا وقد روى الإمام البخاري من طرق كثيرة ما يؤكد صحة وسلامة ما ذهب إليه أهل السنة من الاعتقاد في الاستواء الذي هو استقرار وثبات وتمكن فقال بسنده: حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة

---

(١) ابن قيم الجوزية (مختصر الصواعق المحرقة) جـ٢ صفحات من ١٣٦ — ١٥٢ فليطلع عليها من رغب الإفادة.

(٢) رواه البخاري في صحيحه (كتاب التوحيد) باب وكان عرشه على الماء جـ١٣ من فتح الباري بشرح صحيح البخاري رقم ٧٤٢٢.

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يد الله ملأى لا يغيضها نفقة سحاء الليل والنهار ، وقال أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض؟ فإنه لم يغض ما في يده وكان عرشه على الماء وبيده الأخرى الميزان يخفض ويرفع .[1] — سبحان الله — بهذا الوضوح في الفهم وبهذه الإبانة التي أوضح فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء مجملاً في كتاب الله فهم علماء السلف ما اعتقدوه حقاً وصدقاً في العرش والعلو والاستواء فلم يقولوا : إن العرش فلك مستدير من جميع جوانبه محيط بالعالم من كل جهة كما قال المتكلمون ، وإنما اعتقدوا ما تمليه الآيات وما تنطق به النصوص من أن للعرش قوائم تحمله الملائكة ، وكما قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : (... فإن الناس يصعقون فأكون أول من يفيق فإذا موسى آخذ بقائمة من قوائم العرش ، فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور)[2] . والعرش في اللغة عبارة عن السرير الذي للملك ، كما قال تعالى عن بلقيس «ولها عرش عظيم»[3] .

يقول رب العالمين (ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية)[4] .

وشارح (العقيدة الطحاوية) يقول : إن من جعل العرش عبارة عن الملك كيف يصنع بقوله تعالى «ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية» . وقوله تعالى «وكان عرشه على الماء»[5] . أيقول ويحمل ملكه يومئذ ثمانية؟! وكان ملكه على الماء!

---

(١) صحيح البخاري (كتاب التوحيد) باب قول الله تعالى لما خلقت بيدي جـ٩ من طبع إدارة الطباعة المنيرية عالم الكتب بيروت — صفحة ٢١٩ رقم ٤٠ .

(٢) حديث متفق عليه.

(٣) سورة النمل آية ٢٣ .

(٤) سورة الحاقة آية ١٧ .

(٥) سورة هود آية ٧.

ويكون موسى عليه السلام آخذاً بقائمة من قوائم الملك؟. هل يقول هذا عاقل يدري ما يقول؟[1].

والعرش عند علماء السلف حتى لا يقول المتأولون والنفاة: بالحيز والجهة لا يقدر قدره إلا الله تعالى. قال السدي: السموات والأرض في جوف الكرسي بين يدي العرش. ويقول ابن جرير: قال أبو ذر رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهراني فلاة من الأرض[2]. وهو سبحانه مستغنٍ عن العرش وما دونه محيط بكل شيء وفوقه، وقد أعجز عن إحاطة خلقه[3]. وفي صحيح البخاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة وفوق عرش الرحمن[4].

وآيات الذكر الحكيم في تأكيد وتعميق صحة وسلامة اعتقاد العرش والعلو والاستواء بغير تأويل ولا تفصيل من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى بيان: يقول رب العالمين (وهو القاهر فوق عباده)[5] ويقول سبحانه: «تعرج الملائكة والروح إليه»[6]. ويقول سبحانه: «إليه يصعد الكلم الطيب»[7]. ويقول: «إني متوفيك ورافعك إليّ»[8].

---

(١) ابن أبي العز الحنفي (شرح العقيدة الطحاوية) طبع المكتب الإسلامي الطبعة السادسة تحقيق لجنة من العلماء تخريج الأحاديث الشيخ الألباني صفحة ٣١٢.

(٢) حديث صحيح.

(٣) حديث صحيح.

(٤) رواه البخاري وأخرجه أحمد.

(٥) سورة الأنعام الآية ١٨.

(٦) سورة المعارج الآية ٤.

(٧) سورة فاطر الآية ١٠.

(٨) سورة آل عمران الآية ٥٥.

وكما قال ابن أبي العز رحمه الله : إن علوه سبحانه وتعالى كما هو ثابت بالسمع ثابت بالعقل والفطرة ، فأما ثبوته بالعقل فمن وجوه : أحدها العلم البديهي القاطع بأن كل موجودين إما أن يكون أحدهما سارياً في الآخر قائماً به كالصفات وإما أن يكون قائماً بنفسه بائناً عن الآخر.

الثاني أنه خلق العالم فإما أن يكون خلقه في ذاته أو خارجاً عن ذاته والأول باطل : أما أولاً فبالإتفاق وأما ثانياً فلأنه يلزم أن يكون محلاً للخسائس والقاذورات تعالى عن ذلك علواً كبيراً ، والثاني يقتضي كون العلم واقعاً خارج ذاته فيكون منفصلاً فتعينت المباينة لأن القول بأنه غير متصل بالعالم وغير منفصل عنه غير معقول.

الثالث أن كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه يقتضي نفي وجوده بالكلية لأنه غير معقول فيكون موجوداً إما بداخله وإما خارجه والأول باطل فتعين الثاني فلزمت المباينة.

وأما ثبوته بالفطرة فإن الخلق جميعاً بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم عند الدعاء ويتصورون جهة العلو بقلوبهم عند التضرع إلى الله تعالى[1].

وفي هذا ينقل ابن الـ يم رحمه الله عن صحيح ابن حبان عن أبي عثمان السهدي عن سلمان الفارسي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : إن ربكم حيي كريم يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفراً . ويروي الإمام ابن القيم عن الخلال في كتاب «السنة» من حديث يوسف بن موسى عن عبدالله بن أحمد رحمهم الله : أنه قيل للإمام أحمد ربنا تبارك وتعالى فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه وقدرته وعلمه بكل مكان؟ قال نعم لا يخلو شيء من علمه[2].

---

(١) ابن أبي العز الحنفي (شرح العقيدة الطحاوية) صفحة ٣٢٥.

(٢) ابن القيم (اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو الجهمية والمعطلة) مطبعة الإمام القاهرة صفحة ٤٠.

هذا وفي ردّ الإمام أحمد على (الجهمية) وكل الذين نفوا أن يكون سبحانه مستوٍ على عرشه بدعواهم الفاسدة أنه تحت الأرض السابعة وفي السموات وفي كل مكان يقول رحمه الله: قد عرف المسلمون أماكن كثيرة ليست فيها من عظمة الرب شيء، أجسامكم وأجوافكم والحشوش والأماكن القذرة ليست فيها من عظمة الرب شيء، وقد أخبرنا سبحانه أنه في السماء فقال: أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور[1]، أم أمنتم من في السماء... الآية[2].

وخلاصة الرأي في هذا الموضوع أن ما ذهب إليه سلف أمة الإسلام في صدرها الأول، وما اقتدى به علماء أهل السنة هو وجوب الإيمان بما أخبر الله سبحانه وتعالى به عن نفسه من أنه مستوٍ على عرشه بائن من خلقه بالكيفية التي يعلمها هو جلّ شأنه كما قال الإمام مالك رضي الله عنه عندما سئل في هذه المسألة قولته المشهورة: الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة[3].

وكما قال شيخ الإمام البخاري (نعيم بن حماد الخزاعي): من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس فيما قال الله عن نفسه ولا رسوله تشبيهاً[4]. ومن هنا فإن ما ذهب إليه الإباضية مخالف لما جاء في كتاب الله وسنة

---

(١) المصدر السابق صفحة ٩٤.

(٢) المصدر السابق صفحة ٩٥.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جـ٥ صفحة ١٤٤.

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جـ٥ صفحة ٢٦٣ — ويمكن الرجوع للتوسع في معرفة منهج علماء السلف في هذه القضية إلى: تفسير تنوير المقياس لابن عباس، ومختصر الصواعق المحرقة على الجهمية والمعطلة لابن القيم، ومن المحدثين الى «الإمام ابن تيمية وقضية التأويل» للدكتور محمد السيد الجليند و«جلاء العينين» لنعمان خير الدين الألوسي البغدادي.

رسوله صلى الله عليه وسلم. وهو مخالف لقواعد مذهبهم في تقديم الشرع على العقل في عقيدة (جملة التوحيد) وفوق ذلك فإنه ابتداع غير مستقيم في فهم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بالإضافة إلى مجافاته للفطرة وإعمال النظر الذي طالما شغفوا به وادعوه في كثير من قضاياهم الاجتهادية.

الاختلاف العقدي حول السمعيات:

لا تمثل عقائد الإباضية في الإيمان بالسمعيات اختلافاً كلياً مع أهل السنة والجماعة فمن بين القضايا السمعية التي يجب الإيمان بها على ضوء ما وردت في الكتاب والسنة أو في الكتاب وحده أو في السنة وحدها رأينا الإباضية فيما عرضناه عن مجمل إيمانهم بالسمعيات يؤمنون ببعضها على غرار نمط إيمان أهل السنة بها، وبعضها يذهبون فيه مذهب التأويل ويمثلون به اختلافاً عقدياً مع أهل السنة والجماعة، ومن هذه القضايا: الميزان فهم لا يعتقدون أن الميزان الذي يضعه الله لحساب عباده عبارة عن ميزان ذي كفتين ولسان توزن فيه صحائف الأعمال الحسنة وصحائف الأعمال السيئة، بل يعتقدون أن الميزان يراد منه تمييز الأعمال وتفصيلها والمجازاة عليها لأن أعمال العباد فيما يعتقدون أعراض وليست بأجسام[1].

وما ذهب إليه الإباضية في تأويل الآيات والأحاديث التي تثبت الميزان على أنه جسم مادي مذهب في غير محله. فقد ورد في البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كلمتان خفيفتان على اللسان حبيبتان إلى الرحمن ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم»[2].

---

(١) الجيطالي (قواعد الإسلام) جـ١ صفحة ١٧.

(٢) رواه البخاري (كتاب التوحيد) باب ونضع الموازين القسط.

كما ورد عن مالك الأشعري أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الطهور شطر الإيمان والحمد لله تملأ الميزان»[1].

هذا وقد أورد ابن حجر في شرحه لصحيح البخاري قول القسطلاني في «الفتح»: حكي لنا عن حنبل بن اسحاق في كتاب السنة عن أحمد بن حنبل أنه قال ردّاً على من أنكر الميزان ما معناه: قال الله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة[2] وذكر النبي صلى الله عليه وسلم الميزان يوم القيامة فمن ردّ على النبي صلى الله عليه وسلم فقد ردّ على الله عز وجل[3].

وحتى الأشاعرة وهم على كثرة ما يقعون فيه من أخطاء التأويل في قضايا العقيدة فإنهم لا يذهبون في الإيمان «بالميزان» مذهب الإباضية فقد صحّ عندهم ما جاء عن ابن عباس وغيره قوله: توزن الحسنات والسيئات في ميزان ولسان وكفتان فأما المؤمن فيؤتى بعمله في أحسن صورة فيوضع في كفة الميزان فتثقل حسناته على سيئاته، فذلك قوله تعالى: «فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون»[4] ويؤتى بعمل الكافر في أقبح صورة فيوضع في كفة الميزان فيضعف وزنه حتى يقع في النار[5].

هذا وقد امتنع عند جمهور الإباضية اعتقاد أن الصراط جسر ممدود على ظهر جهنم وأنه أدق من الشعرة وأحدّ من السيف، وإن كان بعضهم كالجيطالي يقول بأن

---

(١) رواه مسلم (كتاب الطهارة) باب فضل الوضوء.

(٢) سورة الأنبياء الآية ٤٧.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري جـ ١٣ صفحة ٥٣٨.

(٤) سورة الأعراف آية ٨.

(٥) الباجوري شرح جوهرة التوحيد صفحة ٤٠٢.

الصراط جسر ممدود على متن جهنم[1] وذلك لأن الجيطالي المتقدم ومن بعده السالمي المتأخر لم يجدا مفراً من القول بجسرية الصراط أمام قول الله تعالى في سورة الصافات : «فاهدوهم إلى صراط الجحيم وقفوهم إنهم مسؤولون». ومن هنا فقد قال الأول بجسرية الصراط[2] والثاني بالتوقف[3] وبالرغم من أن أئمة الإباضية أمام حديث مسلم وغيره المتعلق بالصراط وبأنه جسر على جهنم فضلاً عن آيات الله الواضحة فإن جمهورهم باستثناء الجيطالي قد ذهبوا فتأولوا أو وقفوا وأمسكوا ، وفيما ذكره شارح الطحاوية عن عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان بجسرية الصراط ردّ عليهم يقول رحمه الله : (ونؤمن بالصراط وعلى أنه جسر جهنم إذا انتهى الناس بعد مفارقاتهم مكان الموقف إلى الظلمة التي دون الصراط كما قالت عائشة رضي الله عنها : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أين الناس يوم تبدّل الأرض غير الأرض والسموات؟ فقال : «هم في الظلمة دون الجسر»)[4]. وفي هذا الموضع يفترق المنافقون عن المؤمنين ويتخلفون عنهم ، ويسبقهم المؤمنون ويحال بينهم بسور يمنعهم من الوصول إليهم. هذا والأظهر والأقوى عند أهل السنة والجماعة في تفسير قوله تعالى «وإن منكم إلا واردها» أن المراد والله أعلم هو الصراط بقرينة قوله تعالى بعدها مباشرة : «ثم ننجي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثياً»[5]. ومن هنا فإن ما ذهب إليه الإباضية من تأويل آيات وأحاديث الصراط يعتبر اجتهاداً وتأويلاً في غير محله ، وهم به قد خالفوا أهل السنة والجماعة وأعملوا عقولهم في آيات الله وصرفوا أحاديث الرسول على غير وجهها. وهذا مخالف لمنهج أهل السنة والجماعة.

هذا وفي وصف المعالم العامة لمنهج أهل السنة يقول الإمام ابن القيم رحمه الله :

---

(١) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ٥٨٦.

(٢) الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ١ صفحة ٣١٨.

(٣) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ٣٨٦.

(٤) ابن أبي العز الحنفي (شرح العقيدة الطحاوية) صفحة ٤٧٠.

(٥) رواه مسلم.

(وقد كان السلف يشتد عليهم معارضة النصوص بآراء الرجال ولا يقرون على ذلك. وكان ابن عباس يحتج في مسألة الحج — أي المتعة — بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمْره لأصحابه بها فيقولون له : إن أبا بكر وعمر أفردا الحج ولم يتمتعا فلما أكثروا عليه قال : يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء ، أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون قال أبو بكر وعمر؟. فرحم الله ابن عباس كيف لو رأى قوماً يعارضون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول أرسطو وأفلاطون وابن سينا والفارابي وجهم بن صفوان وبشر المريسي وأبو الهزيل العلاف وأضرابهم)[1] ؟ هذا وقد ذهب الإباضية في اعتقاد الشفاعة بأهل الكبائر ما ذهبوا إليه في الميزان والصراط ، فأعملوا عقول الرجال وتأولوا في نصوص الشريعة فهم يعتقدون بوقوع الشفاعة في المحشر وقبل دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار[2] . ويقول المصعبي من الاباضية عن الشفاعة ومتى تكون ولمن[3] : (إنها عند أصحابنا إنما تكون في المحشر قبل دخول الكفار وعصاة الموحدين النار وهي مخزونة لا يناله نبي مرسل ولا ملك مقرب حتى يأتيها سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهي المقام المحمود الذي وعده الله عز وجل ويحمده به الأولون والآخرون لفتحه إياه لهم بعد كونه مغلوقاً لا يصل إليه أحد)[4] .

لكن الذي يذهب فيه الإباضية بعد ذلك في هذا الموضوع هو كونهم يثبتون الشفاعة للمؤمنين دون أهل المعاصي مستدلين بآيات من القرآن الكريم مثل قوله تعالى : «ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع»[5] . ومن السنة ما اعتمدوه مما أورده

---

(١) ابن القيم (مختصر الصواعق المحرقة علي الجهمية والمعطلة) جـ١ صفحة ٢٢٤ مطبوعات رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

(٢) السالمي (مشارق أنوار العقول) صفحة ٢٨٧ .

(٣) عبد العزيز المصعبي (شرح القصيدة النونية) صفحة ٣٠٢.

(٤) الجيطالي (قناطر الخيرات) جـ ١ صفحة ٣٢٠.

(٥) سورة غافر الآية ١٨.

الإمام الربيع بن حبيب في مسنده عن جابر بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا ينال شفاعتي الغالي في الدين ولا الجافي عنه[1] وفي هذا أيضاً روى ابن الربيع بسنده المنقطع عن جابر ابن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تنال شفاعتي سلطاناً غشوماً للناس ورجلاً لا يراقب الله في اليتيم[2].

وفيه أيضاً عن جابر بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليست الشفاعة لأهل الكبائر من أمتي ، يحلف جابر عند ذلك ما لأهل الكبائر شفاعة لأن الله أوعد أهل الكبائر النار في كتابه[3].

واستدلال الإباضية لتأكيد ما ذهبوا إليه في إنكار الشفاعة للمذنبين وأهل الكبائر غير مقبول من وجوه كثيرة منها : أن الآية التي استدلوا بها على عدم وقوع الشفاعة لأهل الكبائر وأمثالها لا تقوم دليلاً على ما ذهبوا إليه فالخطاب موجه في هذه الآيات إلى المشركين وأن الشفاعة لا تفيدهم[4] كما قال تعالى : «ما سلككم في سقر قالوا لم نكُ من المصلين ولم نكُ نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين ، وكنا نكذب بيوم الدين حتى أتانا اليقين فما تنفعهم شفاعة الشافعين»[5] كما أن الآية تفيد نفي الشفاعة التي كان يثبتها أهل الشرك وأهل البدع الذين يعتقدون أن للخلق عند الله من الجاه والقدر والمكانة بحيث يقدرون على أن يشفعوا عنده بغير إذنه فأنكر الله ذلك عليهم[6].

---

(١) مسند الإمام الربيع بن حبيب جـ٤ صفحة ٢٢ حديث رقم ١٠٠٣.

(٢) مسند الإمام الربيع بن حبيب جـ٤ صفحة ٢٢ حديث رقم ١٠٠٢.

(٣) المرجع السابق جـ٤ صفحة ٢٢ حديث رقم ١٠٠٤.

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جـ١ صفحة ١٤٩.

(٥) سورة المدثر آيات ٤٢— ٤٨.

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جـ١ صفحة ١٥٠.

وأما أحاديث مسند بن الربيع فإن الباحث إذا لم يردّها على ضوء الدراسة المقارنة بإصحاحات أخرى وذلك لانقطاع السند عند ابن الربيع بالقياس لأسانيد أصحاب الكتب من أهل السنة فإنّها معارضة بأحاديث أخرى بسند أقوى تثبت الشفاعة لأهل الكبائر وتجعل ما دوّنه ابن الربيع إذا لم يكن منقطعاً أو مردوداً فهو منسوخ بالأحاديث المعارضة والتي منها ما رواه البخاري بسنده حيث قال : «حدثنا هدبة بن خالد حدثنا همام عن قتادة : حدثنا أنس بن مالك عن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال يخرج قوم من النار بعدما مسّهم منها سفع فيدخلون الجنّة فيسميهم أهل الجنّة الجهنميين[1] .

وروى أيضاً بسنده فقال حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد بن عمر عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يخرج من النار بالشفاعة كأنهم الثعارير. قلت وما الثعارير؟ قال الضغابيس وكان قد سقط فمه فقلت لعمر بن دينار : أبا محمد سمعت جابر بن عبدالله يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يخرج بالشفاعة من النار قال نعم[2] .

وروى أيضاً بسنده قال حدثنا موسى حدثنا وهيب حدثنا عمر بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار يقول الله من كان في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان فأخرجوه فيخرجون قد امتحشوا وعادوا حمماً فيلقون في نهر الحياة فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل أو قال : حمية السيل وقال النبي صلى الله عليه وسلم : ألم تروا أنها تنبت صفراء ملتوية[3] .

---

(١) صحيح البخاري (كتاب الرقاق) باب صفة الجنة والنار راجع شرح ابن حجر العسقلاني في فتح الباري جـ ١١ صفحة ٤١٦. حديث رقم ٦٥٥٩.

(٢) المصدر السابق حديث رقم ٦٥٥٨.

(٣) المصدر السابق حديث رقم ٦٥٦٠.

هذا وقد أخرج أبو داود حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي[1].

هذا وقد أخرج ابن ماجه في سننه وبسنده من حديث جابر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: شفاعتي يوم القيامة لأهل الكبائر من أمتي[2].

ومن حديث أبي موسى الأشعري روى ابن ماجة قال حدثنا اسماعيل بن أسد حدثنا أبو بدر حدثنا زياد بن خيثمة عن نعيم بن أبي هند عن ردع بن جراش عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (خيرت بين الشفاعة وبين أن يدخل نصف أمتي الجنة فاخترت الشفاعة لأنها أعم وأكفى. أترونها للمتقين؟ لا ولكنها للمذنبين الخطائين المتلوثين[3].

فهذه الأحاديث وأمثالها كثير في كتب الصحاح المعتمدة عند أهل السنة والجماعة تؤكد قيام الشفاعة بإذن الله لأهل الكبائر من أمة الإسلام. ويعضد هذه الأحاديث ويؤكدها فيما قررته واعتقده أهل السنة والجماعة قوله تعالى: «إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء». فقد فرق سبحانه بين الكفر وما هو دونه[4].

أيستطيع الباحث الهادئ المستهدف الحق أن يقول وفي موضوعية علمية بحتة أن منهج أهل السنة والجماعة في واحدة من قضايا العقيدة كتلك التي معنا الآن نناقش فيها مذهب الإباضية، إن سند أهل السنة أصح ودليلهم أقوى ومن ثم عقيدتهم فيما ذهبوا إليه في الالتزام بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم أسلم من غيرهم؟

---

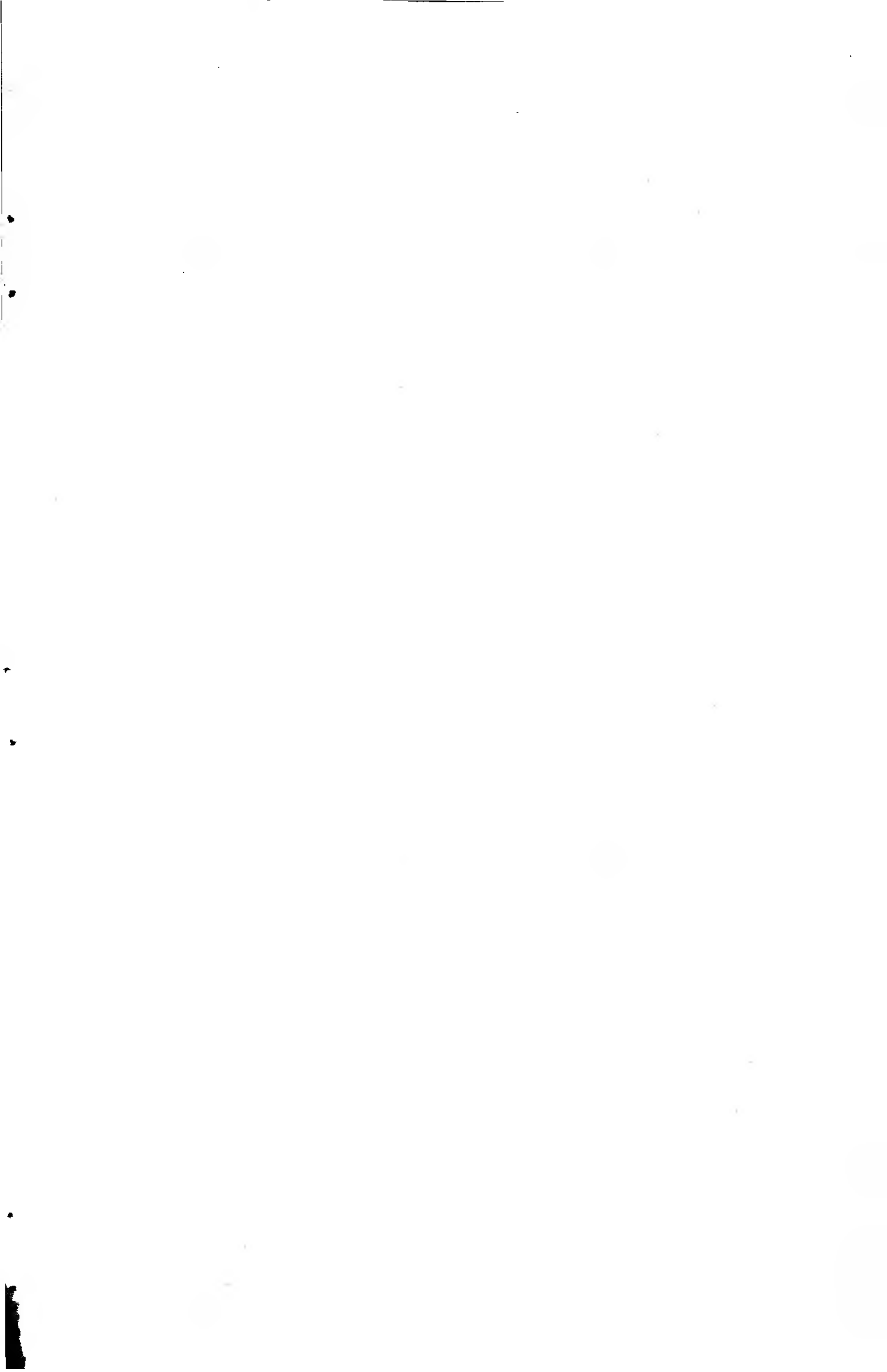
(١) سنن أبي داود كتاب السنة باب الشفاعة.

(٢) سنن ابن ماجة (كتاب الزهد) باب ذكر الشفاعة حديث رقم ٤٣١٠ جـ٢ صفحة ١٤٤١.

(٣) سنن ابن ماجة (كتاب الزهد) جـ٢ باب ذكر الشفاعة حديث رقم ٤٣١١ صفحة ١٤٤١.

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جـ١ صفحة ١٥٠.

وبهذا نكتفي في هذا الموجز بهذا القدر من تسجيل المفارقات والمخالفات التي يمكن أن يراها الباحث بين قواعد ومرتكزات ومقومات مذهب الإباضية من مصادره المختلفة وبين عقيدة أهل السنة والجماعة في هذه القضايا التي سجلنا عليهم بعضها بالمخالفة والمفارقة وقد أعني مخالفتهم لأهل السنة والجماعة وهي كما تعرضنا تدور حول القضايا والعقائد الآتية : الاختلاف حول النشأة التاريخية والاختلاف حول فرق الإباضية ومرتكزاتها العقدية والاختلاف حول الأسماء والصفات وهذا من أهم أوجه الاختلاف. كذلك الاختلاف حول اعتقاد العلو والاستواء والاختلاف حول بعض قضايا السمعيات كالميزان والصراط والشفاعة بالإضافة إلى قضايا أخرى عقدية مثل زيادة الإيمان ونقصانه ومسماه فقد اختلفوا فيما بينهم ففريق منهم ذهب مذهب أهل السنة والجماعة وفريق تأول كما تأولوا جميعاً في القضايا الآنفة الذكر. وهذا الخلاف الذي سجلناه على المذهب فيما ذهب إليه أئمته ليس من قبيل سوق التهم والمفتريات على أتباع المذهب وأئمتهم بل إنهم يذهبون في الإعلان عن معتقدهم في هذه القضايا واجتهادهم في الدفاع عنها وتبرير ما ذهبوا إليه فيها وتقريرهم الاختلاف فيما اعتمدوه في هذه العقائد واختلفوا فيه مع أهل السنة مذهباً صريحاً لا يتحرجون فيه ولا يتضررون وهذا مما يجعل الشقة بينهم وبين أهل السنة قائمة وقوية ما لم يعد فقهاؤهم النظر الاعتقادي فيها خاصة وأن جرأة علمائهم على الاجتهاد مما يعرفون به ويشتهرون، وإذا ما حدث وانعقد مجمع علمي عقدي لكبار علماء الإباضية ونظروا في هذه القضايا نظرة تدبر وصححوا مرتكزات العقيدة على ضوء هذه النظرة التي قد تجعلهم يلتزمون بالمنهج الذي وضعوه في قاعدة وجوب معرفة (جملة التوحيد) عن طريق الشرع أولاً وتجعلهم يعدلون عن منهج التأويل الذي دونوا جزءاً من عقائدهم على ضوئه ودوّنوه في مصادرهم وأمهات كتبهم فإن وصفهم يومئذ بأهل السنة والجماعة بعد أن تصبح قضايا الاعتقاد المترتب على جملة التوحيد على ضوء نهجهم فيها بتقديم الشرع على العقل قائمة ومحددة. أقول يومئذ يصبح إمكان وصف أتباع المذهب بأهل السنة والجماعة مقبولاً ومعقولاً، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله.



خلاصة البحث :

هذه الدراسة الموجزة حول المذهب الإباضي يمكن تلخيص عناصرها وإجمال ما انتهت إليه في الآتي :

أولاً : تحليل الأصول التاريخية لما قبل المذهب إبان عصر الفتنة التي أعقبت أيام الجمل وصفين وحروراء وبروز دور الخوارج على مسرح الأحداث سياسياً وعقدياً وتأثير كل ذلك في تشكيل مقومات المذهب تاريخياً وإن كانت المنطلقات الاجتهادية وأمهات مسائل الاعتقاد في المذهب بعد ذلك مختلفة تماماً وذلك على ضوء ما تقول المصادر الإباضية.

ثانياً : دراسة مؤثرات الفكر العقدي بين الخوارج والإباضية على ضوء اللبس الذي يقع فيه بعض الباحثين بالربط بين الإباضية والخوارج ربطاً عقدياً متكاملاً ، وخاصة في ظل بعض المتغيرات التي حدثت في العالم الإسلامي المعاصر قرن فيها بعض الناس بين ظاهرة تكفير المسلم التي وقعت على الساحة الإسلامية في بعض بلاد المسلمين وبين مرتكزات عقائد الخوارج ، ومن هنا كانت حساسية أتباع المذهب في النظر إلى معظم إنتاج الباحثين غير الإباضيين ومن هنا أيضاً كان الاحتمال في عدم التثبت عند اتخاذ قرار وحكم صحيحين على المذهب وارداً عند أتباع المذهب

ومعتنقيه ، ولذا فقد استعرضنا اجتهادات بعض أئمة علماء السلف في جهودهم واجتهاداتهم في الحكم على معتقدات الخوارج ، ورأينا الجمهور لا يكفرهم ، ورجحنا هذا الرأي وذلك تأكيداً منا لأتباع المذهب الإباضي أننا لا نعالج مذهبهم بنوع من التحامل أو عدم الموضوعية ، وإنما نستهدف بعد مرضاة الله تعالى معرفة موقع أتباع المذهب من دعواهم الانضواء تحت لواء أهل السنة والجماعة .

ثالثاً : عرفنا بالمذهب وبأصوله التاريخية ودلالة التسمية ثم تعاملنا مع المصادر الإباضية في التعريف بالمذهب وأئمته وفرقه التي سجلوها كإفرازات سياسية وعقدية في ظل المذهب وارتضينا حكمهم على الفرق الست : النكارية والنفاثية والخلفية والحسنية والسكاكية والفرثية التي نشأت في بلاد ليبيا وتونس والجزائر إبان حكم الدولة الرستمية الإباضية في القرنين الثاني والثالث من الهجرة وهو : إخراج بعضهم من المذهب وإخراج البعض الآخر من ملة الإسلام كما عرضناه مفصلاً بالبحث .

رابعاً : عقدنا مقارنة بين ما سجله ودونه وحكم به كتاب مقالات الإسلاميين من أمثال أبي الحسن الأشعري وعبد القاهر البغدادي وابن حزم والإسفراييني والشهرستاني والمالطي على إفرازات المذهب الإباضي في فرقه الأربع التي نشأت في المشرق الإسلامي وبين الفرق الإباضية الست التي زاغت عن الحق كما قال أحدهم ، فلم نجد مبرراً للدعوى الإباضية التي تقول بتخطئة كتاب المقالات وإهمال ما دونوه على الإباضية وفرقها ومن ثم فقد انتهى بنا البحث إلى أن نرى الإباضية منذ القرن الرابع الهجري مذهباً بغير انتماءات فرقية وإن سجلنا عليهم اختلافاً في بعض قضايا العقيدة ما بين إباضية المشرق وإباضية المغرب لكننا أحسنا الظن به واعتبرناه في نطاق الاجتهاد.

خامساً : تناولنا معظم جوانب العقيدة عند الإباضية بدءاً من عقيدة التوحيد وانتهاء بقضايا السمعيات ورأينا المذهب يعتقد اعتقاداً صحيحاً في الإيمان بالإله الخالق وطريقهم في معرفته سبحانه هو الوجوب الشرعي لا العقلي.

سادساً : تناولنا ما يتصل بالتوحيد عند المذهب من معتقدات فسجلنا على أتباعه أنهم بالرغم من عدم تأثرهم بالفلاسفة إلا أنهم نهجوا نهج المعتزلة في الأسماء والصفات وخالفوا قاعدتهم في التوحيد وهي وجوب تقديم الشرع على العقل فتأولوا في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم فيما يتعلق بالأسماء والصفات ، ونفوا أن يكون (لله) تعالى صفات ينعت بها كالعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والحياة والكلام إلى آخره من الصفات التي وصف بها نفسه ووصفه بها نبيه صلى الله عليه وسلم. ورأينا صاحب (مشارق الأنوار) وهو من المحدثين يقول : (... ذهب أصحابنا رحمهم الله إلى أن أسماء الله وصفاته الذاتية هي عين ذاته).

ورأينا صاحب (نثار الجوهر) يقول : والمذهب أن صفاته تعالى معانٍ اعتبارية وصف بها الحق تعالى كالعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والحياة والكلام وأنها مغايرة للمعاني الحقيقية. ومن هنا فقد سجلنا على المذهب : أول مخالفة بينهم وبين أهل السنة والجماعة ، ورأيناها ابتداعاً ما كان أغنى أئمة المذهب عن الوقوع فيها خاصة وأن قاعدتهم الشرعية في ما أسموه جملة التوحيد هي وجوب تقديم الشرع على العقل.

سابعاً : تناولنا عقيدة الإباضية فيما يتصل باعتقاد العلو والاستواء ، وسجلنا عليهم تأثرهم بالنهج الاعتزالي في اعتقاد الاستواء بالقدرة ، والعلو بالحلول في كل مكان ، ووضعنا أمام علماء الإباضية منهج علماء السنة في اعتقادهم بما أخبر الله به عن نفسه وما نطق به نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكانت هذه هي المخالفة الثانية التي تشكل موقفاً ابتداعياً ما كانت عقيدتهم الصحيحة في الإيمان بالإله الخالق في حاجة إليه.

ثامناً : تناولنا منهج الإباضية في عقيدة إثبات الرؤية لله تعالى في الآخرة فوجدناهم (نفاة) للرؤية على ضوء إعمال العقل لا الشرع في الآيات القرآنية

والأحاديث النبوية إعمالاً يتنافى حتى ومقاييس اللغة ، وقد عرضنا أمام الباحث لهذه الجوانب الدقيقة منهج أهل السنة والجماعة ، وتبين كم هو البون شاسعاً بين استدلالات أهل السنة في إثبات الرؤية واستدلالات الإباضية في نفيها ، وكانت هذه هي المخالفة الثالثة.

تاسعاً : تناولنا منهج الإباضية في موضوع زيادة الإيمان ونقصانه ومسمى كل من الإيمان والإسلام والعلاقة بينهما فسجلنا عليهم اختلافاً حول ما قاله بعضهم بالزيادة دون النقصان وما قالوه جميعاً بالترادف بين الإيمان والإسلام وما قالوه حول مسمى الإيمان وهو اختلاف ليس بينهم وبين أهل السنة والجماعة فقط بل حتى بينهم وبين الإمام أبي حنيفة رحمه الله. وكانت هذه مخالفة رابعة وإن كان منهجهم فيها لا يمثل ابتداعاً جوهرياً على مستوى القضايا الثلاثة السابقة وذلك بسبب وجود أكثر من رأي إباضي في هذه القضية.

عاشراً : تناولنا منهج الإباضية وأحكامهم على أصحاب المعاصي صغيرها وكبيرها وعرّفنا أنهم بخلاف غيرهم لا يكفرون أصحاب القبلة لكنهم في هذه القضية قسموا الكفر إلى : كفر الشرك وكفر النعمة وهم مع أهل السنة والجماعة في حكم كفر الشرك ، أما كفر النعمة المشتمل عندهم على صغائر الذنوب وكبائرها فقد ذهبوا إلى أكثر من رأي ، كما أوضحنا في الدراسة ، لكنهم اتفقوا حول حكم مرتكب الكبيرة إذا مات ولم يتب فهو عندهم كافر كفر نعمة لا كفر شرك غير أنهم يقولون أنه خالد مخلد في النار. وقد ناقشنا في هذه القضية بنوع من التفصيل وجوه استدلالهم التي ذهبوا فيها مع المعتزلة والخوارج متأولين بغير ما قرينة للتأويل ، وعرضنا منهج اعتقاد أهل السلف بنوع من التفصيل حتى تتضح البينة على وجه المخالفة التي وقع فيها الإباضية في موضوع حكم مرتكب الكبيرة ، ذاهبين في معتقدهم هذا بغير ما عليه أهل السنة والجماعة ، وكانت هذه هي المخالفة الخامسة.

حادي عشر: تناولنا منهج الإباضية في عقيدة (السمعيات) فرأينا مرتكزات المذهب إسلامياً تلتقي في كثير من القضايا مع عقيدة أهل السنة والجماعة، مثل إيمانهم بالملائكة والكتب والرسل والبعث والحساب والحوض والجنة والنار والاستطاعة. وأما خلق أفعال العباد فقد كانوا في موضوعه أقرب نهجاً إلى الأشاعرة من الفلاسفة وخاصة عندما تأثر بعض أئمتهم بالغزالي، لكن سجلنا عليهم تأثير منهج التأويل في اعتقاد الميزان والصراط والشفاعة للعصاة من أمة الاسلام فقد استبعدوا من عقيدتهم أن يكون الميزان جسماً والصراط جسراً والشفاعة للعصاة الذين دخلوا النار، وعرضنا في البحث عليهم وعلى الدارسين للمذهب منهج أهل السنة والجماعة في اعتقاد هذه القضايا وإثباتها على ضوء ما وردت به في الكتاب والسنة، وكانت عمليات التفريق في عقائد السمعيات عند الإباضية إذ آمنوا ببعضها على ضوء ما جاءت به في الكتاب والسنة وتأويلهم لبعضها حين نفوا أن يكون المراد الإيمان بها على ضوء ما هي عليه في دلالتها المباشرة في كتاب الله وسنة نبيه وكانت هذه المفارقة السادسة التي تشكل مقومات المذهب في مغايرته لعقيدة أهل السنة والجماعة عند التفصيل لا على الإطلاق العام فهناك باقي القضايا الاعتقادية التي لا يخالفون فيها جمهور أهل السنة والجماعة مخالفات ابتداعية.

ثاني عشر: في موضوع الإمامة وجدنا مصادر الإباضية تفصل بينهم وبين ما انتهى إلينا في هذا الأمر عند الخوارج فبينما تكاد تجمع المصادر عن أن الخوارج لا يوجبون نصب الإمام كما أوضحنا بالبحث فإن قواعد الإمامة عند الإباضية تقوم على وجوب تنصيب إمام للمسلمين، غير أنهم لا يوجبونها في قريش. وتأولوا أيضاً في الأحاديث الصحيحة التي وردت في هذا الشأن. وقد أوردنا رأي علماء السنة والجماعة في هذا الأمر بما أثبتناه على الإباضية وخاصة المتأخرين منهم بحيث أثبتنا عليهم مخالفة سابعة وتتأكد هذه المخالفة وتتعمق عندهم عند الاطلاع على مذهب أهل الدعوة أعني الإباضية فيما قال به أبو يعقوب الورجلاني في كتابه (الدليل والبرهان).

هذه أهم المخالفات والمفارقات التي رأينا فيها المذهب الإباضي يقع في تأويل النصوص أئمته ويجتهدون اجتهاداً لم تسعفهم فيه مقاييس اللغة وتجاوزوا الالتزام العقدي الذي كان مرتكزهم في اعتقاد جملة التوحيد متأثرين في ذلك تحت ضغط ولعهم بالاجتهاد بفكر المعتزلة في قضية، ومنهج الأشاعرة في قضية أخرى ومذهب الخوارج في ثالثة. وهكذا. ولكن عمليات التأثر والتأثير في المذهب لم تفقده سماته الرئيسية في تأويل نصوص بعض القضايا العقدية والالتزام بنصوص أخرى على ضوء ما هي عليه، ومما يجدر ذكره أنه على ضوء ما في كتبهم فإن ما التزموه ترجح كفته عما لم يلتزموا به، وباب الاجتهاد عندهم واسع وفسيح، حبذا لو أمكن لعلمائهم النظر في منهج التأويل في القضايا التي خالفوا فيها أهل السنة والجماعة كي تسلم كل جوانب الاعتقاد عندهم ويصح في المذهب أنه على صراط مستقيم.

كلمة أخيرة :

أخيراً وبعد رحلة هادئة تتسم بالموضوعية والرغبة في الإنصاف للمذهب الإباضي بعد التعرف عليه طوال هذا البحث ترد في الخاطر جملة استفسارات خلاصتها ما قد يطرحه الدارس من أسئلة : ما موقع المذهب الإباضي في التاريخ الإسلامي؟ وجوابنا واحد من أقدم المذاهب الإسلامية. وما موقع أبنائه في العقيدة الإسلامية؟ وجوابنا من أبناء ملة الإسلام وأهل قبلة. وما هو دورهم الحضاري في التاريخ؟ وجوابنا أقاموا دولاً كان من بينها الدولة الرستمية في المغرب الإسلامي وسيرة حكامها في تاريخ المسلمين طيبة. وأين تراثهم العلمي والشرعي؟ وجوابنا موجود ومتداول ولا يمثل ردة كغيره من تراث بعض الفرق وإن امتلأ بالملحوظات التي دونت فيه ذات السند المنقطع أو التأويل المبتدع. وما هو مستوى الإيمان عند أتباع المذهب وما نوعيته؟ وجوابنا موحدون إن شاء الله. هل المذهب متبع أو مبتدع بين مذاهب الإسلام؟ وجوابنا المذهب متبع في بعض القضايا ومبتدع في بعضها الآخر. كلمة أخيرة هل المذهب يعتبر جناحاً اجتهادياً يندرج أتباعه تحت معتقد مذهب أهل السنة والجماعة؟ وجوابنا على ضوء ما في كتبهم مما اطلعنا عليه «لا» والله أعلم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

مؤسسة خليفة للطباعة
بولفار الدورة - البوشرية
تلفون: ٨٢٧٠ ٨٩٤